

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

أثر سياسات التشبيك والتنسيق بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية على مسارات
العمل التنموي والاجتماعي في فلسطين:
حالة دراسية . شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

نهاية نعيم دعيق

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1428هـ / 2007م

أثر سياسات التشبيك والتنسيق بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية على مسارات
العمل التنموي والاجتماعي في فلسطين:
حالة دراسية . شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

مقدمة من:

الطالبة نهاية نعيم دعيق

بكالوريوس زراعة(نتاج حيواني) الجامعة الأردنية

إشراف: د. محمود قهوجي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات من
برنامج التنمية الريفية/جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا/برنامج التنمية الريفية المستدامة/جامعة القدس

هـ 1428 / 2007م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية

إجازة رسالة

أثر سياسات التشبيك والتنسيق بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية على مسارات
العمل التنموي والاجتماعي في فلسطين:
حالة دراسية . شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

اسم الطالب : نهاية حمودة دعيق .
الرقم الجامعي : 20011532 .

المشرف : د . محمد قهوجي .

نوقشت وأجيزت بتاريخ / / من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم:
1. رئيس لجنة المناقشة: التوقيع
2. ممتحناً داخلياً: التوقيع
3. ممتحناً خارجياً: التوقي

القدس - فلسطين

1428 هـ / 2006 م

الإهداء

اهدي هذه الدراسة إلى زوجي وأولادي ،الذين منحوني الإرادة والتصميم،للمضي قدما ، وذلك على حساب وقتهم ، ووجودي معهم .

إلى كل العاملين والمهتمين بمسيرة نهوض مجتمعنا الفلسطيني، تحت شعار: مجتمع فلسطيني مدني ديمقراطي ،اهدي هذه الدراسة .

نهاية دعيق

16/6/2007

إقرار:

أقر أنا مقدمة الرسالة أن هذه الرسالة قد قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيث ما ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

نهاية نعيم دعيق

التاريخ:

2007/6/16

الشكر والتقدير

أقدم شكري إلى الدكتور: محمد قهوجي، الذي منحني الفرصة لإجراء هذه الدراسة، وقدم لي كل ما لديه من علوم ومعارف .

اشكر مؤسسة الإغاثة الزراعية ، التي منحتني كل التسهيلات والفرص اللازم ة للحصول على المعلومات الضرورية والمهمة.

شكر خاص للمديرين، ولنواب المديرين، وللأمناء العامين، ولكل العاملين في المؤسسات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، ولرئيس، ولأعضاء مجلس شبكة المنظمات الأهلية.

واشكر كذلك رؤساء مجالس إدارات كل من: اتحاد الجمعيات الخيرية، وشبكة الإقراض الصغير ومتناهي الصغر الفلسطينية، وشبكة المنظمات الأهلية.

كل الشكر والتقدير لوكيل وزارة شؤون المنظمات الأهلية، للعاملين فيها على ما قدموه لي من عون ومساعدة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة.

خالص شكري وتقديري إلى زملائي وزميلاتي، للذين أمدوني بإمكانياتهم، وبوقتهم، بكل ما لديهم.

نهاية نعيم دعيق

16/6/2007

تعريفات

أيضا وردت المصطلحات المذكورة أدناه، وفي أي فصل أو جزء من هذه الرسالة، فأنها تدل على المعاني والمفاهيم التي تقابلها في الشرح الوارد على النحو التالي:

- **اختبارات:** يستخدم لفحص الفروقات بين متوسطات متغير مكون من خيارين. (ردايدة، 2006).
- **اختبار التباين الأحادي:** يستخدم لتحديد مصادر الفروق بين أي خيارين من خيارات المتغيرات التي تم فحص الفرضيات بالنسبة لها باستخدام اختبار التباين الأحادي. (محاميد، 2007).
- **الانحراف المعياري:** الجذر التربيعي لانحراف المشاهدات عن وسطها (التباين بين القيم). (عودة، ملكاوي، 1992).
- **التنمية:** كل الجهود المبذولة بواسطة مؤسسات الدولة وبواسطة أهل المجتمع بقصد إحداث تغيير معين، وقد يكون هذا التغيير معنوياً، كان يستهدف تغيير اجتماعي في اتجاهات الناس، وقد يكون مادياً يهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي للجميع. (الأشرم، 1981).
- **التنمية الشاملة:** يطلق على التنمية لفظ الشاملة، إذا شملت جميع جوانب الحياة، اجتماعياً، وثقافياً، واقتصادياً، وسياسياً، وشملت في نفس الوقت جميع أقاليم البلد الواحد، فلا تخص إقليماً دون آخر، أو منطقة جغرافية دون أخرى، كما أن التنمية الشاملة تتطلب التغلب التدريجي على معوقاتنا، وتهيئة الظروف والمناخ والبيئة اللازمة لإحداثها. (جرادات، 2006).
- **التنمية المستدامة:** وهي تطوير قدرات الناس واستخدامها في أنشطة تنموية تضمن استمرارها وعدالة توسيعها، وذلك لخدمة مصالح الناس في الحاضر والحفاظ على مصالح الأجيال القادمة. (أبو غوش، 2006).
- **الدلالة الإحصائية:** قيمة إحصائية يتم فحص الفرضية بحيث ترفض أو تقبل تبعاً لقيمة الدالة الإحصائية. (ردايدة، 2006).

- الديمقراطية: شكل من أشكال الحكم ومن أنواع الأنظمة السياسية التي يشارك فيها المواطن العادي بصنع القرار في كافة المسائل العامة للسياسة العامة. (د،م د،م 1998).
- الشبكة: هي شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، لذا، أينما وردت كلمة شبكة، وفي أي صفحة من صفحات هذه الدراسة، فإنها تعني: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. (الباحثة).
- منظمات المجتمع المدني: أي هيئة تعمل على تقديم خدمات للمواطنين في مجالات مختلفة، علمية، وثقافية، وخيرية، وتربوية، وتنموية، وقانونية، ودينية، وفنية، على أن يكون هدفها خدمة المجتمع. (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية 1999).
- الوسط الحسابي: معدل القيم لجميع المشاهدات (مجموع المشاهدات/عددها). (عودة، ملكاوي، 1992).

أينما وردت المختصرات التالية، فإنها تدل على ما يلي:

- (ب.ت): بدون تاريخ.
- ط: طبعة.
- هـ: هجري.
- م: ميلادي.
- (م.م.ط): مجهول مكان الطباعة.

الملخص

أجريت هذه الدراسة على كامل المجتمع المؤلف من كافة المؤسسات الأهلية، التي تكون بمجموعها إطار شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والمنتشرة في قطاع غزة والضفة الغربية ومنطقة القدس، حيث غطت هذه الدراسة الفترة الزمنية من (2006-1994)، وقد تم تنفيذها وإجرائها في أربعة فصول دراسية.

بحثت هذه الدراسة اثر التشبيك والتنسيق بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية، على مسارات العمل التنموي والاجتماعي في فلسطين، وقد اعتمدت شبكة لمنظمات الأهلية الفلسطينية، كحالة دراسية، وذلك لإظهار أهمية اثر سياسة التشبيك على العمل التنموي الفلسطيني، ومدى نجاح أو إخفاق هذه السياسات التشبيكية المتبعة من قبل الشبكة المدروسة.

ارتكزت هذه الدراسة على مشكلة دراسية انبثق عنها أسئلة وفرضيات، حيث تم وضعها أو افتراضها بناء على مشكلة هذه الدراسة ومبرراتها، حيث لاحظت الباحثة وبشكل علمي معمق، أن العلاقة بين سياسة التنسيق التي تنتهجها الشبكة الأهلية، وبين النمو والتقدم التنموي في مسارات العمل الاجتماعي الذي تنشط فيه، غامضة وغير واضحة، مما لفت انتباهها إلى أن هذا الغموض في هذه العلاقة يرتكز على أسباب كامنة وغير مكشوفة دفعت الباحثة إلى التساؤل عن مدى جدوى وفاعلية هذه السياسات التشبيكية، على مجالات العمل الأهلي بشكل خاص وعلى المجال المجتمعي والتنموي في فلسطين بشكل عام.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملائمة هذا المنهج لأغراض الدراسة، وقد تم الاعتماد على المصادر الأولية التي تتألف منها كامل المجتمع الدراسي المبحوث، حيث تم توزيع (89) استمارة ميدانية، على (89) مؤسسة أهلية عضو في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، تم تعبئة الاستمارات من قبل المدراء أو النواب، والأمناء العاميين لهذه المؤسسات، بواقع استبانة لكل مؤسسة أهلية، سواء كانت المؤسسة أحادية الكيان، أو ذات أفرع متعددة.

قامت الباحثة بمقابلة العديد من ذوي الخبرة والقرار والاختصاص بموضوع هذه الدراسة، كما اعتمدت على العديد من المصادر الثانوية المتاحة، المؤلفة من وثائق وسجلات ومنشورات شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ووزارة شؤون المنظمات الأهلية الفلسطينية، بالإضافة إلى العديد من الدراسات والأدبيات السابقة، المتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها: أن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية هي إطار تشاوري وتنسيقي، وليس لها صفة التقرير، وصلاحيّة الإلزام على الأعضاء كما أن الشبكة لا تعمل على توفير الدعم المالي وتعزيز العلاقات الخارجية، ولا تتبنى سياسة هادفة إلى تأهيل قيادات وكوادر المؤسسات الأعضاء فيها، إضافة إلى أن الشبكة تشترط توفر رزمة من الشروط الفنية المعقدة كمعيار لقبول المؤسسات الأهلية في عضويتها.

إن للشبكة تأثير ملموس من المحافل الدولية والإقليمية، ولكن ليس لها تأثير واضح على الأوضاع والجوانب المالية والبرنامجية والإدارية والتنظيمية لأعضائها، وإن كان لها تأثير على الجوانب التشريعية الفلسطينية، ولا سيما المتعلقة بالديمقراطيات والحريات.

لقد ختمت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إعادة صياغة الهيكلين: التنظيمي والإداري للشبكة، وكذلك إيجاد هامش من السلطة والإلزام من قبل الشبكة لأعضائها وفق آليات واضحة، بالإضافة إلى ضرورة تبني الشبكة لاستراتيجيات شاملة وملزمة لأعضائها في القضايا الوطنية العليا، وضرورة توفير الإمكانيات المختلفة للمؤسسات الأعضاء فيها من قبلها بشكل عادل وشامل، وهناك اقتراحات أخرى تتمثل في ضرورة وضع سياسات عمل خاصة لمنطقة القدس، بهدف تكثيف نشاط الشبكة فيها، وكذلك تشكيل مكتب إعلامي للشبكة، لرفع مستوى العمل والوعي بهذا الإطار في المجتمع الفلسطيني.

Abstract

This research was carried out on the whole study group constituted from all the nongovernmental organizations which make up the Palestinian NGO's Network in the West Bank and Gaza Strip and Jerusalem area. It included the time duration extending from 1994 until 2006 and it was executed in four semesters.

The study examines the influence of networking and coordination among Palestinian NGO's over social and developmental work in Palestine. It adopts the Palestinian NGO's Network as a case study to highlight the importance of networking policies over the developmental work in Palestine and to examine whether or not these policies adopted by the Network are successful.

The study is based upon a study problem that resulted in research questions and hypotheses which were formed in accordance with the study problem and its justifications. The researcher has noticed that there is an ambiguous relationship between the networking policies employed by the Network and the developmental progress in the social fields where the Network is active. The researcher has also noticed that this ambiguity in the relationship is based upon ambiguous and unknown reasons which forced her to question the efficiency of networking policies in the civil, developmental and social work fields in Palestine.

The study employs the descriptive approach which uses the qualitative and quantitative methods since this approach is suitable for the purpose of this study. It depended on the primary resources which constitute the whole study group. 90 questionnaires were distributed to 90 NGO's which are members of the Palestinian NGO's Network. The questionnaires were filled in by managers, vice managers and secretary generals of these organizations. One questionnaire, whether it is composed of one center or of multi-branches, was sent to each organization.

The researcher made interviews with numerous individuals experienced and specialized in the field of the study which also depended on other available resources such as documents, records, publications of Palestinian NGO's Network and related literature.

The study has concluded various findings; the most important of which is that Palestinian NGO's Network is a consultative and coordinative frame and has no power of decision-making nor does it have the power to make members committed to certain issues. Besides, the Network doesn't provide financial support nor do they reinforce the external relationships. Furthermore, it doesn't adopt policies aiming at qualifying the personnel of its members and it

requires a set of complicated technical conditions in order to accept an organization as a member.

The Network has a tangible influence in international and regional events but it has no clear impact on the financial, administrative and organizational aspects of its members; however, it has influence over the Palestinian legislation in terms of democracy and freedom.

The study is concluded with a set of recommendations; the most important of which are the reconstruction of organizational and administrative frames of the Palestinian NGO's Network and creating a margin of power for the Network according to a plain mechanism. Besides, it is crucial that the Network adopts compulsive and comprehensive strategies towards national issues and towards its members. And it should provide various facilities for its member organizations on a just and comprehensive basis. Other recommendations included creating special work policies for Jerusalem area in an attempt to intensify the operation of the Network in that area. Furthermore, a media office for the Network can contribute to raising awareness about this sector in the Palestinian community.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

1.1 مقدمة

تزايد اهتمام العالم بالمنظمات غير الحكومية في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، ولا سيما العقدين الثامن والتاسع من هذا القرن، إذ أن الحكومات المختلفة من دول العالم قد وجدت " أن في المنظمات

غير الحكومية وسائل إدارية كفاءة لوصول خدماتها بشكل أكثر كفاءة إلى التجمعات الأقل حظا في المجتمع ، والتي لا تصل إليها الخدمات الحكومية " ، كما أن الحكومات المختلفة قد وجد إلى جانب ذلك ، أن هذه المنظمات قادرة على الإشراف والتنفيذ لمشاريع التنمية والتمويل وبرامج المساعدة التي تقدم إلى الدول النامية ، وذلك بشكل أفضل وأكثر شفافية من تقديم تلك المساعدات عبر حكومات الدول المختلفة التي تقدم لها هذه المساعدات (استانبولي، 2004) .

وقد تضاعف الاهتمام بهذه المنظمات ولا سيما في مطلع القرن الحادي والعشرين وما تزامن معه من شيوع مفهوم العولمة ، وتراجع دور الدولة القومية والوطنية ، حيث رافق ذلك بروز واضح لدور المنظمات الأهلية وغير الحكومية ، إذ هناك أكثر من (29.000) منظمة دولية غير حكومية تعمل في كل بقاع العالم ، وهناك أكثر من (2) مليون منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكما يوجد أكثر من (65.000) منظمة غير حكومية تشكلت في روسيا خلال العقد المنصرمين ، وهناك الآلاف من المنظمات غير الحكومية التي تشكل يوميا في معظم أنحاء العالم (نخلة، 2004) .

وإذا كان هذا الاهتمام الملحوظ بالمنظمات غير الحكومية يزداد ويتضاعف ويتنامى تكوين هذه المنظمات في دول العالم المختلفة ، فإن الوطن العربي كذلك، قد شهد بروزا واضحا لدور ونشاط منظمات المجتمع المدني، ولا سيما في مراحل مقاومة الاستعمار والعمل من أجل الخلاص منه، وتحرير الأرض، وتحقيق الاستقلال ، إذ أن هذه المنظمات كان لها دورا رياديا وبارزا في هذا المجال ، وخاصة الأحزاب، والنقابات، والاتحادات الطلابية، في مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، وكذلك وعبر العقود الثلاثة المنصرمة ، فقد شهد العالم العربي تكاثرا بارزا في ولادة المئات من منظمات المجتمع المدني كالنوادي ، والجمعيات ، ومراكز الدراسات ، ومنظمات حقوق الإنسان ، ومنظمات المرأة والديمقراطية ، مما خلق واقعا راسخا ، ومظلة كبيرة يعمل في ظلها المثقفون والناشطون في مجالات العمل الإنساني ، والنشاط الاجتماعي ، والمجال الديمقراطي ، والعدالة والتنمية بشكل عام (الجابري ، يناير 1993) .

وإذا كان واقع منظمات المجتمع المدني في العالم العربي تواجه تحديات وظروف مختلفة لكل منها خصوصيتها ، فمثلا إن التحديات التي تواجه المجتمع العراقي وقواه السياسية، وكذلك المجتمع الفلسطيني، فإنها " تختلف عن تلك التي تواجه المجتمع السوداني، أو اللبناني، أو السوري، والأخيرة تختلف عن ما يواجهه المجتمع السعودي أو اليمني أو المغربي، وهكذا " (هلال، 2006).

إن هذه المنظمات تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات السابقة ، ولا سيما في فلسطين ، حيث تتكاثر هذه المنظمات العاملة في المجالات كافة ، " فهناك المؤسسات التي تهتم بالبيئة وأخرى بالصحة وثالثة بالتنمية المستدامة ، ورابعة بالمواطنة والديمقراطية ، وخامسة بحقوق الإنسان ، وسادسة بتنمية المرأة ، وسابعة بالطفولة، وثامنة بالتعليم المستمر، وتاسعة بالفقر، وعاشرة بذوي الحاجات الخاصة "، (استانيولي ، 2004) .

وإذا كانت منظمات المجتمع المدني وقد تزايدت بشكل واضح وظاهر للعيان خلال العشرين عام الماضية، وإذا كانت الدول والحكومات المختلفة قد أدركت أهمية المنظمات غير الحكومية في تقديم الإغاثة، والخدمات، والإشراف على التنمية بشكل فعال وأكثر شمولية، وعراقة وفاعلية، من الحكومات المحلية والوطنية، فإن الواقع الفلسطيني قد شهد فعالية عالية ونشاطات مختلفة وواضحة لمنظمات المجتمع المدني منذ بداية القرن المنصرم.

فقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا هاما في النضال الوطني الفلسطيني وفي مجال العمل الاجتماعي العام ، وذلك منذ بداية القرن المنصرم ، وتحديدًا بعد صدور مرسوم الجمعيات العثماني عام 1907 م ، وقد ازداد دور هذه المؤسسات المجتمعية المدنية في فلسطين مع بداية المساء الفلسطينية عام 1948 م ، وان كان قبل هذا التاريخ قد وجد الكثير من النشاطات والفعاليات المدنية غير الرسمية في المجتمع الفلسطيني ، مثل : تجمع النساء الفلسطينيات الذي يعتبر أول ائتلاف غير رسمي تصدى للسياسات البريطانية، إذ أن أول عريضة وقعت ورفعت للاحتجاج على الهجرات الصهيونية في فلسطين كان من ذلك التجمع النسائي، وإضافة إلى ذلك، فإن أول من دعا إلى مقاطعة مؤتمر المرأة العالمي الذي دعت له الولايات المتحدة عام 1935م، هو تجمع النساء الفلسطينيات أن ذاك، (الموسوعة الفلسطينية، 1984. ب) .

ولكن بعد النكبة الأولى عام 1948 م ، والتي أدت إلى سيطرت اليهود على أكثر من (55%) من أراضي فلسطين ، بالإضافة إلى تهجير وتشريد عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني خارج ديارهم ، وفي ظل هذا المناخ المضطرب والحزين تولد منه الكثير من الجمعيات والهيئات الخيرية ، سواء كانت ذكرية أو أنثوية ، مستقلة أو منبثقة عن هيئات سياسية نشطت في تلك الحقبة من الزمن ، وقد كان في مقدمة هذه المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية العديد من المنظمات المشهورة ، كجمعية الاتحاد النسائي ، وجمعيات الشباب المسلمين ، وجمعية الأخوة وموازرة اللاجئيين ، وغيرها

العديد من المؤسسات التي كانت فاعلة آنذاك ، حيث كان لهذه المؤسسات دورا مميزا في التصدي لمسألة اللاجئين والهجرات القسرية ، بالإضافة إلى العديد من النشاطات الوطنية الأخرى ، وقد أخذت هذه المؤسسات بالانتشار والازدياد لتنتمشي مع حاجات ومتطلبات المجتمع الفلسطيني إبان تلك الحقبة ، كالتصدي للاحتلال الغاشم ، ومقاومة الغاصبين ، وإغاثة العائلات المنكوبة واللاجئة والمتضررة ، (النمر ، 1975 . ج).

ولم يكن دور هذه المنظمات الأهلية الفلسطينية بأقل من ذلك بعد أن أتم الغاصب الصهيوني احتلال أراضي فلسطين كافة، وذلك في حرب حزيران عام 1967م ، حيث تضاعف دور المنظمات الأهلية بحيث أصبحت تشكل العمود الفقري للنضال الفلسطيني ، وتقديم الخدمات الإغاثية المختلفة ، وكل ذلك في ظل ظروف قاهرة ، سيما وان معظم الأحزاب السياسية والوطنية ، والكثير من الجمعيات الخيرية، والاتحادات النقابية ، قد تكونت أو نمت في تلك الفترة ، سواء ما يتعلق بالعمل السياسي والنضالي كالأحزاب السياسية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، أو ما يتعلق بالعمل الاجتماعي كجمعية الهلال الأحمر ، والاتحادات الزراعية والتعاونية وغيرها ، (مركز دراسات الوحدة العربية (1989).

ولكن بعد عام 1974 ، وهو عام الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني . بدأت النشاطات المدنية وغير الحكومية لهذه المؤسسات بالتزايد والتطور ، فقد اتسعت الأنشطة الأهلية ، وبدأت هذه المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بتنظيم هياكلها ، وتطوير خدماتها بشكل أكثر فاعلية وشمولية ، وذلك في قطاع غزة والضفة الغربية ، حيث تشكل بعد عام 1980 م الكثير من المؤسسات العاملة في مجال الصحة ، والزراعة ، والجانب العمالي والطلابي ، وكذلك في الجوانب التعليمية ، والإسكان والتنمية ، وان من أشهر هذه المنظمات التي انشأت حينذاك : الإغاثة الطبية ، الإغاثة الزراعية ، بالإضافة إلى نمو وتكاثر النقابات العمالية ، وكذلك بروز العديد من المنظمات التي حملت رسالة التصدي للاستيطان ، وسلب الأراضي الفلسطينية ، (عبد الهادي ، 2004) .

لقد تطور عمل هذه المنظمات مع اختلاف المراحل والظروف التي عاشها شعب فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي ، فقد تدرجت من الإغاثة إلى الصمود والتصدي لسياسة الاحتلال ، ثم إلى تنمية الصمود الفلسطيني ، حيث ظهر في برامج هذه المنظمات في تلك الحقبة العابرة ، وخاصة في الحقبة المزمناة لمؤتمر مدريد للسلام عام 1991 م ، حيث ظهر هذا الأمر جليا في رسائل وبرامج منظمات المجتمع الفلسطيني في تلك الفترة .

فقد تم وضع العديد من الأهداف والتوجهات التنموية وخاصة بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كانت فلسفتها تقوم على تنفيذ خطط التنمية من اجل الإنسان الفلسطيني بشكل أو بآخر بهدف بناء مجتمع فلسطيني مدني، وهناك العديد من المؤسسات التخصصية التي برزت مثل مؤسسة الحق والضمير، والمركز الفلسطيني للديمقراطية والمساواة ، ومركز الدراسات النسوية ، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ، بالإضافة إلى تطوير رسائل وبرامج العديد من المؤسسات التي نشطت في مجالات تنموية مختلفة، وغير ذلك،(معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني " ماس " (2001) . (

2.1 مشكلة الدراسة

أن هذه المنظمات الفلسطينية ، وخاصة قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ، قد حملت على أكتافها معظم المهام والنشاطات الخدمائية التي هي بالأصل من مهام الدولة أو الحكومة بشكل عام وشامل ، فقد كانت هذه المؤسسات المدنية تمارس نشاطها وتقدم خدماتها بشكل ذاتي وفردى ، وكل منها لها فلسفتها ونهجها الخاص بها ، ولم يكن هناك روابط تنسيق وتعاون ، ولم يكن كذلك أي نوع من علاقات التشبيك والتنظيم المشترك بين تلك المنظمات، (ابراش، 2006).

ولكن بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ظهر منحى جديدا من مناحي العمل الأهلي المشترك والذي يعرف بالتنسيق والتشبيك وذلك من خلال ارتباط العديد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ببعضها البعض ضمن آليات ونظم وتعاون وتنسيق متباينة ومختلفة ، مثل : شبكة المؤسسات الوطنية ، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية موضوع هذا البحث ، هذه الشبكة التي تأسست في عام 1993 م ، والتي هي عبارة عن تجمع طوعي يضم العديد من المنظمات غير الحكومية ، وتعمل في مجالات عديدة من النشاط الإنساني والاجتماعي والتنمية وذلك بشكل طوعي ، وان الرؤية المشتركة التي تجمع المنظمات التي تكون هذه الشبكة هي " تعزيز إقامة دولة فلسطينية وبناء مجتمع فلسطيني مدني ديمقراطي ، حيث تضم هذه الشبكة بين عضويتها أكثر من 93 منظمة غير حكومية " ، (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (1997).

وإذا كانت هذه المنظمات الأهلية قد توافقت فيما بينها على تشكيل وتنظيم رابط معين بهدف تنسيق جهودها ، وتعزيز نشاطها ، وتنمية رسالتها من خلال آليات تشبيك مختلفة وذلك من منطلق رؤية هذه المؤسسات لأهمية وجود جسم ممثل لها للتصدي لأي سياسات أو إجراءات يمكن أن تقوم بها السلطة الوطنية الفلسطينية قد تحد من نشاط تلك المؤسسات ، فان هناك غموضا غير مفهوم وليس واضح حيال مدى تطبيق تلك الأهداف التشبيكية، ولذا فان هذه الدراسة تسعى إلى إزالة هذا الغموض، وذلك من خلال الإجابة على السؤال المحوري التالي:

ما هو أثر السياسات التشبيكية بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية، في البرامج والسياسات التنموية والاجتماعية في فلسطين؟

3.1 مبررات الدراسة

انطلقت هذه الدراسة من المبررات التالية :

1. بما أن تجربة التشبيك بين المنظمات الأهلية في فلسطين هي تجربة حديثة ، فلا بد من إخضاع تلك التجربة لعملية بحث ودراسة معمقتين بهدف معرفة نقاط الضعف والقوة في هذه التجربة ، ووضع الآليات المناسبة لتقويتها وإسنادها .

2. بما أن تجربة التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في فلسطين هي تجربة جديدة ، فإنه لا بد من تسليط الأضواء عليها لمعرفة مدى المساهمة التي يمكن أن تحققها آليات التشبيك في دعم التنمية الشاملة في فلسطين .

3. إن الباحثة وهي بصفتها احد العاملين في مجال إدارة المؤسسات غير الحكومية فإنها تتطرق في هذه الدراسة من مبرر توفير قاعدة معلومات بحثية منظمة تمكنها من تعزيز عطائها في عملها ، و توهلها بشكل يجعلها قادرة على المشاركة الفعالة في انجاز عملية التشبيك الفاعلة من قبل المؤسسات التي تعمل بها .

4. من المبررات التي دفعت الباحث إلى البحث في موضوع هذه الدراسة، أن المجتمع الفلسطيني، وبحكم الواقع الخاص الذي تعيش فيه فلسطين وشعبها، فإن منظمات المجتمع المدني، تشكل قطاع واسع من القطاعات العاملة في فلسطين في هذه الظروف، وبالتالي من الضرورة أن يتم التركيز والاهتمام بهذه المنظمات المدنية المختلفة، سواءً بالبحث، أو الدراسة، أو المتابعة العلمية والاجتماعية بشكل أو بآخر.

4.1 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إظهار مدى تأثير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على واقع وسياسة وتخطيط التنمية في فلسطين ، بالإضافة إلى معرفة مدى درجة الفائدة التي تعود على مؤسسات هذه الشبكة بشكل ذاتي ، كما أنها تهدف إلى إبراز درجة التوافق والتعارض والتعاون بين السياسة التنموية العامة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وبين الرؤى التنموية التي تراها وتتبناها المنظمات المنضوية تحت لواء شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، بالإضافة إلى ذلك فان هذه الدراسة تهدف إلى تعزيز وتوفير قاعدة معلومات وبيانات يمكن من خلالها تعزيز وتقوية التجارب التشبيكية في فلسطين.

5.1 أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة، الإجابة على الأسئلة التالية:

- (1) هل تعمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على توفير الحماية والدعم والرعاية، واستقطاب قنوات التمويل للمؤسسات الأعضاء فيها؟
- (2) هل تعمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على تهيئة ظروف التأثير الفاعل لأعضائها في مسار العمل التنموي؟
- (3) هل تعمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على متابعة القضايا الفنية والإجرائية، للمؤسسات الراغبة في الانضمام إليها؟
- (4) هل تمارس المؤسسات الأعضاء في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، النهج الديمقراطي في إفران قياداتها ولجانها الإدارية والقيادية ؟
- (5) هل يوجد لجان رقابة منتخبة لدى المؤسسات الأهلية وغير الحكومية المنضمة لعضوية شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية؟
- (6) هل تعمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على تسهيل إنشاء علاقات خارجية ودولية مختلفة للمؤسسات الأعضاء فيها ؟

(7) هل تمكنت المؤسسات غير الحكومية التي تنضوي في عضويتها لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية من الاتصال مع الممولين المختلفين من جراء تأثير الشبكة وتسهيلها لذلك؟

(8) هل تعمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على تعزيز وتفعيل المنظمات الأعضاء فيها من خلال تفويض هذه المنظمات في تمثيل الشبكة في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية المختلفة؟

6.1 فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الافتراضات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في اتجاهات المبحوثين نحو وجود تأثير لسياسة التشبيك والتنسيق التي تتبناها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على الواقع التنظيمي والإداري لأعضاء هذه الشبكة تعزى إلى منطقة العمل وقطاع العمل ووجود لجنة رقابة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في اتجاهات المبحوثين حول وجود علاقة بين الانضمام لعضوية الشبكة وتعزيز القدرات الإدارية والمالية للمؤسسات الأعضاء فيها تعزى إلى قطاع العمل ومنطقة العمل ووجود لجنة رقابة.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a = 0.05$) في اتجاهات المبحوثين نحو أهمية دور التشبيك في حشد وتجنيد الدعم والتأثير والتوازن في المستويات المحلية والإقليمية والدولية يعزى لقطاع العمل ومنطقة العمل ووجود لجنة رقابة.

7.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في البنود التالية :

- (1) إن هذه الدراسات محدودة. علم الباحث ومعرفته . تكاد تكون الدراسة الأولى التي تبحث موضوع التشبيك وأثاره المتعددة على السياسات التنموية في فلسطين.
- (2) لهذه الدراسة أهمية كبيرة في إظهار نقاط القوة ونقاط الضعف في الإطار التشبيكي والسياسات التنموية التي بنيت عليها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- (3) لهذه الدراسة أهمية كبيرة في إبراز الرؤى التنموية التي تتبناها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ، ومعرفة مدى شموليتها لكل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
- (4) توفر هذه الدراسة قاعدة معلومات أولية غنية وفريدة تمكن الباحثين اللاحقين من الاتكاء عليها في إجراء الدراسات والأبحاث المختلفة والمتعلقة بمجال التشبيك بين المنظمات الأهلية الفلسطينية المختلفة.
- (5) لهذه الدراسة أهمية كبيرة بالنسبة للباحثة، إذ أن هذه الدراسة تجعلها قادرة على تطوير ذاتها مهنياً، كما تمكنها من ممارسة عملها والقيام بالمهام الملقاة على عاتقها في مجال عملها الواقع في منظمة غير حكومية وهي جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية، وذلك بشكل أكثر نضوجاً وأكثر دراية ومعرفة وحسب الأصول العلمية السليمة.

8.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبة هذا الأسلوب البحثي وملائمته لإغراض هذه الدراسة التي تقوم على دراسة اثر التشبيك على التنمية وانعكاسه على المؤسسات المشاركة، من خلال دراسة حالة دراسية وهي: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك من خلال وصف الواقع الراهن للسياسة المتبعة من قبل تلك الشبكة. ولذلك فإن هذا الأسلوب البحثي المتبع في هذه الدراسة، يوفر للباحثة مجالاً واسعاً من القدرة على الجهد البحثي، إذ يمكنها من جمع المعلومات وإجراء الدراسات والمسوحات الميدانية التي توفر كما كبيرا من المعلومات المتعلقة بالحالة الدراسية المتناولة، ولهذا فإن

الدراسة تعتمد في معالجة البيانات المتوفرة، بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إيجاد وإظهار المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وغيرها، من النتائج الكمية التي يتم الحصول عليها من خلال معالجة كل البيانات الأولية، بالاعتماد على الرزمة الإحصائية (spss)، وان هذا المنهج التحليلي المتبع في هذه الدراسة ويعتمد على الأدوات البحثية التالية:

1.8.1.المصادر الأولية:

* **الاستبانة الميدانية** :- تم إعداد استبانة ميدانية تهدف إلى جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة، حيث تم توزيع هذه الاستبانة على عينة الدراسة والمؤلفة من كامل المجتمع الدراسي، والذي يتكون من كل المنظمات غير الحكومية المنظمة لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، لذا فقد تم توزيع (89) استمارة على (89) منظمة غير حكومية منضوية لهذه الشبكة التي تتألف من (89) مؤسسة أهلية، وقد تم استرجاع (69) استمارة من تلك الاستمارات الموزعة على كامل المجتمع الدراسي.

* **المقابلة**:- تم إجراء مقابلات عديدة مع ذوي الاختصاص والعلاقة بموضوع هذه الدراسة ، وان أهم هذه المقابلات تم إجراؤها مع كل من:

1. رئيس مجلس إدارة شبكة المنظمات الأهلية.
2. عضوين من أعضاء مجلس اداره شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
3. مقابلة منسقة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
4. وكيل وزارة شؤون المنظمات الأهلية الفلسطينية.
5. رئيس مجلس إدارة اتحاد الجمعيات الخيرية.
6. رئيس شبكة الإقراض الفلسطينية.
7. رئيس شبكة المنظمات البيئية.

2.8.1. المصادر الثانوية:

وتتكون من سجلات ووثائق وتقارير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، بالإضافة إلى الأنظمة الداخلية والوثائق المتوفرة لدى شبكة المؤسسات الوطنية، واتحاد الجمعيات الخيرية، وشبكة المنظمات البيئية.

وكذلك، فقد ارتكز الباحث أثناء إعداد هذه الدراسة على العديد من المراجع والأدبيات المتوفرة والمتعلقة بموضوع هذه الدراسات، كوثائق وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وسجلات وزارة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

9.1 محددات الدراسة

ارتبطت هذه الدراسة بالمحددات التالية:

1. **العامل الزمني:** - تم إجراء وتنفيذ هذه الدراسة وإتمامها في ثلاثة فصول دراسية.
2. **العامل البشري:** - اقتصرت هذه الدراسة على الأشخاص الذين يمثلون المنظمات المنضمة إلى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. **العامل الفكري والعلمي:** - ندرة الدراسات والأدبيات المتعلقة بمفهوم واليات وحالات دراسية سابقة عن التشبيك في فلسطين .
4. **العامل الأمني:** - إن القيود الأمنية والعسكرية وإغلاق الطرق وفصل المحافظات عن بعضها البعض والفصل التام والدائم بين قطاع غزة والضفة الغربية، كل ذلك قد حال دون تمكن الباحثة من الاستفادة من كثير من مراكز الأبحاث ومكتبات الجامعات ودوائر الدراسات المختلفة المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
5. **من العوامل المحددة لهذه الدراسة،** عدم تعاون ونجواب المؤسسات المبحوثة مع الباحثة، وإحجام تلك المؤسسات عن تقديم الوثائق والمعلومات اللازمة للباحثة.

10.1 خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للمشكلة البحثية التي تعالجها هذه الدراسة، حيث تم أبرزها وتحديد جوانبها، كما تم توضيح وتحديد المبررات التي تقف خلف إجراء هذه الدراسة، وكذلك فقد تم عرض أهم الأهداف التي تهدف الدراسة إلى تحقيقها، بالإضافة إلى توضيح الأهمية العامة التي تتصف بها الدراسة.

وكذلك، فإن هذا الفصل قد تم فيه تحديد الفرضيات التي قامت عليها الدراسة، من أجل معالجة المشكلة المتعلقة بسياسة التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، واثراً هذه السياسات في مشاريع التنمية الفلسطينية، بالإضافة إلى إبراز أهمية استخدام مثل هذه السياسات التشبيكية في المشاريع التنموية والاجتماعية الفلسطينية.

وبالإضافة إلى ما ذكر فقد اشتمل هذا الفصل على توضيح تام للمنهج الذي سارت عليه هذه الدراسة، وهو المنهج الوصفي، لمناسبة هذا المنهج لمثل هذه الدراسة وغيرها، حيث تم إبراز وتحديد الإجراءات والسبل التي تم اختيارها وإتباعها من أجل الحصول على البيانات الميدانية من مصادرها الأولية، إضافة إلى المصادر الثانوية.

وزيادة على ما ذكر، فقد تم تحديد المحددات التي واجهتها الدراسة، حيث حالت دون الحصول على مزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بها، والتي كان من الممكن أن تثري هذه الدراسة لو تم الحصول عليها.

وخلاصة القول، إن هذا الفصل جاء موضحاً ومبيناً للهيكل العام، والأسس البحثية والمنهجية التي قامت عليها الدراسة، وكذلك توضيح الخطوات التي تم استخدامها خلال الاستعداد لتنفيذ هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2 بداية المجتمع المدني

أن المجتمع المدني هو مفهوم ضارب الجذور في تاريخ البشرية، وهو مفهوم ينمو ويتجدد بشكل متواصل ومستمر، إذ أن هذه البداية الموعلة في تاريخ البشرية لنشأة منظمات المجتمع المدني، مرتبطة بالجوانب السيكولوجية والتكوين النفسي، والبشري للإنسان إذ إن هذا المخلوق الإنساني بطبيعته اجتماعي ويتجه نحو إقامة المنظمات والجمعيات"، (الدجاني، 1998).

إن الإنسان بطبيعته "مدني بالطبع" أي بمعنى آخر إن بني البشر لا يستقيم عيش الفرد منهم، وتستحيل حياته بمعزل عن الآخرين، لأن التخالط والتكامل والتعاون المنظم والمدرّك، هو الذي يهيئ أسباب العيش للإنسان الذي لا يقدر أن يوفر احتياجات معاشه بمفرده، ودون الاتصال بمن حوله من البشر، (ابن خلدون، 1408م).

لذلك ومن خلال هذا المنطق، فإن نشأة المجتمع المدني مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحياة البشرية، وإن مفهوم المجتمع المدني بهذا السياق "يعبر عن حيز معين تشغله جماعات وتكوينات اجتماعية وسياسية واقتصادية تنشأ في المجتمع بإرادة اختيارية للأفراد تحقيقاً لمصالحهم وأهدافهم المشتركة، ومنذ نشأة السلطة المجتمعية التي تحكم مجتمعا وطنيا بأسرة، بدأ هذا المفهوم بالتبلور والتطور"، (استانبولي ، 2004).

إن ملامح المفهوم الفكري للمجتمع المدني قد ظهرت في كتابات العديد من فلاسفة الغرب أشهرهم: جان جاك روسو، وكذلك جون لوك، وهوبز في العصور الوسطى، وقد زامن ذلك التحولات التي

حدثت في أوروبا، حيث نشبت ثورات عديدة، أدت إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها، ولا سيما هولندا وبريطانيا، ومع القرن الثامن عشر " أصبحت البرجوازيات الرأسمالية الأوروبية الصاعدة ضرورة لأداء مجتمعات ما بعد الثورة التي بدأت تستقل بنفسها تدريجيا عن الكهنوت وطبقة النبلاء " وذلك على اثر تضعع مبدأ الحق الإلهي في الحكم وظهور حركات التنوير، (حلي ، 2004).

ومع تصاعد ونمو الرأسمالية والبرجوازية وتوجه المجتمع الغربي نحو التحضر، بدء هذا المفهوم بالتبلور حيث أصبح يعبر عن:

" وجود أكثر من ولاء للفرد ، فهناك ولاءه للأسرة والعشيرة التي نشاء فيها والتي تمنحه نوعا من الأمان والحماية ، وهناك ولاءه للدولة التي تعتبر تجسيدا طبيعيا للمجتمع بأسرة ، وتوفر له الأمن والأمان ، وهناك ولاءه الآخر الذي ينشأ تحقيقا لمصالحة وأهدافه " ، (استانبولي ، 2004) .

لقد تبلور مفهوم المجتمع المدني بعد أن استقرت ملامح وأسس الحركة البرجوازية والرأسمالية ، حيث أصبح مفهوم المجتمع المدني ، يعني أن كلمة (مدني) كانت في الأصل تعني البرجوازي ، وفي القرنين الثامن والتاسع عشر، كان المجتمع المدني يشير إلى نوع جديد من أنواع المجال العام في ظل الرأسمالية الحديثة ، وهو مجال التبادل التجاري ، والحوار الجدلي السياسي، وبشكل شبة حصري " كان المشاركون في هذا المجتمع الجديد ، ذكورا ، وأوروبيين ، ومتعلمين وأصحاب مجتمعات برجوازية ، أما الطبقات العاملة والنساء وأولئك الذين لا سبيل أمامهم للحصول على تعليم وغير البيض فلم يكونوا أعضاء في المجتمع المدني "، خلال هذه الفترة التاريخية المذكورة (المصري ، 1998) .

ومع التطور الزمني، والتقدم العلمي، والتحولات الفكرية والاقتصادية، وثورة التكنولوجيا وتعقيدات الحياة البشرية من كافة مناحيها، وخاصة مع شيوع سياسة العولمة الكونية، والتوجه نحو سياسة الخصخصة واقتصاد السوق فقد طرأ تطور على تفسير هذا المفهوم بما يتلاءم مع روح التطور.

ولذا، فإن التفسير الأكثر وضوح لمفهوم المجتمع المدني في الوقت الراهن هو "محاولة لحل التناقض بين الإنسان والمواطن الذي يتخذ شكل تناقض بين الدولة والمجتمع ، وهو الطاقة الهائلة التي يولدها هذا التناقض باتجاه جسر الهوة بينهما " (بشارة ، 1996).

2.2 منظمات المجتمع المدني

أن المجتمع المدني وبما انه ليس قطاع حومي رسمي، وليس قطاع خاص متعلق بأفراد وملكية خاصة، بل هو الفضاء الممتد بينهما، فان المجتمع المدني الذي يتألف من هامش الحياة والتكوين للمنظمات غير الحكومية، فانه " يمكن تعريفه عموما بالقطاع غير الحكومي ويسمى أحيانا القطاع الثالث حين يقصد بالحكومة القطاع الأول والقطاع الخاص يكون هو القطاع الثاني، وعلى اعتبار الربحية فانه يعرف بأنه مجموعة من المنظمات غير الربحية " (المصري ، 1998) .

إن المنظمات غير الحكومية تعتبر قطاعا ثالثا ما يدل على استقلاليتها ا عن الدولة والقطاع الخاص، وذلك باعتبارها تشكيلات لا تقوم على مبدأ الربح والكسب المادي، ولهذا فانه يتم التعاطي معها كآليات لتوزيع وتخصيص موارد في المجتمع، مختلفة ومستقلة عن كل من الدولة ومؤسسات السوق، (هلال، 2004) .

ولذلك فإن مصطلح منظمات غير حكومية، قد حظي بالعديد من المفاهيم المفسرة له، حيث وضعت له تعاريف كثيرة تختلف باختلاف المنطلقات الفكرية والسياسية والاجتماعية، وباختلاف المذاهب الفلسفية والفكرية للعلماء والمختصين في هذا المجال، لذا يمكن القول أن أساس الاختلاف في تلك التعاريف يكمن بين " شمولية المؤسسات الأثرية والاقتصادية وعدم ارتباطه بالضرورة بنشوء الدولة من ناحية، في حين يرى آخرون بضرورة وجود نظام ديمقراطي وثقافة سياسية وحكم القانون " (استانبولي ، 2004)، أي بمعنى آخر لا بد من وجوب وجود حالة مدنية حتى يمكن التفريق بين المجتمع الطبيعي الذي تحكمه العشائرية والقبلية والفئوية، وبين المجتمع المدني المبني على أساس الديمقراطية، والشفافية، والمساءلة وحكم القانون، (استانبولي ، 2004) .

وزيده القول أن هذه الحالة المدنية التي يسودها منطق حكم القانون، واستقرار الديمقراطية، هي التي تحيي فيها هذه المؤسسات والهيئات التي يطلق عليها منظمات المجتمع المدني.

لذلك فان المجتمع المدني من هذا المنطلق، قد استقر في الأدبيات، وأمهاات الكتب المتعلقة بمفهوم ونشأة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

إن المجتمع المدني هو "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص" (حوشيه، 2005).

إن هذه المنظمات غير الحكومية تعمل على إشغال الفراغ الممتد من الفرد إلى السلطة القائمة، وهي بذلك تشغل هذا الفراغ بشكل ايجابي بشكل يؤدي إلي تكامل دورها مع دور السلطة القائمة في تفريغ الخصومات المختلفة للمجتمع، وبنفس الوقت ترعى شؤون الكثير من قطاعات الشعب، ولا سيما القطاعات البعيدة عن اهتمام الدولة، وكذلك تلك الفئات التي تحيي على هامش اهتمام الدولة بها، ولا تحظى بالرعاية اللازمة ، ولذلك فإن هذه المنظمات غير الحكومية هي:

" أية هيئة تعمل على تقديم خدمات للمواطنين في مجالات مختلفة علمية وثقافية وخيرية وتربوية وتنموية وقانونية ودينية وفنية ، على أن يكون هدفها خدمة المجتمع بدون تمييز بين الفئات المستهدفة ، ودون جني الربح المادي واقتسامه ما بين الأعضاء ، مع عدم الانتقاص من حق المنظمات في تكوين رأي أو فكر سياسي مستقل دون تدخل من السلطة ، ولا يشمل أيضا الشركات الهادفة إلى الربح والتي تحكم وتدار وفق قانون خاص " (شبكة المنظمات البيئية ، 1997) .

3.2 مقومات ومميزات المجتمع المدني

إن المجتمع المدني وحسب ما ظهر في الصفحات السابقة، فإن هذا المفهوم وحتى يصبح بنيانا سليما وقادرا على القيام بالواجبات والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المختلفة، والتي تشكل بمجملها هذا المجتمع المدني، فإنه لا بد أن تكون هناك مقومات واضحة لهذا المجتمع، أي إن المجتمع المدني مفهوما وتطبيقا يعتمد على معايير ومقومات عديدة أهمها:

1. العمل الطوعي الحر : إن المجتمع المدني وبكل المؤسسات التي تشكله يعتمد على الفعل الحر والطوعي للأعضاء المنتمين لتلك المؤسسات ، وان هذا المعيار يعتبر المقوم الأساسي للمجتمع المدني ، فالمرء لا يختار عشيرته أو موطنه ، وقد لا يرضى عن النظام السياسي القائم في بلدة ، ولكن الانضمام إلى أي من المؤسسات العاملة في مجال المجتمع المدني، هو الأمر الثابت الذي يستطيع المرء أن يختار الانضمام إليه بمحض إرادته.

2. التنظيم الجماعي: أي أن تعمل مجموعة من الأفراد على تنظيم ذاتها وفقاً لرؤيا وأهداف ترمي إلى تحقيقها ، وذلك وفق معايير وشروط وأنظمة داخلية تحدد واجبات وشروط العضوية لكل من ينضم إلى تلك الجماعة.

3. سيادة النظام والقانون العام: وهي الناظم والمحدد لطبيعة الأدوار والنشاطات والواجبات الإدارية والمالية وكل ما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني ، وذلك وفق الأنظمة والقوانين العامة للدولة المنظمة والمراقبة لمثل تلك الأنظمة والمؤسسات .

4. الضوابط الأخلاقية والديمقراطية: أي انه يجب أن يكون هناك مجموعة من الضوابط الخلقية والسلوكية التي تحكم تصرفات الأعضاء، ويجسد ذلك في احترام الآخرين، وتقدير الرأي والرأي المضاد، واعتبار الخلاف الديمقراطي والحلول الديمقراطية هي أساس العمل والنجاح لتلك المؤسسات، (استانبولي، 2004).

إن ما يستوجب ذكره في هذا المجال ، إن المجتمع المدني يشتمل على العديد من المميزات التي تميزه عن غيره من المجتمعات الوطنية والقومية والمحلية، انه مجتمع يتميز بميزات عديدة وأهمها، أن هذه المؤسسات التي تشكل المجتمع المدني هي مؤسسات ليست حكومية، بمعنى لم تكونها الحكومة، ولا تأتمر بأمر منها، ولكن يربطها بالحكومة علاقات من التنسيق والتعاون، هذا من جانب، ومن الجانب الأخر فإن من الميزات الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني أنها منظمات ومؤسسات غير ربحية، أي أنها لا تسعى إلى الربح ولا تهدف إليه، ولا يمتلكها شخص أو مجموعة أشخاص، بل هي مؤسسة تدار من قبل فريق من الأعضاء، وتنفذ سياستها وتحقق أهدافها بمعونة طاقم من الأعضاء المنتميين إليها بشكل طوعي، (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999).

وبالإضافة إلى ما ذكر فإن مما يميز منظمات المجتمع المدني، هو طبيعة تعاملها مع الجمهور، فهي لا تتعامل معه من قبل النفوذ والأوامر كالسلطات الحكومية القائمة، كما أنها لا تتعامل معه وفق آليات الربح والخسارة كأساليب التعامل معه وفق منظور المؤسسات الاقتصادية الخاصة، وإنما تتعامل منظمات المجتمع المدني مع الجمهور من منطلق الخدمات المتنوعة التي تقدمها تلك المنظمات إلى هذا الجمهور، سواء كانت خدمات اغاثية، أو تأهيل، أو تطوير، أو صحة، أو تنمية، وغيرها من الخدمات المختلفة، أي بعبارة أخرى:

"إن مجالات منظمات المجتمع المدني هي تلك المجالات التي لا تخضع لإدارة وتوجيه مؤسسات الدولة وتنظيمها ، وتعتمد إدارات مستقلة يخضع دورها وأشخاصها وبرامجها وخططها لموافقة وتوجيهات ومساءلة الأعضاء والجمهور المعني ، كما أنها لا تخضع نشاطاتها لاعتبارات واليات السوق وان كانت غير معزولة عنه ، (هلال ، 2004) .

وفي الواقع فان مميزات منظمات المجتمع المدني كثيرة ومتنوعة، وليس مجال حصرها وتعدادها في هذا السياق، ولكن بالإضافة إلى ما ذكر من ميزات، يمكن القول أن من الميزات البارزة والواضحة لهذه المنظمات أنها " احد العوامل الهامة في الحفاظ على الديمقراطية واعتدال السلطة، وحسن أدائها، فوجود المنظمات غير الحكومية يشكل منافسة لمؤسسات السلطة، الشيء الذي يؤثر إيجابا في تحسين الخدمات المجتمعية التي يقدمها الطرفان" (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999).

وان منظمات المجتمع المدني تعد اليوم، وخاصة في السنوات الأخيرة، أنها خير وسيلة، وأفضل سبيل لتخطيط وتنفيذ عمليات التنمية والإشراف عليها، وذلك لما توفره هذه المؤسسات من معرفة وبيانات دقيقة حول احتياجات المجتمعات وهمومها، إضافة إلى أنها توفر المشاركة الشعبية اللازمة التي تؤدي إلى تفاعل المجتمع المحلي مع عمليات التنمية مما يؤدي إلى إنجاحها، كما أن المنظمات غير الحكومية تعتبر الطريق الأكثر نزاهة ودقة لتمويل المشاريع التنموية من الجهات المانحة والممولة المشاريع التنموية المختلفة.

4.2 دور منظمات المجتمع المدني في فلسطين

اقترن العمل الطوعي والأهلي الفلسطيني اقترانا تاريخياً بالعوامل والقضايا والمراحل السياسية و الوطنية في فلسطين ، حيث كان وما يزال يعتبر العمل الأهلي الفلسطيني، بمثابة الداعم الأساسي والمغذي الذي لا ينضب للعمل الوطني، وللمؤسسات السياسية والوطنية ، والمسيرة النضالية لهذا الشعب بشكل عام، إذ أنها:

" منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى واحتلال فلسطين عام 1917 م ، وإعلان الانتداب البريطاني عليها عام 1922 م ، ومن ثم إصدار وعد بلفور بتأسيس وطن قومي لليهود على ارض فلسطين ، وقيام دولة إسرائيل عام 1948 م ، لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية دورا هاما خلال هذه المرحلة " (مركز بيسان للبحوث و الإنماء ، 1993).

فقد تم في هذه الفترة تكوين العديد من الجمعيات والروابط والهيئات التي عملت بشكل دائم على مقاومة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومقاومة الاستيطان وبيع الأراضي، وكذلك تقديم الخدمات الاغاثية والإنسانية للمنكوبين والمتضررين واللاجئين على أثر النكبة عام 1948 م، وان من أشهر هذه المؤسسات والجمعيات، الجمعية الإسلامية المسيحية التي تبنت رفض التعاون مع الحكومة البريطانية ، حيث انطلقت للتصدي لوعد بلفور وكافة السياسات البريطانية، وكذلك حزب العمال الفلسطيني الذي تبنى سياسة العمل على الحفاظ على هوية الأرض الفلسطينية والعامل الفلسطيني ، وعدم الانصياع للأوامر والسياسات البريطانية،(النمر ، 1975. ج).

لقد شكلت في هذه الفترة جمعيات اغاثية متعددة أشهرها: جمعية الهلال الأحمر النسائية، والاتحاد النسائي، ورعاية الطفل والمناضل الجريح، (النمر ، 1975. د) .

وبالإضافة إلى ذلك فقد تشكل العديد من الجمعيات في هذه الفترة أهمها: الجمعية الاورثوذكسية الفلسطينية، وجمعية الآداب الوطنية، والجمعية الأهلية ، وجمعية الإحسان ، ومؤسسة الفتاه ألاجئة، والجمعية العربية الفلسطينية، والكثير من الهيئات والتجمعات المنظمة التي على مختلف نشاطاتها وتوجهاتها، كانت تجسد الوحدة الوطنية بين كافة سكان فلسطين من مسلمين ومسيحيين، وذلك في مواجهة الاحتلال البريطاني والاستعمار اليهودي لأرض فلسطين ، حيث أن هذه الجمعيات والمؤسسات والهيئات التي ولدت في هذه الفترة:

" بدأ تشكلها منذ منتصف عام 1918م ، بعد زمن قصير من احتلال البريطانيون القسم الجنوبي من فلسطين ، وقبل جلاء الأتراك العثمانيين عن سائر أنحاءها ، وكانت مظهرا مبكرا للوعي السياسي المنظم في مواجهة النشاط المنظم للجمعيات واللجان الصهيونية "(الموسوعة الفلسطينية،1984. ب)

ونتيجة لوقوع القسم الكبير من الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م، وإعلان دولة إسرائيل على تلك الأراضي، فأن هذه الهزيمة قد تركت آثار مختلفة انعكست على الواقع الفلسطيني، إذ أصبح أكثر من (74 %) من الأراضي تحت الحكم الإسرائيلي، وأما ما تبقى من فلسطين فجزء منه خضع للإدارة المصرية، وهو قطاع غزة، وأما الضفة الغربية فقد خضعت للسيطرة الأردنية، كما نتج عن ذلك حالة من اللجوء الكبير لقطاعات كثيرة من سكان الشعب الفلسطيني الذي تشرد الكثير منه إلى مخيمات اللجوء في سوريا ولبنان والأردن والضفة الغربية ومصر، وقد عكست هذه الآثار ذاتها على نشاط وحيوية المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، كالجمعيات والهيئات التي كانت فاعلة، حيث إن هذه الهيئات قد انتابها الجمود والتبعثر ونضوب الحركة فقد :

" شهدت هذه الفترة الممتدة ما بين (1949 . 1967) هبوطاً ملحوظاً في منسوب العمل الأهلي نتيجة لظروف مختلفة ، من أهمها حالة الإحباط الواسعة في صفوف المجتمع الفلسطيني التي رافقت أوضاع نكبة عام 1948م . بالإضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية وتلاشيها تقريبا ، وكذلك تشديد قبضة النظام الأردني والمصري على حرية وحركة المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة " ، (سالم ، 1999) .

ولكن رغم هذه القيود التي جابهت العمل الأهلي الفلسطيني، فقد بدأت تدب الحركة فيه بشكل تدريجي ولا سيما في بداية ستينات القرن الماضي، فقد:

" مارس الفلسطينيون نشاطهم السياسي من خلال اتحادات وتنظيمات شعبية نقابية ، فقد تأسس في عام 1959م الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، وفي عام 1963م تأسس الاتحاد العام لعمال فلسطين ، وفي عام 1965م تأسس الاتحاد العام للمرأة ، واستمر الوضع هكذا حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م ثم انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة عام 1965م وما جاءت به من مستجدات " (ابراش ، 2006) .

لقد نشأ وض ع جديد من الواقع الفلسطيني بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أينما كان تواجهه وقد كان لهذا الإطار السياسي العام للشعب الفلسطيني انعكاسا فعالا وكبيراً في تغذية وإحياء واستمرار المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي والطوعي والوطني بكل أبعاده ومعانيه ، فقد عملت هذه المنظمة على تشكيل العديد من الاتحادات والهيئات الشعبية في خارج الوطن وفي أماكن اللجوء والشتات ، كما عملت على إنشاء لجان ومؤسسات العمل الطوعي والإغاثة والوطني داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد كان الهدف من هذه التشكيلات الكثيرة والمتعددة الخدمات والأماكن ، هو تعزيز صمود الشعب الفلسطيني أمام آلة المواجهة الإسرائيلية ، وكذلك تلبية الاحتياجات الممكنة لأبناء الشعب الفلسطيني أينما كانوا (عبد الهادي ، 2004) .

فقد نتج عن هذا الواقع الجديد والذي تجسد في اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وحيازتها على عضوية مراقب في الأمم المتحدة عام 1974م إلى تزايد نشاط المنظمات والمؤسسات المنضوية تحت لواء المنظمة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فقد بدأت العشرات من المنظمات شبة الدولية والأجنبية بدعم الكثير من هذه الجمعيات والاتحادات والنوادي التي تشكلت على ساحة غزة والضفة الغربية ، وقد كان ذلك نتيجة للصراع الذي كان دائرا بين إسرائيل والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث كان كل من هذه الأطراف يعمل على دعم الكثير من هذه المؤسسات أملا

في احتوائها وجعلها قاعدة تتبنى سياسته ، وان هذا الصراع عاد بالحركة والانتشار والحيوية للمنظمات والهيئات الأهلية الفلسطينية ، بل لقد أدى هذا التنافس بين تلك الجهات إلى الاتفاق بين بعض أطرافها على آلية دعم مثل هذه المؤسسات الأهلية ، كما حصل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، فقد:

" توصل ممثلو الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في اللجنة المشتركة إلى الاستنتاج بأنه في ظل غياب الأجهزة التنموية المختصة فأنه يمكن استخدام الجمعيات التعاونية لأغراض تقديم الدعم وإدارة عملية التنمية في القطاع الزراعي ، وبالفعل فقد قامت اللجنة المشتركة فيما بعد بتقديم الجزء الأكبر من مخصصات الدعم للقطاع الزراعي من خلال الجمعيات التعاونية " (مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989) .

وفي المقابل فقد أبدت إسرائيل نوع من الرغبة في إحياء هذه الجمعيات وإسناد ادوار رئيسية إليها ، وذلك بإسنادها إلى قيادات محلية تقليدية قد تكون حسب الوجه الإسرائيلي " على استعداد لان تقدم نفسها كقيادات منافسة بل ربما بديلة لمنظمة التحرير "، (مركز دراسات الوحدة العربية، 1989) .

استمرت هذه المرحلة الزاخرة بولادة المؤسسات ونشاطها المختلف حتى بداية عام 1988م، وهو اندلاع الانتفاضة الشعبية الكبرى (انتفاضة الحجارة)، إذ أن هذه الانتفاضة دفعت بكل فئات المجتمع الفلسطيني إلى " تنظيم نفسه في جمعيات ونوادي وتنظيمات ضد الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة قادرا على تنظيم نفسه، ومتواصلة قيادته تحت قيادة منظمات المجتمع المدني"، (أبراش، 2006) .

فقد تبلور النشاط العام للمجتمع الفلسطيني والمؤسسات الأهلية في صورة إرساء أنويه وأسس تمهيدية لبناء دولة فلسطينية ، حيث ظهر بعداً جديداً لنشاط المؤسسات الأهلية بالإضافة إلى البعد الأول، وهو البعد أخدماتي وتعبئة الصمود والإغاثة، بعد جديد وهو بعد البناء، فقد ربطت المؤسسات الأهلية الفلسطينية بإحكام بين عنصري المقاومة والبناء، حيث شهدت هذه الفترة :

" نشوء عدد لا يستهان به من المراكز والمؤسسات المهنية المتخصصة والتي هدفت إلى دعم وإسناد وتمكين عمليات البناء الجارية وتطوير المؤسسات الجماهيرية والقاعدية ذات العضويات الواسعة ، وخاصة اللجان الجماهيرية والجمعيات الخيرية والتعاونيات ومراكز الأبحاث المتخصصة ومراكز التدريب والإقراض والبيئة والإعلام والتعليم والزراعة... الخ " (عبد الهادي ، 1997) .

وقد استمرت هذه المرحلة حتى بداية عام 1993 م وهو العام الذي تم فيه توقيع اتفاق مبادئ السلام (أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث دخل المجتمع الفلسطيني الشامل بمنعطف جديد ، إذ أن القوة الثورية التي كانت تدير الأمور من خارج الأرض الفلسطينية ، أصبحت بموجب هذا الاتفاق سلطة سياسية على الأرض بسمى السلطة الوطنية الفلسطينية ، مما يعني أن هذه المرحلة قد شهدت مجتمعاً مدنياً يجاذبه مجتمعٌ سياسيٌ وهو السلطة القائمة ، وبالتالي ، نشوء الكثير من نقاط الاختلاف أو الوفاق بين المجتمعين ، نظراً لاختلاف النظرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأبناء الشعب الفلسطيني، (ابراش ، 2006).

فقد أصبحت الساحة الفلسطينية تشهد العديد من أصناف هذه المنظمات التي منها ما هو معارض لسياسة السلطة الوطنية ، ومنها ما هو متناغم معها وموالي لها ، ومنها ما هو محايد ، التي جميعها وعلى اختلاف آرائها وتوجهاتها تلتقي عند " ضرورة بلورة نماذج تنموية للمقاومة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي فيما يعرف (بتنمية المقاومة) " ، (عزت عبد الهادي ، 2004) .

إن العلاقة بين هذه المنظمات المختلفة وبين السلطة الوطنية الفلسطينية ، قد شابها الكثير من عوامل الصراع والمنافسة ، وذلك بالسباق على مصادر التمويل ، خاصة وان السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت تستحوذ على حصة الأسد من التمويل الأجنبي أو الإقليمي الذي كان سابقاً تتلقاه منظمات المجتمع المدني ، مما أدى إلى إضعاف القدرة الاقتصادية للعشرات من هذه المنظمات ، (منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين (2000) .

إن هذا الواقع السياسي الجديد والظروف الاقتصادية المغايرة لما كانت عليه ، وكذلك استحداث مجالات عمل ونشاطات جديدة للمنظمات الأهلية ، وتلاشي نشاطات وادوار قد أصبحت من نطاق صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية وواجباتها ، فقد تبلورت العلاقة بين المؤسسات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية في الشكلين التاليين:

أ. العلاقة التنافسية: حيث نشأ تنافساً واضحاً بين السلطة السياسية ، وهذه المنظمات على مجال الخدمة العامة وتقديم النشاطات المختلفة ، وكذلك التنافس على التمويل ، إذ أن المنظمات غير الحكومية كانت قبل قيام السلطة تعتبر المتلقي الأول للمساعدات الدولية وشبه الحكومية والإقليمية ، وكانت صاحبة الصدارة في رسم الخطط والبرامج الخدمانية والتنموية المختلفة ، ولكن بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية فقد اختلف الوضع وانخفض مستوى الدعم والنشاط من قبل هذه المؤسسات

الأهلية وتراجع دورها وأصبح شكل العلاقة بحاجة إلى ترتيب وتنسيق بين المجتمعين ، السياسي والمدني .

ب . علاقة شراكة وتنسيق : فهناك منظمات مجتمع مدني قد نمت وتطورت بحيث أصبحت تشكل إطارا خدماتيا كبيرا ، ولا يمكن الاستغناء عن ما تقدمه هذه المنظمات من خدمات مثل : الإغاثة الطبية ، والإغاثة الزراعية ، وهذا الأمر يتطلب نوع من التنسيق والترتيب للعلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ، ومثل هذه المؤسسات المدنية الكبيرة وذات النشاط الكبير، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" 2001) .

أن منظمات المجتمع المدني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وخلال الفترة الممتدة ما بين (1994 . 2004) قد تلقت من مجموع المساعدات التي قدمت للسلطة الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة والتي بلغت حوالي من (5,7) مليار دولار ، فان السلطة الوطنية الفلسطينية بكامل أجهزتها المختلفة:

" قد تلقت ما نسبته (87%) من إجمالي المساعدات المقدمة للفلسطينيين خلال تلك الفترة ، في حين تلقت المؤسسات الأهلية (NGOs) ما نسبته (8%) ، و (5%) تم تقديمها عبر وكالات الغوث الدولية " ، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" 2005) .

وان عدد هذه المنظمات الغير حكومية والعاملة في فلسطين بلغ حوالي من (2000) منظمة ما بين مركز وفرع، (ابراش ، 2006) ، ولكن هناك دراسات أخرى ورد فيها أن تعداد هذه المنظمات، وكما ورد في أوراق مشاركة العديد من الباحثين والمختصين في هذا المجال في ندوة لمنندى الفكر والحوار بعنوان (المنظمات غير الحكومية ... نعم للقانون لا للفوضى) ، فهي مختلفة في كل منها، فهي (1800) منظمة غير حكومية ، حسب ورقة اسعد الأسعد، ولكنها (1500) منظمة حسب مداخلة محيي الدين، (منندى الفكر والحوار (2005) ، بينما في دراسة لمعهد ماس فقد ورد أن عدد هذه المنظمات غير الحكومية يبلغ (926) منظمة غير حكومية،(ماس)2001).

إن الاختلاف في عدد هذه المنظمات غير الحكومية يعود لعدة أسباب منها: عدم وجود معايير ثابتة لتعريف المنظمات غير الحكومية ، بحيث تلتزم بتلك المعايير كافة الدراسات، بل إن كل باحث أو مؤسسة دراسات تحدد معيار وتعريف لمنظمات المجتمع المدني قد يختلف عن الآخرين ، هذا من جانب ومن جانب آخر ، فان دراسات وأبحاث التعداد المختلفة التي أجريت على هذه المنظمات غير

الحكومية ، يختلف في التعامل مع هذه المنظمات ما بين اعتبار المنظمة الواحدة بكل أفرعها المختلفة ، هي منظمة واحدة فقط ، أو تتعامل مع كل فرع من الفروع التابعة لها منظمة مستقلة، (ماس) (2001)، وإن أقدم منظمة غير حكومية في فلسطين، هي جمعية الاتحاد النسائي العربي التي تم إنشاؤها في مدينة نابلس في العهد العثماني عام (1907م) ، (دمج ، 2006).

وإزاء هذه الظروف والمستجدات ، فقد أصبحت هذه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تدرك، ضرورة أن يكون لها قدرة من الضغط والتأثير على سياسة السلطة الوطنية وان هذا الأمر لا يتأني لها إلا من خلال تفعيل وتنسيق وتضافر جهود هذه المؤسسات المدنية ، سيما وأنها كان لها دوراً كبيراً في التأثير على المجلس التشريعي الفلسطيني في إصدار قانون الجمعيات الخيرية ، وكذلك إقرار نظام الانتخابات المختلط، (وحدة البحوث البرلمانية ، 2002)، والذي بالفعل قد تم إتباعه في الانتخابات التشريعية التي جرت في تاريخ (16/1/2006) لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والبالغ عددهم (132) عضواً ، حيث كانت جهود التنسيق والتشبيك، بين منظمات كثيرة من منظمات المجتمع المدني مثل : شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ، وشبكة المؤسسات الوطنية، وشبكة المنظمات البيئية، هي التي أثمرت تلك التشريعات بفضل تنسيق المواقف والآراء فيما بينها ، ما يعني أن التشبيك بين هذه المؤسسات له أهمية كبرى في توجيه المجتمع السياسي، إذا توحدت تلك الجهود بين تلك المؤسسات المدنية ، خاصةً وان وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني لعام (1988م)، والتي عقدت في الجزائر ، قد نصت على حرية العمل الأهلي لكل أفراد الشعب الفلسطيني، فقد ورد فيها:

" إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا ، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق وتضامن فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي ، وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقليات قرارات الأغلبية ، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة ، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سياسة القانون والقضاء المستقل " ، (المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية (2001) .

5.2 التشبيك بين منظمات المجتمع المدني

1.5.2. مفهوم التشبيك:

التشبيك، وكما وردت هذه الكلمة في المنجد في اللغة والأعلام ، مشتقة من الفعل شبك، إذ يقال: تشابكت الأمور ، أي تداخلت والتبست واختلطت ، والشيء أنشب بعضه في بع ، فمثلا ، " شبكت أصابعي بعضها ببعض وشبكتُ بين أصابعي أي أدخلتُ بعضها في بعض " ، (المنجد في اللغة والإعلام ، 1986).

وكذلك لم تختلف المعاني اللغوية للفعل شبك في لسان العرب ، فقد ورد فيه " شبك الشيء يشبكه شبكاً فأشنتبك وشبكه فتشبيك ، أنشب بعضه في بعض ، وتشابكت الأمور ، وتشبكت التبست واختلطت ، وشبكت النجوم واشتبتك وتشابكت : دخل بعضها في بعض واختلطت " ، (ابن منظور، 711هـ).

وإذا كان المعنى اللغوي لمصطلح التشبيك هو تداخل الأشياء فيما بينها لتبدو متماسكة كشبكة الصيد، فإن المفهوم الإجمالي لا يكاد يختلف عن المفهوم اللغوي فالتشبيك بالمفهوم المصطلحي كما يراه المصري هو، "مصطلح عربي راج وانتشر مع وجود الجمعيات الأهلية الصغيرة التي تحاول إيجاد منفذ يسمح بوجودها في البداية ، فنرفع شعار التشبيك بمعنى العمل مع الجمعيات الأخرى"، (المصري ، 1998).

وهناك من يُعرف مصطلح التشبيك على انه "عبارة عن شبكات غير حكومية تتشكل من أفراد المجتمع المدني لتحقيق أهداف تُرسم مسبقاً لتنمية المجتمع"، (مؤسسة شفق، 2006).

إن التشبيك بالمفهوم الدقيق هو:

" نوع من الارتباط الضعيف بين منظمات مستقلة أو شبة مستقلة بعضها عن بعض ، وهو يسمح بتبادل المعلومات والمعطيات ، ويسمح للمؤسسة أو المؤسسات المختلفة المكونة له بالعمل في مشاريع مشتركة بناءً على اتفاقيات محددته بينهما " (كليبر ، مكلارن ، بيسون ، 2002) .

وان التتبه إلى أهمية التعاون والتنسيق بين المؤسسات المختلفة وفي كافة القطاعات هو ليس جديداً، إذ يعود هذا الوعي لأهمية التنسيق والتعاون إلى منتصف القرن العشرين، ولا سيما بعد عام 1945م، حيث أدركت منظمة الأمم المتحدة أهمية التعاون والتنسيق مع المنظمات الأهلية ، وذلك من خلال تعاون كل من منظمات الأمم المتحدة المختلفة مع العديد من المنظمات الأهلية التي تشابهها أو قريبة من نشاطاتها ، وقد تطور هذا التعاون وثبتت جدواه في العقدين السابقين من القرن العشرين بعد أن اقتتعت المنظمات الدولية بصلاحية المنظمات الأهلية وقدرتها على الاتصال بحكم طبيعتها الطوعية ، إذ شرعت بالتعاقد مع هذه المنظمات الأهلية من أجل تنفيذ مشروعات التنمية بحيث يتم تنفيذها بهذا الشكل من التعاون بكفاءة أكبر وتكلفة أقل ، وكذلك تتعاون معها بشكل تعاوني وتنسيقي بشكل عام، (استانبولي ، 2004)، وإن جمعيات الشبان المسيحية ، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي ، مثال واضح على مثل هذا التعاون والتنسيق الناتج عن الوعي بأهمية التعاون والمشاركة ، وان حالة التعاون في هذين المثليين ، الذين يشكلان نموذجين من المؤسسات المترابطة والمستقلة بنفس الوقت " فان الأجسام الوطنية المحلية ليست خاضعة مباشرة للمركز العالمي ، وإنما للمؤسسات المختلفة قواعد عمل توجه نشاطها في مختلف مناطق العالم،(كليبر، مكلارن، بيسون، 2002).

2.5.2. أهمية التشبيك ومقوماته:

نظرا لتطور المفهوم التنموي في الأدبيات التنموية الحديثة، ولا سيما في السنوات الأخيرة وإدراك العاملين من خبراء ومختصين بأهمية المشاركة المجتمعية، وتفاعل الأهالي في تخطيط التنمية وتنفيذها فان، هذا الإدراك أدى إلى الاعتقاد بأهمية التنسيق والتشبيك بين المنظمات الأهلية التي تعتبر من أكثر أدوات التنمية نجاعة ونزاهة، خاصة وان التنمية تختلف عن العمل الاغاثي، فالتنمية تبدأ بالإنسان وتنتهي بالإنسان وهي من أجل الإنسان، ولذلك فان، " طبيعة المهام والاستحقاقات التي تتطلبها العملية التنموية والتي تمتاز بكونها أكثر تعقيدا وتطورا من تلك التي تتطلبها المهام ذات

الطابع الإغاثي، استوجب تعميق التعاون والتنسيق والتشبيك بين المؤسسات الأهلية"، (استانبولي، 2004).

وإذا كانت الظروف المستقرة والواضحة تجعل المنظمات غير الحكومية بحاجة إلى التنسيق والتشارك من أجل تقديم خدمات واضحة ، وضمن خطط متوازنة وغير متصادمة ، ولا تلفها العشوائية أو التنافسية التي قد تعرقل في بعض الأحيان تنفيذ الخطط وتقديم الخدمات المختلفة من قبل هذه المنظمات ، فإن " البيئة المضطربة وغير الآمنة التي تجد المؤسسات غير الحكومية نفسها فيها اليوم تشجع هذه المؤسسات على البحث عن استراتيجيات جديدة للتعاون والتنسيق فيما بينها " ، (كليير ، مكلارن ، بيسون ، 2002) .

وكذلك فإن إستراتيجية التشبيك لها أهمية كبيرة تكمن في أن المنظمات الأهلية وغير الحكومية الصغيرة عادةً ما تكون في مؤخرة العمل الأهلي، ولا تحظى بالاهتمام أو التمويل اللازمين لها في أحيان كثيرة، ولكن انضمام مثل هذه المنظمات لشبكات أهلية تتناسب مع واقع أهدافها ونشاطها، يجعلها في موقف أقوى وأكثر صلابة وإمكانية للعمل، إذ أن "هناك تجمعات كثيرة للجمعيات الصغيرة التي تجد في العمل مع الآخرين ما يقوي ضعفها ويسند صغرها"، (المصري، 1998).

وليس هذا فحسب ، ولكن إن لسياسات التشبيك أهمية كبيرة في رسم خطط التنمية، "ورفع مستوى معيشة الشعب وكذلك رفع الحيف الذي يطال بعض الشرائح والفئات من المجتمع وضمان حقوق الإنسان"، (مؤسسة شفق، 2006).

وان الأهمية الكبرى لإستراتيجية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني تتجسد في دعم القضايا الوطنية والمشاركة في سد ما قد يعتربها من ثغرات ونواقص، إذ أن التشبيك يؤدي إلى " تأمين قاعدة متينة لتحقيق الأهداف المرسومة في القضايا العامة مهما تنوعت، على أن يجمعها الطابع الوطني " خاصة وان سياسة التشبيك تؤدي إلى دعم قضايا الناس وتساهم في عمليات التغيير المقصودة، (omsar ، 2006).

وإذا كان للتشبيك أهمية كبيرة في تحقيق الكثير من الفوائد التنموية التي تؤدي إلى تطوير المجتمع والشعب والوطني بشكل أو بآخر ، فإن هذه الأهداف الكامنة في تحقيق وتنفيذ التشبيك لا يمكن تحقيقها ما لم تكن سياسات التشبيك وأشكاله قد بنيت على أسس ومقومات سليمة، والتي تتجسد في ضرورة أن يكون العمل في المؤسسات المشبكية، هو عمل طوعي ومن غير إجبار أو تبعية، ضرورة توفر قيم مشتركة ، وتصور موحد للنشاط التنموي المراد تنفيذه ، وكذلك وجود ادوار محددة لكل من

الأعضاء في الشبكة، وكذلك أن تكون المسؤولية مشتركة ، وان يكون كافة الأعضاء يؤمنون بأهمية العمل المشترك ، وضرورة احترامه لتنفيذ الخطط التشبيكية بنجاح وتحقيق المطلوب، إذ أن أهم مقوم من مقومات نجاح استراتيجيات التشبيك، هو توفر مبدأ التعاون، وذلك لان، "التعاون بين المؤسسات المختلفة يكون في أفضل حالاته عندما يتعلق الأمر ببرامج محددة، وعندما تكون برامج العمل منسجمة مع أهداف المؤسسات المشاركة في تنفيذها "، (كليبر، مكلارن، بيسون، 2002).

ولذلك تعتبر مؤسسات المجتمع المدني اليوم من أكثر الوسائل فعالية في تنفيذ خطط التنمية المحلية والإشراف عليها، كما أنها تعتبر بمثابة وسيلة أمان وشبكة حماية للمواطن من جور واعتداء الحومة، أو أي فئة من فئات القطاع الخاص، وهذا الدور المهم لهذه المؤسسات جعل الكثير من الباحثين والمختصين في هذا المجال يطلقون على مؤسسات المجتمع المدني مصطلح، " سلطة خامسة خارج الحكم في الدول الحديثة " (مؤسسة شفق ، 2006).

وان ما يدل على أهمية الدور الشامل الذي يُمكن لهذه المؤسسات أن تلعب في مجال استقرار الواقع الاجتماعي ، والعدالة العامة ورفع الظلم وتحقيق المساواة وما شابه ذلك بين كافة شرائح المجتمع، ولا سيما الشرائح الضعيفة والمهشمة ، والتي تعيش في المناطق النائية، وعلى أطراف حدود الدول الحديثة ، ولذلك " فقد أصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور عالمي في بلورة استراتيجيات وسياسات عالمية تقوم بتنفيذها لحل العديد من المشكلات التي تواجه الإنسان في مختلف مناحي الحياة "،(حوشيه، 2005).

ولذلك فقد أدركت هذه المنظمات المختلفة في معظم دول عالم اليوم هذه المهام الجسيمة التي تلقى على عاتقها مما جعلها تدرك أن عليها أن تعمل على تنسيق الجهود وتوفير نوع من الشراكة فيما بينها ، من اجل تنسيق الجهود، وتحقيق الأهداف المشتركة، والبرامج الموحدة وذلك من خلال إيجاد العشرات من شبكات التنسيق والتشبيك فيما بينها، لان التشبيك فيما بين المنظمات المختلفة "يضع أمامه هدفا واحدا معينا وواضحا ، وممكن التحقيق في زمن محدود، ويحفظ لكل مجموعة مشتركة في هذا الجهد استقلاليته ، ويخاطب إرادتها في العمل المشترك، ويستفيد من خبراتها ويفتح أمامها مجال الاستفادة من خبرات الآخرين ، فتعطي وتأخذ في أن واحد معا "، (لبنان، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (2005).

وانطلاقاً من هذا الفهم العام لأهمية التشبيك وضرورة إتباعه من أجل تنفيذ السياسات والأهداف المشتركة ، فإن هناك العشرات إن لم يكن المئات من الشبكات المختلفة المنتشرة في معظم دول العالم، هذه الشبكات التي لا مجال هنا لذكرها وتعدادها ، ولكن الأدبيات والبحوث المختلفة والمتابعة لهذا الشأن تزخر بأسمائها ومواجيز عامة عنها مما أعطاهما صبغة التأثير والتغيير في المجتمعات، وجعل الحكومات والسياسات العالمية المختلفة تعمل على التركيز عليها من أجل تنفيذ العديد من السياسات المرسومة من قبل تلك الحكومات أو القوى الدولية ، ومثال هذا ما يعرف اليوم بمشروع الشرق الأوسط الكبير ، والذي تدعمه الدول الثماني الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن الشبكات والمنظمات المدنية المختلفة تُعتبر في خطة مشروع الشرق الأوسط الكبير، القاعدة الأساسية التي يجب أن يتم الاعتماد عليها في تنفيذ هذا المشروع وتحقيقه ،(CNN 2006)، ولذلك فإن سياسات التشبيك هي ذات القدرة التي تستطيع إن تحقق الكثير من النجاحات والتأثيرات المختلفة والمطلوبة، سواءً على الصعيد الاستراتيجيات الدولية، أو الأهداف الإقليمية، أو القطرية، أو المحلية، مما يعني أن سياسة التشبيك تعبر المحور المركزي الذي يمكن أن تدور به عجلات تحقيق الأهداف التنموية، والسياسية والاجتماعية، وكافة مناحي الحياة.

6.2. التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

إن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ، ليست في معزل عن العالم ، وليست في منأى عن واقع الحياة الفلسطينية ، بل تعتبر من أكثر المنظمات غير الحكومية ، التي لها تماس حقيقي ودائم مع المجتمع الذي تتواجد فيه ، ولذلك فقد أدركت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أهمية التنسيق والتشبيك فيما بينها ، لما في ذلك من قدرة على توفير القوة والنفوذ لهذه المنظمات ، تؤهلها للقيام بدور تنموي أكثر فاعلية ، وتمكنها من التأثير على سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية ، والضغط على المُشرع الفلسطيني من أجل إصدار التشريعات الشاملة لكل مناحي الحياة وبما يتناسب مع كل شرائح المجتمع الفلسطيني وفئاته المختلفة.

لقد أدركت هذه المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما بعد اتفاق أوسلو عام 1993م وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية ، " أن عليها تحديد أهداف وبرامج وسياسات واضحة من شأنها تعزيز واستمرارية دور هذه المنظمات وانتقالها إلى طور أعلا من التنظيم بما ينسجم مع المهام الكبيرة الملقاة على عاتقها " ، ولا سيما في ظل الاعتراف العالمي المتنامي بدورها وقدرتها على إحداث التنمية الاجتماعية المستدامة.(عبد الهادي، 1997).

إن طبيعة العلاقات التجاذبية التي سادة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، التي تارةً يسودُ فيها نوع من التوافق والتنسيق، وتارةً أخرى يغلب عليها طابع التنافس والتنافر، كما أن متطلبات العملية التنموية التي يتطلبها المجتمع الفلسطيني في ظل هذا الواقع الجديد، هي العملية التنموية التي يغلب عليها سمة التطور والتعقيد ، أكثر من العمل الاغاثي و الخدماتي، كل ذلك قد اوجب تعميق التنسيق والتشاور والتعاون والتشبيك بين المنظمات الأهلية من جهة ، وكذلك بين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى، بهدف تنظيم وترتيب العلاقات بين العمل الطوعي الأهلي الذي تمثله هذه المنظمات ، وبين العمل الرسمي الحكومي الذي تمثله السلطة الوطنية الفلسطينية، سيما وان "ازدياد الطلب على الخدمات التنموية قد استدعى تنسيقا اكبر م ن المؤسسات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية ، لتلافي الازدواجية والتكرار في العمل التنموي" (استانبولي، 2004) .

ولتحقيق ذلك، فقد قامت مجموعة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ببلورة موقف أولي شمل المبادئ و الأسس التي تراها هذه المؤسسات مناسبة لتنظيم العلاقة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث أعلنت هذا الموقف في شهر أيلول من عام 1993م، وقد احتوى هذا الإعلان على مجموعة من الأسس والأهداف والمبادئ تعتبر هامة وضرورية لتحقيق التعاون والانسجام (عبد الهادي،1997).

يعتبر هذا الموقف المعلن عن تلك المجموعة من منظمات المجتمع المدني، بمثابة النواة الأولى، أو حجر الزاوية الذي انطلقت منه واعتمدت عليه الشبكات الفلسطينية المختلفة فيما بعد، فقد ورد في ديباجة هذا الموقف المعلن عن تلك المؤسسات، " أننا في المنظمات غير الحكومية نرى أن هناك انعكاسات هامة لاتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني . الإسرائيلي على صعيد رؤية وأهداف وآليات عمل مؤسساتنا في المرحلة القادمة " ، (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (1997).

وقد كان النسق العام الذي بنيت عليه الأسس والأهداف التي وردت في هذا الإعلان ، تتمحور حول وجوب حماية وصون حرية تكوين الجمعيات ، والتأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في بناء المجتمع المدني وتنميته باستقلاليه عن الحكومة ، وضرورة تنظيم العلاقات بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي وفق القانون ، وكذلك أكدت تلك الأسس على وجوب إعطاء الحرية لمنظمات المجتمع المدني في مجال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك مراقبة الإداء الحكومي ومؤسسات الحكومة في البلاد ، وكل ذلك من اجل تعزيز فكرة الاستقلال الوطني وتجسيدها، وإرساء

الديمقراطية في كل المجالات، والعمل على تفعيل التنمية، والدفاع عن حقوق الفئات الاجتماعية الضعيفة، والمحرومة، والمهشمة، (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (2000).

إن هذه المبادرة التأسيسية الأولى لتكوين شكل من أشكال التشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، قد ولدت من إدراك هذه المؤسسات لأهمية التنسيق والتعاون، سواءً مع السلطة الوطنية الفلسطينية، أو مع المنظمات الأهلية المختلفة على الصعيد الداخلي، وكذلك إنشاء جسور من العلاقات وأواصر التعاون المختلفة على الصعيد الخارجي، سواء الإقليمي أو الدولي، وذلك من خلال المشاركة الفعالة والتأثير في الرأي العام المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي، وكل ذلك من خلال ديمومة النشاط المستمر من الحضور والمشاركة الرئيسية في المؤتمرات الدولية، والإقليمية، والعربية، والتعاون مع كل الأطر وأشكال التشبيك الخارجية المختلفة، ولذلك فقد تم تشكيل (لجنة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني)، حيث ضمت هذه اللجنة معظم ممثلي الهيئات والمؤسسات والاتحادات والأطر الأهلية المختلفة، وذلك من أجل التشاور والتنسيق في مختلف الشؤون مع العديد من الجهات، ولا سيما " اللجنة الرباعية وخاصة الممثلين النرويجيين المسؤولين عن ملف الإصلاح في المؤسسات الأهلية الفلسطينية " (عبد الهادي، 2004).

إن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وبموجب رسالتها وأهدافها، وانطلاقاً من إيمانها بتقديم الأفضل لكل الشرائح المجتمعية المستفيدة منها، تعتقد أنها الأقدر على الانسجام والتوافق مع القيم العالمية، وبما ينسجم مع المنظور الفلسطيني الخاص، ولذا ومن منطلق وعي هذه المنظمات لأهمية سياسات التشبيك واستراتيجياته المتنوعة، فقد عملت الكثير من تلك المنظمات على تبني تلك السياسات وتنفيذها داخل المجتمع الفلسطيني بشكل أو بآخر.

7.2. نماذج من الشبكات الفلسطينية

لقد شهد الواقع الفلسطيني العديد من المنظمات الشبكية المختلفة التي تتألف من الكثير من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والمؤسسات الأهلية الفلسطينية المختلفة، وإن هذه الأشكال التشبيكية مختلفة، وإن مجال ذكرها وتعدادها جميعها يخرج هذه الدراسة عن سياقها، ولذلك فإن هذه الدراسة تعرض بعضاً من هذه الشبكات على سبيل التمثيل لا الحصر، وذلك لتوضيح البنى والهيكل الإدارية والسياسات المتعلقة بنشاط ومنطلقات هذه الشبكات بشكل عام.

1.7.2. الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية:

تعددت القوانين التي كانت تحدد وتهيكل عمل ونمط تشكيل الهيئات والجمعيات الخيرية في فلسطين، فقد كانت هذه القوانين تعكس طبيعة السياسة المتبعة ، ونظام الحكم السائد والمسيطر على هذه البلاد ، فهناك القانون العثماني الصادر عام 1907، والذي جرى تطبيقه وسرى مفعولة في كل أنحاء فلسطين حتى عام 1948م ، ثم انحسر تطبيق هذا القانون على قطاع غزة ، بينما تم تطبيق القانون الأردني على مناطق الضفة الغربية حتى عام 1967م، حيث وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية التامة ، وبقي القانون العثماني مطبقاً على قطاع غزة، والقانون الأردني معمولاً به في الضفة الغربية (حبش، 2005).

لم تترك السلطات الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين الحرية في تأليف الهيئات والجمعيات الخيرية وفق تلك القوانين بشكل تام ، ولكن تلك السلطات الإسرائيلية عمدت إلى إجراء الكثير من التعديلات والأوامر العسكرية التي أدخلت الكثير من التغييرات على تلك القوانين ، بما يسمح لتلك السلطات من إحكام قبضتها على تلك الهيئات والجمعيات ، فقد أصدرت الكثير من التعديلات على تلك القوانين، من ما أثر بشكل واضح على حرية ونمط تأليف تلك المؤسسات الأهلية ، وان تعديل قوانين الجمعيات الخيرية ابرز مثال على تلك التعديلات الصادرة عام 1980م (قانون الجمعيات ،1980).

بقيت هذه التعديلات مطبقة ونافاذة حتى عام 1993م، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وإن هذه الفترة التي عقت عام 1948 م، وحتى عام 1993م، قد شهدت تكوين العديد من الجمعيات الخيرية، وخاصة في منطقة الضفة الغربية، وذلك بهدف تقديم الخدمات الطوعية الإنسانية لأبناء الشعب الفلسطيني، وقد حظيت الجمعيات الخيرية بنوع من الرعاية والاهتمام والتشجيع من النظام الأردني، وذلك بهدف خلق قاعدة تأييد سياسية، وإيجاد منطلقات ولاء لهذا النظام من خلال هذه الجمعيات،(مركز دراسات الوحدة العربية،1989).

في ظل هذا الهامش الملحوظ من الحرية والتشجيع لتشكيل الجمعيات الخيرية ، فقد تم تأسيس الكثير من الجمعيات الخيرية التي انتظمت فيما بينها باتحادات مناطقية وجغرافية مختلفة.

فقد تشكل في منطقة شمال الضفة الغربية العشرات من الجمعيات الخيرية ، حيث إرتبطت ببعضها من خلال اتحاد رابط بينها وذلك في عام 1958 م، وقد تم اعتماد مدينة نابلس كمركز لمقر هذا الاتحاد المسمى (اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة شمال الضفة الغربية)، حيث ضم في عضويته الجمعيات

المؤلفة في كل من لواء: جنين، و طوباس، وطولكرم، وقلقيلية، ومحافظة نابلس، وسلفيت، (اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة شمال الضفة الغربية(2005).

ولم يكن هذا الاتحاد خطوة وحيدة في هذا المجال تقتصر على محافظات شمال الضفة الغربية فقط ، فقد تأسس في نفس الفترة العديد من الاتحادات الجغرافية والمناطقية التي تضم في عضويتها العديد من الجمعيات التي تشترك في وجودها في منطقة جغرافية . لواء أو محافظة . واحدة فقط ، فقد كان هناك اتحاد الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل، وكذلك تم تأسيس اتحاد لمحافظة القدس، وقد انبثق عن هذه الاتحادات الثلاث، النواة التشبيكية الأولى، إذ تم تشكيل لجنة للتنسيق بين هذه الاتحادات الثلاث عام 1977 م، لتنظيم سبل واليات التعاون والتنسيق بين نشاطات هذه الاتحادات المختلفة، (اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة شمال الضفة الغربية (2005).

لقد استمر العمل بين تلك الاتحادات بشكل تنسيقي محدود وفق النظم والقوانين التي كانت سارية إبان هذه الفترة ، حيث كانت هذه الاتحادات الجغرافية تعمل على تلبية حاجات المجتمع المحلي من منظور العمل الطوعي، والإنساني ، وأخدمي ، وفي العديد من المجالات المختلفة ، كمجالات : التعليم، والصحة، و الخدمات الاجتماعية ، وأعمال البر والإحسان، وقد استمرت هذه الاتحادات الجزئية بأداء مهامها ، وتقديم ما يمكن من الخدمات من خلال أشكال التعاون والتنسيق فيما بينها حتى الانقراض الأولى . انتفاضة الحجارة . وتحيداً في عام 1990 م ، حيث تم الإعلان عن اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة الجنوب بشكل كامل، (حبش،2005) .

وعلى اثر إعلان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، نشطت هذه الاتحادات الجغرافية للجمعيات الخيرية، حيث عملت في ظل هامش واسع من الحرية والقدرة على الحركة والتنظيم، وقد نتج عن هذه المتغيرات السياسية والاجتماعية ، تبلور صورة واضحة من التعاون والتنسيق بين الجمعيات الخيرية العاملة في الضفة الغربية في اتحاد الشمال، الذي تشكل عام 1956م ، واتحاد الجنوب الذي أعلن عن ولادته عام 1990م، أي بعبارة أخرى يوجد هناك اتحادان، واحد في الشمال وآخر في الجنوب ، وهناك الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية الذي تأسس عام 1990م ، ويضم جميع هذه الاتحادات، (حبش،2005).

ولتعزيز دور الجمعيات والهيئات الخيرية ودعم رسالتها الخدمانية والوطنية، فقد تم تعديل العمل بالقانوني الأردني في الضفة الغربية ، و العثماني في قطاع غزة حتى عام 2000م، حيث صدر قانون الجمعيات والهيئات الخيرية عن المجلس التشريعي، وصادق عليه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية .

المرحوم ياسر عرفات . في تاريخ 16/1/2000م، وأصبح نافذاً وساري المفعول بعد ذلك،
(حبش،2005).

لقد نص هذا النظام الفلسطيني للجمعيات والهيئات الخيرية . المؤلف من تسعة فصول و (45) ماده .
في المواد 29 ، 28، 27، 26من الفصل السادس بشكل واضح إن لكل جمعيه أو اتحاد الحق التام في
الاندماج أو الاتحاد مع جمعيات أو اتحادات أخرى، كما نص على حرية أي اتحاد من هذه الاتحادات
وفق هذا النظام في الانضمام لعضوية أي اتحاد عربي، أو إقليمي، أو دولي بشكل واضح وصریح، ()
الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية/ النظام الأساسي (2000).

وقد كان لهذا النظام الفلسطيني الجديد بشأن الجمعيات والهيئات الخيرية صدى ايجابي بين هذا القطاع
والمؤسسات الأهلية ، حيث عملت هذه المؤسسات الأهلية على توفيق تسجيلها لدى وزارة الداخلية
الفلسطينية، وقد كان الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية من المنظمات الأهلية التي عملت
على توفيق تسجيلها وأوراق اعتمادها لدى الجمعيات المختلفة بموجب هذا القانون الجديد، خاصة وان
هذا الاتحاد قد نص في نظامه الأساسي على مجموعه من الأهداف والسياسات والتوجيهات التي
يهدف إلى تحقيقها، كإعارة الأمومة والطفولة، وإعارة المسنين، والمساعدات الاجتماعية، وإعارة اسر
الشهداء ، ومحو الأمية ، وذلك داخل نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك وضع السياسات
التنسيقية واليات التشبيك بين الاتحادات المنتسبة إليه كافة، وبين الاتحاد والشبكات المحلية والإقليمية
و الدولية.(الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية/ النظام الأساسي (2000).

وان القيادة الإدارية لهذا الاتحاد تتألف من ممثلين عن الاتحادات الجغرافية المنضمة إليه، حيث يتم
انتخاب مجلس تنفيذي من بينهم كل سنة مرة ، لتولي زمام إدارة هذا الاتحاد العام، حيث يسمى هذا
المجلس من بين اعضاء هيئة مكتب لمتابعة الشؤون اليومية للاتحاد، وأما الهيئة العامة للاتحاد تتألف
من مجموع لجان الهيئات الخيرية التي يتم انتخابها بشكل جغرافي لتمثل مناطقها في هذا الاتحاد، وهذا
هو النهج المتبع لدى الاتحاد في إفرار الهيئات المختلفة (الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية/
النظام الأساسي (2000).

2.7.2. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية:

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتجسيد واقع سياسي وطني على أجزاء من الضفة الغربية وغزة، تبلور شعور لدى العديد من منظمات المجتمع المدني أن هناك ضرورة لتكوين علاقات من التعاون والتنسيق وتضافر الجهود من أجل القيام بالأدوار والنشاطات التي تمارسها هذه المنظمات، وذلك بشكل يتناسب مع المتغيرات الجديدة، وينسجم مع متطلبات المجتمع الفلسطيني الشاملة.

انطلقت من هذا الوعي مجموعة من المنظمات غير الحكومية والاجتماعية في أواخر أيلول 1992م، بصياغة موقف أولي تضمن المبادئ والسياسات التي تراها هذه المؤسسات مناسبة لتنظيم علاقاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، (عبد الهادي، 1997).

إن هذا الموقف الذي صدر عن العديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية، هو بالأصل نتاج لسلسلة من النقاشات واجتماعات والحوارات التي تناولت دور المنظمات غير الحكومية، وماهية أهدافها وبرامجها وسياساتها بعد توقيع اتفاق أوسلو، أيلول، 1993 م، ولذا فقد كان ذلك الإعلان عبارة عن عرضاً واضحاً لرؤية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وفهمها لجوهر العمل الأهلي في هذه المرحلة الانتقالية، وقد عرف هذا الإعلان أن ذلك على أنه "موقف المؤسسة الفلسطينية غير الحكومية في ظل اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي". (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية 1997).

كان هذا الإعلان بمثابة البؤرة التي نبتت منها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والتي وحددت رسالتها وأهدافها وبرامجها بشكل دقيق، وأنشأت إطاراً ناظماً لنشاطاتها المختلفة بشكل عام وشامل، (عبد الهادي، 1997).

أن هذه الشبكة الناظمة لعمل مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية، التي أطلق عليها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية هي: "تجمع طوعي يضم منظمات فلسطينية غير حكومية تعمل في حقول إنسانية واجتماعية وتنموية مختلفة، وتجمعها رؤية مشتركة تهدف إلى تعزيز إقامة الدولة الفلسطينية من ناحية، والمجتمع المدني الديمقراطي من الناحية الأخرى" (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية 1997).

وإذا كان الدور أخدماتي والإنساني قد شكل نماذج نشاط واسع لمثل هذه المؤسسات الأهلية في الماضي ، فإن المتغيرات الجديدة على الساحة الفلسطينية قد دفعها إلى تقييم الدور السابق، وتحديد الاحتياجات اللاحقة ، حيث أدركت أن عليها تعمل على خطين متوازيين من النشاطات والبرامج المختلفة ، بحيث يكون المحور الأول العمل المستمر في مقاومة الاحتلال والمشاركة في البناء ، أما المحور الثاني ، فإنه يقتضي من هذه المنظمات تحديد جوهر عملية البناء هذه " إذ لم يعد الأمر مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية مقتصرًا على البناء ، بل العمل باتجاه تحقيق منظور تنموي وثقافي يأخذ بعين الاعتبار قيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان " (عبد الهادي، 1997) .

تسعى هذه الشبكة إلى تحقيق العديد من الرؤى والأهداف، فهي تسعى إلى تأسيس دولة فلسطينية مستقلة تتصف بالنظام الديمقراطي ، وتستند هذه الدولة في وجودها إلى سيادة النظام والقانون، والعدالة ، والمبادئ الديمقراطية الشاملة، واحترام الحقوق العامة والخاصة بالمواطنين والدولة، وذلك من خلال المساهمة الفعالة في مقاومة الاحتلال اليهودي للأرض الفلسطينية ، بالإضافة إلى تمكين وتعزيز القيم العامة، والثقافة المتنورة ، وإشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني ، كما أنها تهدف بشكل فعال وجاد إلى " تعزيز التنسيق والتعاون والتشبيك بين مختلف مكونات المجتمع المدني وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاع الأهلي" ، وكذلك " تعزيز دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في المساهمة في تقوية المجتمع المدني الفلسطيني في إطار دولة مستقلة قابلة للدوام " (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية 1995) .

تتألف هذه الشبكة من (89) منظمة أهلية فلسطينية عضواً فيها ، وهي تحتكم في نشاطها وسياساتها إلى مجموعة من المبادئ والقيم أهمها : الشفافية في العمل والبرامج والسياسات المختلفة للشبكة، وكذلك فإن هذه الشبكة تؤمن بروح القيادة الجماعية في العمل من خلال فرق العمل، واتخاذ القرارات بالمشاركة، كما أنها تؤمن بالاحترام المتبادل مع الآخرين، (حبش، 2005) .

إن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية تسعى إلى خلق حالة من التغيير والتأثير في الرأي العام الداخلي والمحلي والإقليمي والدولي، فهي تسعى من وراء العمل المستمر للتأثير على صناعات القرار، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال العمل على بلورة التشريعات والسياسات المختلفة، هذا على الصعيد الداخلي، وأما على الصعيد الخارجي، فإن المنظمة تسعى إلى التأثير بالرأي العام الدولي، وتعزيز تضامنه مع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية 1995) .

إن النظام الأساسي (النظام الداخلي) لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ينظم الآليات الإدارية والنسق القيادية التي تنظم سير عمل هذه الشبكة وتعمل على تصريف شؤونها المختلفة وان هذا الهيكل الإداري والتنظيمي الذي يتكون منه الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة يتألف من ثلاثة محاور تنظيمية وهي:

* **الهيئة العامة** : وتضم المؤسسات الأعضاء ، ويناط بها انتخاب الهيئة التنسيقية وإقرار التقارير الإدارية والمالية ، وتعيين مدقق الحسابات ، وهي الجهة التي تساعل الهيئة التنسيقية.

* **الهيئة التنسيقية**: وهي هيئة منتخبة من الهيئة العامة وتتألف من (11) عضوا في الضفة الغربية (7) أعضاء في قطاع غزة ، وتقوم بالمتابعة اليومية لجميع القضايا المتعلقة بعمل الشبكة وتجري انتخابات الهيئة التنسيقية كل سنتين ، حيث يتم انتخاب هيئة تنسيقية في الضفة الغربية، وهيئة وتنسيقية في قطاع غزة.

* **مكتب لتنسيق** : ويتألف من جميع العاملين و العاملات في شبكة المنظمات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتناط بهم جميع أعمال الإدارة اليومية للشبكة، وهم مسائلين أمام الهيئة التنسيقية.

وفيما يتعلق بالمعايير والأسس التي يجب توفرها في المؤسسة التي تريد الانضمام إلى هذه الشبكة، فكان هناك العديد من الأسس والمعايير أهمها: مضي سنتين على الأقل على تأسيس المؤسسة التي تريد الانضمام إلى الشبكة، وان يكون لهذه المؤسسة تقارير مالية و إدارية سنوية مدققة حسب الأصول، وان تكون ذات رسالة وفائدة عامة وان لا تدار هذه المؤسسة من قبل مسئول في موقع حكومي رفيع، وان يكون لها مرجعية مالية وإدارية واضحة وشفافة (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية 1997).

3.7.2. الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية:

تأسست الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية في عام 1997م، بمبادرة من العديد من المؤسسات الأهلية، وذلك لتكون هذه الهيئة الإطار الناظم والمنظم لسير عمل ونشاطات المؤسسات المنضمة إليها.

إن هذه الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية تعرف نفسها على أنها:

" تجمعاً طوعياً للمؤسسات غير الحكومية على اختلاف مجالاتها وتخصصاتها في دولة فلسطين، وهي تسعى لبناء وتطوير المؤسسات الأهلية لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية واحترام كرامة الإنسان الفلسطيني ، ودوام مشاركته في إدارة الشؤون العامة وصولاً للمجتمع المدني المبني على مفهوم الديمقراطية " (الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية (2006 . ب).

تكونت هذه الهيئة الوطنية لتحقيق العديد من الأهداف العامة وذلك من منطلق رؤية إستراتيجية واضحة تتبناها هذه الهيئة، فهي تنطلق من رؤية وجوب " تنمية المجتمع الفلسطيني والنهوض به في المجالات كافة، وذلك باستخدام كل الوسائل الممكنة والخدمات اللازمة لهذه التنمية " (الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية (2006 . أ).

ولتحقيق هذه الرؤية العامة، فإن الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية تضم في برامجها وسياساتها تحقيق الأهداف التي تتسجم وتتناسب مع رؤية هذه الهيئة، إذ أنها تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات من خلال مشاركة هذه المؤسسات في تصميم البرامج الإدارية والمالية، وتأهيل الكوادر الفنية والمهنية العاملة في تلك المؤسسات من خلال العمل والدورات والمؤتمرات المختلفة، بالإضافة إلى هذا فإن الهيئة الوطنية تسعى لتطبيق مبدأ العدل والشفافية في نشاطات وبرامج المؤسسات المنضمة إليها وذلك من خلال تفعيل الأنظمة والقوانين، وتفعيل العمل الطوعي، والتأكيد على أهميته كقيمة رئيسية من قيم العمل المدني للمؤسسات الأهلية (الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، (2006 . ب).

تسعى الهيئة الوطنية إلى " توفير الدعم المالي لمؤسسات القطاع الأهلي، وذلك من خلال بناء علاقة جيدة بين المؤسسات الأهلية والممولين، وعقد دورات لتطوير خبرات هذه المؤسسات في كيفية تجنيد الأموال للمشاريع "، وهناك هدفاً مركزياً تسعى إلى تحقيقه هذه الهيئة الوطنية، ألا وهو تقوية الثقافة المدنية وتطويرها ، وتعزيز المؤسسات الأهلية وتزويدها بالدراسات والبيانات المناسبة من أجل تنمية المؤسسات، وخلق وعي عام حول كافة القضايا المؤثرة في الواقع الفلسطيني، وذلك بهدف تشييد مجتمع مدني فلسطيني ديمقراطي صالح قائم على التعددية والحكم الرشيد (الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية (2006 . أ).

أن الهيكل التنظيمي الذي ينظم تألف هذه الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية يتكون من:

* . المؤتمر العام للهيئة (الجمعية العمومية) : وتتكون من مجالس الهيئات المحلية التي تم انتخابها في المناطق الجغرافية المختلفة.

* . مجلس الإدارة: يتكون من (9) أعضاء حيث يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين أعضاء الهيئة العامة، وذلك كل عاميين مرة واحدة بشكل دوري، وهذا المجلس يشرف على أعمال ونشاطات الهيئة ويضع لها الخطط والبرامج المختلفة.

* . اللجنة الإدارية: تتألف من (3) أعضاء، من أعضاء مجلس الإدارة، حيث تكون هذه اللجنة هي المسؤولة عن نشاطات الهيئة اليومية (الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية (2000).

4.7.2. شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية الفلسطينية:

شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية هي:

" شبكة تنسيقية بين مختلف المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في مجال البيئة ، وهي تهدف إلى خدمة القضايا البيئية الفلسطينية ، وذلك من خلال تنسيق جهود المنظمات الأعضاء ، وتعزيز كفاءة وقدرة كل منظمة و تقوية العلاقات داخل الشبكة ومع المنظمات الأخرى على الصعيد المحلي والدولي " (شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية (2006) .

نبعت فكرة تأسيس وتشكيل منظمة شبكية تنظم عمل المنظمات الأهلية البيئية وذلك من خلال إدراك المنظمات العاملة في مجال البيئة لخطورة الواقع البيئي الذي يحيط بالأراضي الفلسطينية، فهناك مخاطر واضحة وسياسة تلويث بيئي متعمدة ومقصودة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مما يهدد المجتمع الفلسطيني بالكثير من الأخطار البيئية المختلفة ، كاغتصاب الأرض والاستيطان، واقتلاع المزروعات والأشجار، واستخدام المناطق والأراضي الفلسطينية كمداخن ومكبات للنفايات الخطرة والمواد الملوثة (المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية (2000).

لقد أدركت المنظمات البيئية الفلسطينية خطورة هذا الواقع وهذا جعلها تدرك أن التصدي لمثل هذه الأخطار البيئية بحاجة إلى تضافر الجهود ، ولذلك فقد عقدت مجموعة من المنظمات البيئية الفلسطينية سلسلة اجتماعات وتدارست هذه الأخطار ، وسبل التصدي، وقد نتج عن هذه الاجتماعات إعلان إقامة شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية في عام 2000م، وذلك بهدف التصدي لتلك الأخطار

التي تهدد البيئة الفلسطينية و للقيام بذلك فقد تبنت هذه الشبكة مجموعة من السياسات والأهداف المتعلقة بهذا الأمر أهمها: تأهيل وتعزيز دور المنظمات البيئية المختلفة وتنسيق جهودها لتفادي التضارب والازدواجية، وتكثيف الوعي البيئي والتثقيف البيئي بين قطاعات الشعب الفلسطيني وإشراكهم في سياسة التصدي للإخطار البيئية وبناء قواعد معلومات تتعلق بكل عناصر البيئة ، ذلك من اجل تطوير البيئة الفلسطينية وحمايتها والحفاظ على الحياة البرية والمائية والأثرية والسياحية فيها، ويتألف الهرم التنظيمي لهذه الشبكة من:

* . **الجمعية العامة** : تكون من الأعضاء المؤسسين لهذه الشبكة وتعتبر الهيئة التشريعية لها، والمرجعية النهائية لكل ما يتعلق بالشبكة من الشؤون المالية والإدارية والتشريعية والعضوية وغيرها، وتجتمع مرة كل عامين.

* . **اللجنة التنسيقية**: تتألف من (7) أعضاء من المنظمات البيئية المنضمة إلى هذه الشبكة، وتنتخب من قبل الجمعية العامة لمدة عاميين، وهي عبارة عن هيئة مسؤولة تعمل على متابعة الشؤون العامة وتصريف القضايا اليومية للشبكة وذلك بشكل طوعي. (شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية 2006).

8.2. نموذج مقارنة

تم في الصفحات السابقة عرض العديد من نماذج الشبكات الفلسطينية للمنظمات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية المختلفة، هذه الشبكات التي تكونت من خلال وجود إطار ناظم لها، وكل منها لها النظام الخاص الذي يحدد هيكلها العام، سواء كان من حيث الإدارة، أو النشاط، أو العلاقة مع الآخرين.

إن هذه الشبكات الفلسطينية العديدة لم تتبع نسقا تشبيكياً موحداً، بل إن لكل منها سياسة تشبيكية تم إتباعها من قبل المؤسسات والمنظمات التي توافقت على تلك السياسة التشبيكية، ولذلك ولمعرفة نقاط التمايز والاختلاف والتشابه بين تلك النظم والهياكل التشبيكية الفلسطينية ، فان قراءة مقارنة للهياكل التنظيمية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ، وللاتحاد العام للجمعيات الخيرية الفلسطينية، ومن خلال تفحص الأدبيات واللوائح المتعلقة بشبكة المنظمات غير الحكومية البيئية، فان هذه القراءة يمكنها أن تعطي صورة واضحة لنقاط التشابه أو الاختلاف ، أو حتى التناقض بين هذه النظم الشبكية المتبعة داخل الشبكات الفلسطينية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني المختلفة.

لذلك فإن السطور اللاحقة ستعرض صورة مقارنة بين كل من الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية ، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ، وشبكة المنظمات غير الحكومية البيئية الفلسطينية، من حيث: التأسيس، الأهداف، والرؤى، والعضوية، والتمويل، والنظم والهيكل الإدارية، لكل هذه الشبكات و ذلك على النسق التالي:

* .التأسيس : من خلال مطالعة المادة رقم (1) من النظام الأساسي للاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، نرى أن هذا الاتحاد قد تم تشكيلة والإعلان عنه كمنظمة شبكية جامعة للعديد من الجمعيات الخيرية في عام 1990م، وبينما شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وحسبما جاء في نظامها الداخلي ، أن هذه الشبكة قد تأسست عام 1993م، وأما شبكة المنظمات البيئية، فإن رسالة الشبكة تشير إلى أن هذه الشبكة قد تأسست عام 1998م.

من الملاحظ أن الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية هو اسبق وأقدم شكل من أشكال العمل التشبيكي، وهو بمثابة الشبكة الفلسطينية الأولى، ولكن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ، قد تم تشكيلها بالتزامن مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وأما شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية ، فإن تشكيلها جاء متأخراً عن الأخريات ، وذلك لأنها تألفت نتيجة لحاجة الواقع الفلسطيني لقوة منظمة تتصدى للخطر البيئي المحيط بالمجتمع والأرض الفلسطينية.

إن هذه البدايات المختلفة لتأسيس الشبكات المذكورة، عائدٌ إلى الاعتبارات الوطنية والسياسية و الإحتلالية التي تحيط بالأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، إذ أن الاتحاد العام للجمعيات تم تشكيلة في فترة الصراع الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال في أوج الانتفاضة الكبرى، مما اقتضى المزيد من التنظيم وتكاثف الجهود بين الجمعيات والهيئات الخيرية لتنظيم صفوفها من اجل تغطية كافة الحاجات الخدمائية والاجتماعية التي كان يتطلبها الواقع الفلسطيني آن ذاك، والذي كان يواجه آله القتل والتخريب والحصار الإسرائيلي.

أما تأسيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية الذي جاء متزامناً مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن ذلك جاء من خلال إدراك المؤسسات المؤلفة لهذه المنظمة أن الواقع الفلسطيني الجديد وبأبعاده السياسية والاجتماعية والمؤسسية، والتوجه نحو بناء دولة على الأرض، كل ذلك يتطلب تنظيم البرامج والأهداف بغية تقديم برامج وخدمات ومشاريع قوية ومنظمة قادرة على النهوض بالواقع الفلسطيني، وقادر على بعث حالة التنمية الحقيقية وإرساء أركان الدولة المنشودة على أسس سليمة.

وكذلك الحال فإن الأحداث التي جرت بعد عام 1996 م، وما نشب خلالها من هبات جماهيرية، كأحداث النفق و انتفاضة العمال، وما صاحب ذلك من سياسات حصار وتضييق، وما تم الكشف عنه من عمليات تلوين للكثير من المناطق الفلسطينية بالنفايات الضارة ، والسياسة الإسرائيلية الممعنة في قضم الأرض الفلسطينية، وسلب مصادرها المائية وغيرها ، كل ذلك قد نجم عنه إدراك من قبل المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البيئة أن تتصدى لهذه الأخطار بشكل قوي وفعال، ولذلك فإنها قد عملت على تشكيل هذه الشبكة البيئية لان التعاون بين هذه المؤسسات البيئية هو الشكل الذي يتناسب مع حجم الخطورة السائدة والتي لايمكن لمنظمة منفردة أن تتصدى له وحدها.

إن هذا الاختلاف في بدايات التأسيس لهذه المنظمات الشبكية المختلفة هو انعكاس لمتطلبات المراحل الفلسطينية المختلفة التي تكونت فيها هذه الشبكات ، لذلك نرى أن كل مرحلة من تلك المراحل تختلف عن الأخرى، وبالتالي فإن هذا الاختلاف بين هذه المراحل والاحتياجات الفلسطينية قد نجم عنه اختلاف في الأزمنة التي ولدت فيها هذه الشبكات كتلبية منطقية لاحتياجات تلك المراحل.

*** الرؤيا:** إن اللوائح والنظم المتعلقة بالاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، تظهر أن هذا الاتحاد يتطلع إلى تعزيز تواجد وتكاثر الجمعيات الخيرية في الوطن ، وذلك لتشمل نشاطاتها مجالات عديدة أهمها: الطفولة والأمومة ، ورعاية المسنين ، والمعاقين ، والمساعدات الاجتماعية ، ورعاية اسر الشهداء، ومحو الأمية وتعليم الكبار، وتعزيز البيانا ت المتعلقة بالمجتمع المحلي، وتركيز العمل الطوعي كقيمة اجتماعية ثابتة، وهذا يعني أن الرؤية العامة للاتحاد العام ، هي شمولية العمل الخيري، وتكثيف العمل الإنساني والخدمات، وخاصة الفئات ذات الحاجات الإنسانية.

أما الرؤية العامة لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فهي تتجسد في العمل المستمر من اجل تركيز وتقوية المجتمع الفلسطيني من خلال بلورة ونشر قيم الديمقراطية، والعدالة، والحكم الصالح وتمكين المرأة ، ودعم سبل التنمية العامة وتطويرها بشكل مستديم، أي بعبارة أخرى إن رؤية هذه الشبكة هي رؤية تنموية ترمي إلى تغيير الواقع الفلسطيني وتحويله إلى واقع ديمقراطي مدني، مما يعني أن الرؤية العامة لهذه الشبكة هو رؤية تطوير وتغيير من اجل تنمية المجتمع ، بينما رؤية الاتحاد العام، هي رؤية تقديم خدمات وتلبية حاجات إنسانية عامة من اجل تحقيق استقرار المجتمع.

ولكن على صعيد شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية الفلسطينية ، فإن رؤية هذه الشبكة تتبلور في العمل الدائم من اجل المحافظة على بيئة نظيفة وصافية وخالية من التلوثات، وكذلك التصدي لكل

خطر قد يداهم البيئة الفلسطينية بمختلف عناصرها، أي أن رؤية هذه الشبكة، هي رؤية قطاعية تختص في المحافظة والعمل على قطاع معين من قطاعات المجتمع والأرض، وهو القطاع البيئي فقط، أي هي شبكة اختصاصية في هذا الأمر وليست عامة النشاطات، وهي بشكل عام من الشبكات التي تهتم في مجال النشاطات التنموية الفلسطينية.

إن هذه الرؤى تظهر مدى التوجهات المختلفة لكل من هذه الشبكات الثلاثة، فإن كل منها لها رؤيتها التي تجسد مطلقاتها وتوجهاتها، ولذلك فإن هذا الاختلاف لا يؤدي إلى التناقص والتناقض، بل يؤدي إلى تكامل الرؤى وتضافر التوجهات التي إذا تم تنفيذها وتحقيقها بشكل واقعي سليم، فإنها تؤدي إلى الرقي والنهوض بالمجتمع.

*** الأهداف:** يعمل الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية على تحقيق مجموعة من الأهداف العامة تتبلور في تعزيز التعاون والتنسيق بين الاتحادات والمناطقية المنضمة إليه، كما يهدف إلى إنشاء مركز للأبحاث والدراسات لتوفير قاعدة بيانات شاملة عن كل ما يتعلق بالعمل الخيري والاجتماعي و الطوعي في فلسطين ، وكذلك تعزيز تنفيذ المشاريع الخيرية الاجتماعية ، وتفعيل العمل الطوعي ، وتنظيم نشاطات الاتحادات الفرعية ، وتطوير القدرات التأهيلية والإدارية والقيادية للقائمين على الاتحاد العام ، والاتحادات الفرعية، وغيرهم من القيادات الإدارية في هذا المجال.

من خلال هذه الأهداف العامة ، يمكن الاستنتاج أن هذه الأهداف هي بمجملها أهداف اجتماعية خيرية ، تهدف إلى تكريس العمل الخيري وجعله قيمة كبرى وسياسة رئيسية لهذا الاتحاد ، ولا تتعلق بالعمل السياسي وإرساء قواعد ومؤسسات للدولة ، وأما الأهداف العامة التي ترى وتسعى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية إلى تحقيقها ، فهي تتجسد في إعطاء الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني في العمل على إرساء قواعد أسس النظام السياسي للدولة الفلسطينية ، وكذلك إنشاء وتطوير المزيد من العلاقات مع الشبكات المحلية والإقليمية والدولية ، بالإضافة إلى أن من أهداف هذه الشبكة ، العمل الدائم من أجل التأثير في الرأي العام للمجتمع المحلي و الإقليمي و الدولي، وذلك بهدف خدمة بناء الدولة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني على أسس الديمقراطية والعدالة والمساواة ، وبناء المؤسسات وتأهيل القدرات ، ورسم وتنفيذ الخطط والسياسات التنموية المختلفة.

إن هذه الأهداف تتجسد في رعاية العمل التنموي والسياسي، وتغليب ذلك على العمل الخيري، أي أنه، إذا كان الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية يدور في فلك العمل الخيري، ويفضل ذلك على

غيره، ولا يوجد لديه اهتمام مركزي بالعمل السياسي والتنموي ، فان شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية تكاد تكون معاكسة في أهدافها لأهداف الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، فهي تُغلب وترتكز على العمل التنموي السياسي وما يتعلق به من آليات الديمقراطية وتغيير المفاهيم، أكثر من اهتمامها بالعمل الخيري والإنساني.

وأما الأهداف التي تسعى شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية إلى تنفيذها وتحقيقها، فهي تنحصر في معظم أجزائها وتفرعاتها إلى أهداف خاصة بخدمة البيئة وما يتعلق بها، إذ أنها تسعى إلى تعزيز دور المنظمات البيئية والسعي من اجل تقوية التعاون فيما بينها ، وكذلك تأهيل القيادات الإدارية في مجال العمل البيئي، وتنشيط المساعي المستمرة ، من اجل التنسيق مع كل الأطراف: المحلية، والإقليمية، والدولية، وكل ذلك من اجل حماية البيئة الفلسطينية من كل شر أو خطر قد يلحق بها، لذلك فهي أهداف تخصيصية قطاعية تنموية، تتعلق بخدمة قطاع واحد من قطاعات المجتمع الفلسطيني.

وإذا كانت الأهداف التي يتبنى سياسة العمل على تحقيقها الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية مغايرة لأهداف شبكة المنظمات الأهلية، فان أهداف شبكة المنظمات البيئية، تكاد تصنف في موقع وسطي بين أهداف كل من هاتين الشبكتين، فأهدافها ليست تنموية شاملة، وليست خدماتية بحتة، وبالتالي فهي أهداف مرتبطة بالجانبين: الخدمي، أي خدمة البيئة الفلسطينية والحفاظ عليها من الأخطار، وكذلك مرتبطة بالجانب التنموي لأنها تهدف إلى تنمية البيئة والمحافظة على استمرارية وجودها وعطائها.

ورغم أن أهداف هذه الشبكات الثلاثة ليست متشابهة تماماً ولا متعارضة بشكل عام، إلا انه يمكن القول إن هذه المنظمات الثلاثة تلتقي على هدف واحد وهو: بناء الكادر القيادي وتأهيله فنياً وإدارياً، وجعله قادراً على العطاء بشكل أكثر فاعلية وإيجابية، وكذلك فهي متوافقة بهذا الهدف الرامي إلى تطوير العاملين في نطاقها بشكل أو بآخر.

*** التمويل:** تعتمد مالية الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية مبدأ التمويل القائم على اشتراكات الأعضاء والهيئات والمساعدات المقدمة من المحسنين والمتبرعين، وغالباً ما تكون هذه الجهات محلية أو عربية وإسلامية ، سيما وان الجمعيات الخيرية منذ نشأتها الأولى قد ولدت من الفكر الإسلامي، وموروث الثقافة الإسلامية السائدة في فلسطين ، وخاصة قيم الخير والإحسان والتعاون ، فهي بمثابة

وسيلة من وسائل توصيل الصدقات والتبرعات من المحسنين إلى مستحقيها، وذلك من منطلق الورع والتقرب إلى الله العلي القدير، وزيادة على ذلك فإن الاتحاد يعتمد سياسة السعي الدائم من أجل توفير قنوات تمويل مختلفة، على أن لا تتعارض مع القانون السائد وذلك من أجل تمويل موازنة الاتحادات الفرعية والمناطقية الأعضاء فيه.

وأما الجوانب التمويلية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فهي تعتمد على تسهيل وترشيد الاتصال بين المنظمات الأعضاء فيها ، وبين الجهات المانحة المختلفة ، ولا دور أو قرار لها بعد ذلك سواءً كان دوراً سلبياً أو إيجابياً.

ولكن الجوانب التمويلية المتعلقة بسياسة شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية الفلسطينية ، فهي تعتمد على اشتراكات الأعضاء، بالإضافة إلى ما تحصل عليه الشبكة من تبرعات ومصادر مختلفة محلية أو خارجية بما لا يتعارض مع القانون ، وذلك بهدف تغطية البرامج والمشاريع البيئية المختلفة لهذه الشبكة.

إن هناك اختلاف واضح في آليات وسياسات التمويل لكل من هذه الشبكات الفلسطينية الثلاثة، إذ أن الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية يركز على توفير الدعم و التمويل اللازمين للاتحادات الأعضاء فيه بشكل مركزي ، بينما شبكة المنظمات الأهلية تعتمد في سياستها التمويلية على تعريف الأعضاء بمصادر التمويل دون أن تتدخل في ذلك الأمر، وأما الشبكة البيئية فهي تتلقى التمويل وتبحث عنه بشكل مركزي من أجل تنفيذ المشاريع البيئية المختلفة.

وعليه يمكن القول إن سياسة التمويل المتبعة من الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية هي سياسة مركزية، بينما في شبكة المنظمات الأهلية هي سياسة نصح وإرشاد، وأما في الشبكة البيئية فهي سياسة تمويل برامج ونشاطات ، ولكن هناك آلية تمويل واحدة مشتركة بين كل هذه الشبكات وهي : التمويل المعتمد على اشتراكات الأعضاء فيها ، كما أنها تتشابه في أن كل منها تسعى إلى التمويل من الداخل والخارج بشكل أو بآخر ضمن إطار ما تسمح به النظم والقوانين السائدة في فلسطين، أي بعبارة أخرى، إن مصادر التمويل لغالبية المنظمات الأهلية الفلسطينية، غالبا ما تكون مصادر خارجية، وإن كان هناك بعض الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية، كاشتراكات الأعضاء، والهبات، والتبرعات، المحلية.

* **الهيكل الإداري:** يتكون الهيكل الإداري للاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية من هيئة عمومية ، ومجلس تنفيذي منتخب بشكل دوري كل عامين من تلك الهيئة العمومية ، وهيئة مكتب يتم إفرازها

من قبل المجلس التنفيذي، وله أمين سر ونائباً، وأما شبكة المنظمات الأهلية فهي تشابه الاتحاد في هذا الهيكل الإداري إلا أنها تُغايره في عدم وجود هيئة مكتب برئاسة شخص ما، بل هناك لجنة تنسيق ولا يوجد لهذه الشبكة مديراً أو أمين سر ، وكذلك تشبهها شبكة المنظمات البيئية ،فان لهذه الشبكة هيئة عمومية ولجنة وتنسيقية يتم انتخابها من الهيئة العمومية ، ولذا فان النظام الإداري للاتحاد العام للجمعيات يمكن وصف العمل فيه بالمركزية الإدارية ، أما كل من الشبكة الأهلية والشبكة البيئية ، يمكن وصف النظامين الإداريين المتبعين فيهما باللامركزية.

وفيما يتعلق بالعضوية و شروط الانتماء لهذه الشبكات ، فهي تتشابه فيما بينها إلا أن سياسة الاتحاد ملزمة للأعضاء المنتمين إليه ، والذين هم من الاتحادات والجمعيات، ولكن سياسة شبكة المنظمات الأهلية ، هي سياسة تنسيق ولا إلزام لها على الأعضاء بشكل إلزامي، هذا من جانب ومن جانب آخر ، فان هناك اختلاف بينهما في طبيعة الأعضاء المنتمين إلى هذه الشبكات.

إن طبيعة العضوية في شبكة المنظمات الأهلية والبيئية ، تتألف العضوية من مؤسسات مختلفة، ولكن العضو في الاتحاد العام هو عبارة عن اتحاد فرعي أو جغرافي يتألف من مجموعة من الجمعيات الخيرية الفردية التي تشكل مجموعها اتحاداً فرعياً يعتبر عضواً في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

إن الاختلاف في الهياكل الإدارية لكل من هذه الشبكات، هو انعكاس لفلسفة وأهداف وطبيعة أعضائها، ولذا فان الاتحاد العام يتألف من الجمعيات الخيرية والتي جميعها تتبنى سياسة الخير والتطوع، ولذلك فهي على كثرتها تلتقي في المنطلقات والأهداف، مما عكس هذا الأمر على قوة الاتحاد لها.

بينما شبكة المنظمات البيئية تتكون من منظمات عديدة تختلف في المنطلقات والسياسات الخاصة، ولكنها تلتقي في برامج مشتركة معينة، أي أنها تختلف في المنطلقات وتتشابه ببعض الأهداف، ولذلك جاء النظام الإداري والهيكل القيادي للشبكة منسجماً مع هذه الفروقات بين تلك الشبكات وكذلك الحال ينطبق على شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية.

أن خلاصة القول في هذه المقارنة الموجزة، أن السياسات التشبيكية المتبعه في أنظمة العديد من هذه الشبكات، هي سياسات وأنظمة لا يزال يعترها ويغلب عليها الطابع الخاص والذاتي للمؤسسات المؤلفة والمكونة لهذه الشبكات، مما يعني أن الرؤى والتوجهات المؤسسية الفردية للمؤسسات الأهلية

ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ما تزال مقدمة على الأطر التنسيقية والتوجهات الشاملة بشكل عام.

9.2. دراسات سابقة

نظرا لحدثة تأسيس وتكوين المنظمات الشبكية في الضفة الغربية وقطاع غزة كأطر تنظيمية وتعاونية وتنسيقية بين منظمات المجمع المدني الفلسطيني ، فان ما كتب عن مثل هذه الشبكات نادرٌ وقليل، سيما وأن مثل هذه الأشكال التنسيقية والتعاونية بين مؤسسات المجمع المدني، حديثٌ عهد بالنشوء والتكوين ، وهي لغاية الآن ما تزال تخوض غمار تجربة الصح والخطأ، ولا تزال تبحث عن الطريقة المثلى ، والشكل الأكثر انسجاما مع متطلبات الواقع الفلسطيني، ولذلك فان هذه الحدثة في هذا المجال تكاد تكون الدافع الرئيسي الذي حفز الباحثة إلى الكتابة في هذا المجال، وذلك بهدف المشاركة في إثراء الأدبيات القليلة التي تناولته ، لإظهار أهمية هذه التجربة في فلسطين.

وتحقيقا لهذا الهدف، فقد جهدت الباحثة في الاطلاع على القليل المتاح من الأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوع التشبيك وشبكات المنظمات بشكل عام، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بشكل خاص ، وقد تمكن الباحث من الاطلاع على تلك الأدبيات القليلة والمتوفرة، بالإضافة إلى إطلاعها على النظم واللوائح والقوانين المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والمعمول بها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن هذه الأدبيات مدرجة أدناه ، ويتسلسل تاريخي من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

* شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (1997) : التقرير السنوي.

عرض هذا التقرير لمحة موجزة عن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وكيفية تشكيلها، كما عرض النظام الداخلي الذي ينظم آليات العمل ألتنسيقي بين مجموعة المؤسسات التي تتكون منها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

تناول هذا التقرير العديد من النشاطات واللقاءات والمحاور التي عملت شبكة المنظمات الأهلية لفلسطينية على انجازها أو المشاركة فيها أو الدعوة إليها، وذلك وفق برنامج تنسيقي واضح، وبهدف تحقيق أهداف مشتركة لأعضاء هذه الشبكة، فقد عرض التقرير لموقف ودور الشبكة من قضية

التشبيك وأهميتها، وكذلك لقضية صندوق الائتمان الذي طرحه البنك الدولي لدعم المنظمات غير الحكومية في فلسطين ، بالإضافة إلى طبيعة النشاط الإداري والتنسيقي لآليات العمل اليومية والدورية لأعضاء هذه الشبكة.

وخلاصة ما يعرضه التقرير، يظهر مدى النجاح والأهمية والفائدة التي تعود على المجتمع بشكل عام ، وعلى منظمات المجتمع المدني بشكل خاص، وذلك من جراء إتباع وتطبيق سياسة التشبيك بين المنظمات غير الحكومية المختلفة.

*** كليبر ، مكلارن ، بيسون ، (2002) : القبض على النمر من ذيله . التغيير المؤسسي في المنظمات الأهلية.**

عرض المؤلفون في هذه الدراسة موضوع المنظمات غير الحكومية الكندية الكثيرة ، وما يواجهه هذه المنظمات من قضايا وهموم مستجدة، وتحديات مختلفة، وخاصة الداخلية منها وعلى رأسها قضية النقص في التمويل لهذه المنظمات ، وذلك بهدف وضع الخطط والحلول والتصورات المناسبة التي تمكن هذه المنظمات من التغلب على مشاكلها المختلفة، ويجعلها قادرة على مواصلة أداء مهامها وتحقيق أهدافها وفق الرؤى المختلفة لتلك المؤسسات.

إن هذه الدراسة هي عبارة عن مجموعة من النقاشات، وورش العمل التي تم انجازها وتنفيذها بإشراف المجلس الكندي للتعاون الدولي، وذلك خلال الأعوام (1993-1995)، وخاصة وان المؤلفين هم من ذوي الخبرة والدراية في مجال العمل الأهلي والإداري بشكل عام.

وقد تناول الفصل الخامس من هذه الدراسات الصفحات (121 . 158) قضية إعادة ، هيكلية المؤسسات، والأشكال الإدارية والتنظيمية المختلفة التي تسود في هذه المؤسسات، ولا سيما التنظيم الشبكي وما يتعلق به من أهمية و مفاهيم واليات تنفيذية، وكذلك سبل النجاح والمقومات التي تؤدي إلى إنجاح سياسة التشبيك ووسائله التنظيمية الإدارية، وقد خلص الباحثون إلى:

1. إن سياسة التعاون جيدة وتؤدي إلى النجاح، إذا كانت تتعلق ببرامج واضحة المعالم ومحددة الأهداف، وتتسجم مع سياسة المؤسسات المشاركة فيها.

2. إن سياسة التشبيك يمكن أن تهدف إلى تحقيق فائدة واضحة للمشاركين فيها، كحل لمشكلة معينة لأي من هذه المؤسسات، أو تحقيق هدف مشترك، أو إرساء قواعد فكرية أو ثقافية معينة.

3. إن من عوامل نجاح سياسات التشبيك، ضرورة توفير المال اللازم لصفحة على الإجراءات والنشاطات المتعلقة بكيفية تنظيم وإنجاح مثل هذه الأشكال التنسيقية، والسياسات الشبكية المهمة للعمل الجماعي.

* دراسة: حبش، (2005): مقارنة بين شبكات المنظمات الأهلية الفلسطينية، والهيئة الوطنية الأهلية الفلسطينية، والاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية.

عرضت هذه الدراسة مقارنة مقتضبة بين كل من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وبين الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، والاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية.

قارنت هذه الدراسة القصيرة بين بداية التأسيس، والأهداف والرؤية، والشروط العامة للعضوية، وللإدارية، والنظام القيادي الذي تدار به كل من تلك المؤسسات المذكورة، بالإضافة إلى آليات وسبل التمويل والنظم الأساسية والداخلية لكل من تلك المنظمات الشبكية الكبرى.

وقد خلصت هذه الدراسة من جراء هذه المقارنة القصيرة إلى أن السياسات التشبكية بين المنظمات الأهلية المنضمة لهذه الشبكات لا تزال مضطربة، ولا يوجد رؤيا واضحة، وأهداف وبرامج محددة مشتركة، تؤمن بضرورة تنفيذها هذه المؤسسات بالإضافة إلى أن روح الوجود والنمو الذاتي للمنظمات الأعضاء، تطغى على روح الجماعة (الشبكة) وعلى نموها.

وكذلك هناك ضعف في نسق النظم الإدارية والقيادية التي تحتكم إليها هذه الشبكات في إدارة شؤونها اليومية.

* دراسة : مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (2005): التشبيك والشراكة بين المنظمات الأهلية اللبنانية.

تناولت هذه الدراسة موضوع المنظمات غير الحكومية اللبنانية وأهميتها في صنع القيم الاجتماعية، وترسيخ قواعد الحوار الديمقراطية، وتعدد البرامج، وآليات تحقيق مبادئ الحكم الصالح والرشيدي.

ركزت هذه الدراسة على أهمية التشبيك والتنسيق بين تلك المنظمات الأهلية، مبرزة أهمية التشبيك وعرض فوائد وإيجابياته، التي يمكن تحقيق الكثير منها، والتي تعود على منظمات المجتمع المدني اللبناني، إذا ما التزمت إتباع سياسة التشبيك، واتجهت نحو العمل ضمن شبكة وتنسيق وشراكة مما يزيد فاعليتها ويحقق أهدافها، ولا سيما وأن هناك نموذجاً ناجحاً من نماذج التشبيك اللبنانية الذي تناولته هذه الدراسة، وهو موضوع التشبيك بين المجلس النسائي اللبناني الذي يضم في عضويته أكثر من (150) مؤسسة أهلية نسائية.

وقد عرضت النقاشات التي تضمنتها هذه الدراسة لآليات وأفاق العمل التشبيكي الناجح، وذلك من خلال اكتساب تجربة الآخرين والاطلاع على النماذج المطبقة في الدول المختلفة خاصة وأن سياسة التشبيك في كل النماذج المختلفة تتقاطع على أنها سياسة مهمة في تأمين قاعدة متينة لتحقيق الأهداف المرسومة في القضايا العامة مهما تنوعت، على أن يجمعه الطابع الوطني، وأن تصب في تعزيز دعائم استقرار المجتمع، وقد ختمت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

1. ضرورة العمل على وضع آليات محلية لبنانية للتغلب على العراقيل التي تعيق اعتماد سياسات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني اللبنانية.

2. إن إتباع خطوات السياسات التشبيكية تؤدي إلى دعم القضايا المحلية والوطنية، وتساهم في عملية التغيير المطلوبة.

3. إن الوعي السياسي والمدني لأهمية التشبيك والتعاون، سواءً بين المنظمات الأهلية اللبنانية من جهة، وبين السلطة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، يؤدي ذلك إلى تعزيز استقرار دعائم المجتمع اللبناني بشكل أكثر شمولية وأكثر فاعلية في دعم عمليات الإصلاح والتنمية المحلية.

4. العمل الداعم على تغليب روح العمل الجماعي، وتحقيق السياسات والبرامج العامة على روح المصلحة الذاتية، والسياسات الضيقة التي تؤدي إلى إعاقة وتبعثر جهود إنجاح الخدمة العامة.

* دراسة : جواهري (2006) : تحديات المجتمع المدني العراقي.

تناولت هذه الدراسة موضوع المجتمع المدني العراقي ، حيث عرض فيها الباحث للدور العريق لمنظمات المجتمع المدني العراقي منذ سنوات الاحتلال البريطاني، ومدى الدور التي قامت به في مقاومة ذلك الاستعمار ، ثم ما تلا ذلك من مراحل تحرر وطني واستلام زمام السلطة من قبل حزب البعث الحاكم، وقد اعتبرت هذه الدراسة أن هذه الفترة، هي فترة جمود وشلل بالنسبة إلى مؤسسات المجتمع المدني العراقي.

بالإضافة إلى ذلك فقد تناولت هذه الدراسة ما يتعلق بتلك المنظمات وإبراز نقاط القوة والضعف فيها، كما بينت هذه الدراسة طبيعة عمل ونظم هذه المنظمات وما هي احتياجاتها وطبيعة الأشكال التعاونية والتشبيكية بينها.

فقد بينت هذه الدراسة أن أكثر المنظمات العراقية نضوجاً وتطوراً في مجال العمل التسيقي، وإنشاء الشبكات هي منظمات المجتمع العراقي النسائي، التي تتشكل منها شبكة النساء العراقيات، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. إن منظمات المجتمع المدني العراقي ذات معرفة تامة وعلاقة جيدة بالمجتمع العراقي.
2. منظمات المجتمع العراقي نهضت في ظل زهاب النظام ألبعثي نهضة قوية.
3. إن تلك المنظمات تفتقر إلى استراتيجيات واضحة وأهداف معروفة بشكل شامل.
4. لا تتسم هذه المنظمات العراقية المدنية بالأطر التنظيمية السليمة ، ولا تمتلك الخبرات الكاملة.
5. عدم رسوخ النظم القانونية الواضحة التي تنظم سير عمل المنظمات العراقية العاملة في المجتمع المدني.
6. رغم قوة ونضوج شبكة النساء العراقيات، إلا أن سياسة التشبيك لا تزال يعتمدها الكثير من الضعف والتعثر.
7. وجوب توفير الدعم والتمويل اللازمين لهذه المنظمات.

8. تعزيز شبكة الحوار ونشر الديمقراطية وبناء جسور الثقة بشكل سليم، سواء بين تلك المؤسسات من جهة ، وبين السلطة المحلية من جهة أخرى.

9. هناك ضعف ملحوظ في تقبل الرأي والرأي الآخر بشكل ظاهر .

10.2. دراسة نقدية للأدبيات السابقة

إن الدراسات السابقة التي تم عرضها ، قد تناولت موضوع التشبيك ومنظمات المجتمع المدني، ولكن كل من تلك الدراسات قد تناولت هذه القضية من زاوية مختلفة عن الأخرى.

إن الباحثة من خلال الاطلاع على تلك الدراسات والأدبيات المختلفة، لاحظت أنها تسلط الأضواء على هموم وإشكاليات وسياسة التشبيك وما يتعلق بها، كسياسة ناجحة تؤدي إلى تمكين العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، وتمكنها من تحقيق أهدافها التنموية و الخدمية بشكل عام.

وقد تم الاستفادة من تلك الأدبيات ، بتعزيز هذه الدراسة، وتدعيمها بالمعلومات والأفكار النظرية والأدبية اللازمة والمناسبة لانجازها ، كما أن تلك الدراسات قد ولدت لدى الباحثة الوعي المناسب، حيث أنضجت لديها المفاهيم المتعلقة بموضوع المنظمات غير الحكومية، ومفاهيم التشبيك وخطته وسياساته المختلفة، وقد خلصت الباحثة من خلال قراءة تلك الأدبيات وتمحيصها، أنها بشكل عام لا تتعارض مع موضوع الدراسة التي تعمل الباحثة على إعدادها ، وكذلك فهي لا تتشابه معها في العرض أو الفكرة، وبنفس الوقت فهذه الأدبيات لا تتعارض مع الدراسة التي يتم إعدادها، إنما هذه الدراسة تعتبر خطوة مدعمة لتلك الدراسات، وكما أنها تعتبر بمثابة لبنه أولى في أساس قاعدة معلومات وأدبيات أولية لقضية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وما تتركه من اثر على التنمية في فلسطين.

11.2 خلاصة الفصل الثاني

اشتمل هذا الفصل على بيانات عامة عن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية، حيث تم فيه إبراز دور وأهمية هذه المنظمات في تحديد السياسات العامة، والتأثير فيها بشكل أو بآخر، كما تم

التطرق في هذا الفصل إلى توضيح نشأة وتاريخ هذه المؤسسات، وتحديد المفهوم العام لها، بالإضافة إلى توضيح أهمية التنسيق والتعاون والتشبيك بينها، وما لهذا التنسيق والتشبيك من أهمية في إعطائها القوة والقدرة من أجل تنفيذ برامجها المختلفة، وتنفيذ سياساتها المتنوعة.

بالإضافة إلى ذلك فقد عرض في هذا الفصل أهم المقومات، والأسس والشروط، الواجب توفرها من أجل نجاح بناء وتكوين هذه المؤسسات، وجعلها قادرة على الحياة والاستمرار، ولذا فقد تم توضيح أهميتها وتأثيرها في المجتمعات المختلفة، ولا سيما المجتمع الفلسطيني، حيث وضح هذا الفصل ما كان للمؤسسات الأهلية من دور كبير أبان فترات الاحتلال، وكذا دورها الحاضر في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

فبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، قد تغيرت ظروف وأوضاع هذه المؤسسات، وذلك من جراء استحواد السلطة على القرار والتمويل بصفتها العنوان السياسي الشرعي للشعب الفلسطيني في الداخل، مما دفع هذه المؤسسات الأهلية الفلسطينية إلى العمل الجاد نحو إيجاد سياسات تشبيكية بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية.

وعليه فقد تم تفصيل القول في موضوع التشبيك والتنسيق بين هذه المؤسسات وبين السلطة، وكذلك تم إبراز الصور التشبيكية السائدة بين هذه المؤسسات المدنية الفلسطينية، حيث عرض العديد من نماذج التشبيك منها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية موضوع هذه الدراسة، إذ تم توضيح نقاط القوة والضعف، وجوانب التنافر والتكامل بين الشبكات المتعددة بشكل عام، وبين أعضاء الشبكة الواحدة بشكل خاص، وإظهار مدى اثر وتأثير الشبكات في المؤسسات الأعضاء فيها.

وخلاصة القول في هذا الفصل، إن الشبكات الفلسطينية، هي إطار تجمعي يتألف من العديد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، إلا أنها شبكات ليست لها صفة الإلزام، وليبس لها قرارا موحدا ملزما، وإنما قراراتها استشارية وتوافقية وهذا يعود إلى أن سياسة التشبيك القائمة فيما بينها هي سياسة توافق نابعة من تنوع الأهداف والسياسات والبرامج لهذه المؤسسات، وذلك ناتج عن تغاير واختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية والاجتماعية لكل واحدة منها.

ولهذا، فإن هذه الشبكات ونظرا للاختلافات الواردة سابقا، فإنها غير قادرة في ظل مثل هذا التغاير على اتخاذ القرار الملزم لأعضائها.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3. تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً للخطوات والمراحل التي اتبعتها الباحثة في مسيرة إعداد هذه الدراسة من جوانبها كافة، وفق الأصول العلمية للبحث العلمي، من أجل بلوغ الهدف العام لهذه الدراسة والذي يتجلى في إبراز وإظهار مدى أثر السياسات التشبيكية والتنسيقية التي تتبعها الشبكات الفلسطينية، على المجالات التنموية المختلفة في فلسطين، وأن المراحل التي تم إنجاز هذه الدراسة فيها، ابتداءً من وضوح فكرة الدراسة، ومروراً بتوضيح خطواتها، ومنهجيتها، وعينتها، ثم التأكد من صحة صدق وثبات أدوات الدراسة، كل ذلك سيتم عرضه في هذا الفصل، وفق الترتيب المتدرج في الصفحات القادمة من هذا الفصل.

2.3. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملائمة هذا الأسلوب لأغراض هذه الدراسة، التي تهدف إلى إظهار أثر التشبيك على العمل التنموي الفلسطيني في المجالات المتنوعة، وإيجاد العلاقات بين المتغيرات لهذه الدراسة، وقد اعتمدت الباحثة في ذلك على العديد من الأدوات البحثية والدراسية المختلفة، كالنشرات العلمية، والمراجع، والأبحاث والمقالات المختلفة، المتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة الميدانية والمقابلات، وذلك بهدف جمع المعلومات والبيانات من مصادرها الأولية ضمن إطار منطقة الدراسة ومجتمعها، حيث تم معالجة البيانات الأولية المتوفرة من خلال عينة الدراسة المبحوثة، وقد كان البرنامج الإحصائي التحليلي (spss)، هو قاعدة تحليل هذه البيانات

3.3. منطقة الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة على منطقتي: الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى منطقة القدس حيث تبلغ هذه المناطق الفلسطينية (6185) كم، وهذا ما يساوي (23%)، من مساحة فلسطين الانتدابية، (معهد الأبحاث التطبيقية (2004).

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، إن الكيان الإسرائيلي، يحيط بالضفة الغربية من الشمال والجنوب، ومن الغرب، أما من الناحية الشرقية فإن الضفة الغربية يحدها من هذه الجهة نهر الأردن، ولكن قطاع غزة، فإن الكيان الإسرائيلي يحيط به من الشمال والشرق، وتحده مصر من الجنوب، ويشاطئ البحر الأبيض المتوسط من الغرب، (معهد الأبحاث التطبيقية (2004).

يبلغ عدد سكان الضفة الغربية (2.5) مليون مواطن، بينما يبلغ عدد سكان قطاع غزة حوالي من (1.4) مليون نسمة، وبعبارة أخرى، فإن مجموع سكان منطقة الدراسة كاملةً يبلغ حوالي (3.9) مليون فلسطيني، منهم (2) مليون ذكر، (1.9) مليون أنثى، مما يشير بدلالة واضحة إلى أن المجتمع الفلسطيني، هو مجتمع تغلب فيه نسبة الذكور على الإناث، خاصةً وأن المجتمع الفلسطيني في منطقة الدراسة هو مجتمع فتي وشاب، لأن نسبة الأفراد في الفئة العمرية من (1-14) عام، بلغت في منتصف عام (2006)، حوالي من (45.7)، كما بلغت نسبة الأفراد في الفئة العمرية البالغة (56 عام فأكثر)، (3%)، من إجمالي السكان، (صحيفة القدس، تموز 2006).

تتألف منطقة الدراسة من (16) محافظة، منها (11) محافظة في الضفة الغربية، هي: جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، نابلس، سلفيت، أريحا، رام الله والبيرة، بيت لحم، الخليل، القدس، وهناك (5) محافظات في قطاع غزة هي: غزة، بيت لاهيا، خان يونس، جباليا، رفح، (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004).

إن منطقة الدراسة هي جزء أساسي من فلسطين الانتدابية، التي تعتبر جزء طبيعي من بلاد الشام، والتي تبلغ مساحتها (27000) كم، حيث تم احتلال حوالي من (77%) منها، من قبل اليهود عام (1948)، حيث أقاموا عليه ما يعرف بدولة إسرائيل، وأما الجزء الباقي من فلسطين، فقد تم إحتلاله من قبل الاسرائيلين عام (1967)، وهو الجزء المؤلف من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية(1990).

إن منطقة الدراسة قد خضع العديد من أجزائها إلى إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد اتفاق أوسلو المبرم عام (1993)، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث عاد منها حوالي من (28%)، إلى إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، وهو العديد من المحافظات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأما مدينة القدس الشرقية وبعض مناطقها، فهي لا تزال تحت إدارة الاحتلال الإسرائيلي، (أبو الرب(2006).

ولكن بعد انتفاضة الأقصى التي اندلعت عام (2000)، وحصول اجتياح إسرائيلي عسكري واسع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وسياسة إنشاء جدار الفصل العنصري التي نفذها الكيان الإسرائيلي، فقد أدى ذلك إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية، وعزلها عن قطاع غزة من خلال الحواجز، ونقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية، الثابتة والمتحركة وإغلاق الطرق من وإلى غزة والضفة الغربية، حيث لا تزال هذه المناطق . منطقة الدراسة . تعيش في ظل حصار إسرائيلي شامل، (محاميد(2007).

4.3 مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع هذه الدراسة من كل المنظمات الفلسطينية الأهلية وغير الحكومية المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمنضوية في عضويتها إلى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، التي يبلغ عددها(89) منظمة غير حكومية، وان الجدول (1.3) يوضح عناصر مجتمع هذه الدراسة.

جدول 1.3: توزيع عناصر مجتمع الدراسة.

الرقم	اسم المؤسسة	مناطق نشاطها	مقرها	مجال نشاطها
1	اتحاد لجان الإغاثة الطبية	الضفة الغربية/ غزة	رام الله /غزة	الصحة والصحة النفسية
2	لجان العمل الصحي	الضفة الغربية	رام الله	الصحة والصحة النفسية
3	الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين	الضفة الغربية	رام الله	الصحة والصحة النفسية
4	اتحاد لجان الرعاية الصحية	الضفة الغربية	رام الله	الصحة والصحة النفسية
5	اتحاد المزارعين الفلسطينيين	الضفة الغربية	نابلس	تنمية اجتماعية واقتصادية
6	اتحاد لجان العمل الزراعي	الضفة الغربية	رام الله	تنمية اجتماعية واقتصادية
7	جمعية أصدقاء مرضى التلاسيميا	الضفة الغربية	رام الله	الصحة والصحة النفسية
8	الإغاثة الزراعية	الضفة الغربية/ القدس	القدس /رام الله	تنمية اجتماعية واقتصادية
9	جمعية الشباب المسيحية	القدس	القدس	الأطفال والمرأة والشباب
10	الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسي)	القدس	القدس	التربية والتعليم والأبحاث والدراسات
11	الجمعية الفلسطينية (أصالة)	الضفة الغربية	رام الله	الأطفال والمرأة والشباب
12	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية	الضفة الغربية	طولكرم	الأطفال والمرأة والشباب
13	جمعية تنظيم الأسرة	القدس	القدس	تنمية اجتماعية واقتصادية
14	جمعية دار اليتيم العربي	الضفة الغربية	طولكرم	تنمية اجتماعية واقتصادية

الرقم	اسم المؤسسة	مناطق نشاطها	مقرها	مجال نشاطها
15	جمعية رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	الضفة الغربية	/ نابلس	الصحة والصحة النفسية
16	جمعية رعاية الطفل وتوجيه الأم	الضفة الغربية	/ نابلس	الصحة والصحة النفسية
17	جمعية تنمية المرأة الريفية	الضفة الغربية / غزة	رام الله	التنمية الاجتماعية والاقتصادية
18	جمعية مشروع الرعاية	القدس	القدس	الصحة والصحة النفسية
19	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال	الضفة الغربية	رام الله	الأطفال والمرأة والشباب
20	خدمات العطاء	القدس	القدس	التنمية الاجتماعية والاقتصادية
21	روضة الزهور	القدس	القدس	التربية والتعليم والأبحاث والدراسات
22	سرية رام الله الأولى	رام الله	رام الله	الأطفال والمرأة والشباب
23	عشطار لإنتاج وتدريب المسرح	القدس/ رام الله	رام الله	الأطفال والمرأة والشباب
24	الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"	الضفة الغربية	رام الله	تنمية اجتماعية واقتصادية
25	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	الضفة الغربية / القدس / غزة	القدس	تنمية اجتماعية واقتصادية
26	مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي	الضفة الغربية / غزة	رام الله	التربية والتعليم والدراسات
27	معهد الإعلام والسياسات التنموية	الضفة الغربية	رام الله	الصحة والصحة النفسية
28	مؤسسة الحق	الضفة الغربية	رام الله	الديمقراطية وحقوق الإنسان
29	مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان	الضفة الغربية	رام الله	الديمقراطية وحقوق الإنسان
30	مؤسسة صابرين	الضفة الغربية	رام الله	الأطفال والمرأة والشباب

الرقم	اسم المؤسسة	مناطق نشاطها	مقرها	مجال نشاطها
31	مؤسسة مواطن	الضفة الغربية	رام الله	الديمقراطية وحقوق الإنسان
32	المبادرة الفلسطينية "مفتاح"	القدس / رام الله	القدس / رام الله	الديمقراطية وحقوق الإنسان
33	ملقى الفكر العربي	القدس	القدس	الديمقراطية وحقوق الإنسان
34	مركز إبداع المعلم	الضفة الغربية	رام الله	التربية والتعليم والدراسات
35	مركز أبحاث الأراضي	القدس	لقدس	التربية والتعليم والدراسات
36	مركز الإعلام والتنسيق التربوي	الضفة الغربية	رام الله	التربية والتعليم والدراسات
37	مركز الإرشاد للطفل والأسرة	الضفة الغربية	بيت لحم	الصحة والصحة النفسية
38	مركز بيسان للبحوث والإنماء	الضفة الغربية	رام الله	التربية والتعليم والدراسات
39	مركز الدراسات النسوية	القدس	القدس	الأطفال والمرأة والشباب
40	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين	الضفة الغربية/ غزة	الضفة الغربية/ غزة	الديمقراطية وحقوق الإنسان
41	مركز خليل أسكاكيني الثقافي	القدس	القدس	التربية والتعليم والدراسات
42	المركز العربي للتطوير الزراعي	الضفة الغربية/ غزة	رام الله/ غزة	تنمية اجتماعية واقتصادية
43	مركز العمل التنموي "معاً"	الضفة الغربية/ غزة	رام الله/ غزة	تنمية اجتماعية واقتصادية
44	المركز الفلسطيني (بانوراما)	الضفة الغربية/ القدس	رام الله/ القدس	الديمقراطية وحقوق الإنسان
45	المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية	الضفة الغربية	رام الله	الديمقراطية وحقوق الإنسان
46	المركز الفلسطيني للاجئين الشتات "شمل"	الضفة الغربية	رام الله	الديمقراطية وحقوق الإنسان

الرقم	اسم المؤسسة	مناطق نشاطها	مقرها	مجال نشاطها
47	المركز الفلسطيني للإرشاد	القدس	القدس	الأطفال والمرأة والشباب
48	مركز الفن الشعبي	رام الله	رام الله	الأطفال والمرأة والشباب
49	مركز القدس للإعلام والاتصال	القدس	القدس	التربية والتعليم والأبحاث والدراسات
50	مركز القدس للمساعدات القانونية	الضفة الغربية	رام الله	الديمقراطية وحقوق الإنسان
51	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي	القدس	القدس	الأطفال والمرأة والشباب
52	مركز المنهل الثقافي للمرأة والطفل	الضفة الغربية	نابلس	الأطفال والمرأة والشباب
53	مركز تطوير المعلم "المورد"	الضفة الغربية	رام الله	التربية والتعليم والدراسات
54	مركز شؤون المرأة والأسرة	الضفة الغربية	نابلس	الأطفال والمرأة والشباب
55	مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب	الضفة الغربية	رام الله	الديمقراطية وحقوق الإنسان
56	مركز مصادر الطفولة	القدس	القدس	الأطفال والمرأة والشباب
57	معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"	الضفة الغربية	بيت لحم	الديمقراطية وحقوق الإنسان
58	منتدى حلحول الثقافي	الضفة الغربية	الخليل	تنمية اجتماعية واقتصادية
59	الاتحاد النسائي الفلسطيني	غزة	غزة	الصحة والصحة النفسية
60	اتحاد لجان العمل الصحي	غزة	غزة	الصحة والصحة النفسية
61	برنامج غزة للصحة النفسية	غزة	غزة	الصحة والصحة النفسية
62	جمعية أطفالنا للصم	غزة	غزة	الأطفال والمرأة والشباب
63	جمعية الإنسان التنموية	غزة	غزة	تنمية اجتماعية اقتصادية

الرقم	اسم المؤسسة	مناطق نشاطها	مقرها	مجال نشاطها
64	جمعية بنك الدم المركزي	غزة	غزة	الصحة والصحة النفسية
65	جمعية تأهيل المعاقين	غزة	جباليا	الصحة والصحة النفسية
66	جمعية التفريد للثقافة والفنون	غزة	غزة	التربية والتعليم والدراسات
67	جمعية الحنان الخيرية للأومومة والطفولة	غزة	غزة	الصحة والصحة النفسية
68	جمعية الخدمة العامة	غزة	غزة	تنمية اجتماعية واقتصادية
69	الجمعية الفلسطينية للتنمية والإعمار "بادر"	غزة	غزة	تنمية اجتماعية واقتصادية
70	الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك	غزة	غزة	تنمية اجتماعية واقتصادية
71	جمعية الكرم للثقافية	غزة	غزة	تنمية اجتماعية واقتصادية
72	جمعية المجد النسائية	غزة	غزة	الأطفال والمرأة والشباب
73	جمعية المزارعين الفلسطينيين	غزة	غزة	تنمية اجتماعية واقتصادية
74	جمعية النجدة النسائية	غزة	غزة	الأطفال والمرأة والشباب
75	جمعية الهدى التنموية	غزة	غزة	تنمية اجتماعية واقتصادية
76	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	غزة	غزة	الصحة والصحة النفسية
77	الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين	غزة	غزة	الصحة والصحة النفسية
78	مستشفى دار السلام	غزة	غزة	الصحة والصحة النفسية
79	مستشفى الوفاء للتأهيل	غزة	غزة	الصحة والصحة النفسية
80	مركز الإرشاد التربوي	غزة	غزة	التربية والتعليم والدراسات
81	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	غزة	غزة	الديمقراطية وحقوق الإنسان
82	مركز المغازي الثقافي	غزة	غزة	التنمية الاجتماعية

الرقم	اسم المؤسسة	مناطق نشاطها	مقرها	مجال نشاطها
				والاقتصادية
83	مركز الميزان لحقوق الإنسان	غزة	غزة	الديمقراطية وحقوق الإنسان
84	مركز النمو التربوي	غزة	غزة	التنمية الاجتماعية والاقتصادية
85	مركز خزاعة للزراعة المستمرة	غزة	غزة	التنمية الاجتماعية والاقتصادية
86	مركز العلم والثقافة	غزة	النصيرات	التربية والتعليم والدراسات
87	مركز الثقافة والفكر	غزة	غزة	التربية والتعليم والدراسات
88	مركز شؤون المرأة	غزة	غزة	الأطفال والمرأة والشباب
89	مؤسسة الضمير	غزة	غزة	الديمقراطية وحقوق الإنسان
90	المركز الفلسطيني المشاريع الصغيرة	غزة	غزة	التنمية الاجتماعية والاقتصادية

5.3 عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من كل المؤسسات الأهلية المنتسبة إلى عضوية شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والتي يبلغ عددها (89) مؤسسة أهلية وغير حكومية، إذ تم توزيع استبانة بحثية متعلقة بهذه الدراسة على كامل المؤسسات الأهلية الأعضاء في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك بواقع استبانة بحثية واحدة لكل مؤسسة أهلية عضو في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، سواء كانت مؤسسه مركزية ذات كيان واحد فقط، أو مؤسسة ذات أفرع متعددة، وقد قام بتعبئة هذه الاستبانات: إما مدراء المؤسسات المؤلفة لهذه العينة، وإما نواب المدراء، أو الأمناء العامون لهذه المؤسسات، حيث تم توزيع (89) استبانة، على (89) مؤسسة أهلية عضو في الشبكة، حيث تم استرجاع (69) استمارة من تلك الاستمارات الموزعة، أي ما نسبته (77%) من مجموع الاستمارات الموزعة على مؤسسات عينة هذه الدراسة، المتواجدة في الضفة الغربية، وقطاع غزة والقدس.

1.5.3. خصائص عينة الدراسة:

أظهر التحليل الإحصائي لبيانات المتعلقة بقطاع العمل لعينة الدراسة المبحوثة، أن غالبية العينة المبحوثة من المؤسسات الأهلية، تنشط في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية، حيث بلغت نسبتها (31.9%)، وان (21.7%)، من هذه المؤسسات تنشط في مجال قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهناك (15.9%)، منها يتركز نشاطها في قضايا التربية والتعليم، والقضايا البحثية والدراسية، كما أن (15.9%)، من هذه العينة تمارس النشاط الصحي في مجالات الصحة البدنية والنفسية، وهناك (14.5%)، من العينة يقتصر نشاطها على قطاع الأطفال، والمرأة، والشباب، وان الجدول (2.3) يوضح ذلك.

جدول 2.3: مجالات نشاط عينة الدراسة.

النسبة %	التكرارات	مجالات النشاط
21.7 %	15	الديمقراطية وحقوق الإنسان
15.9 %	11	التربية والتعليم والأبحاث والدراسات
14.5 %	10	الصحة والصحة النفسية
15.9 %	11	الأطفال والمرأة والشباب
31.9 %	22	تنمية اجتماعية واقتصادية
100 %	69	المجموع

من البيانات الواردة في الجدول (2.3)، يلاحظ أن نسبة (31.9%)، من المبحوثين تنشط في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و (21.7%)، من عينة الدراسة تنشط في إطار قطاع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا الأمر، باعتقاد الباحث، قد يعود إلى أن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونتيجة لظروف الاحتلال الإسرائيلي، وما ينتج عن سياساته الاحتلالية من تأخر في النمو الاقتصادي الفلسطيني، وانتشار الأزمات الاجتماعية، ومصادرة الحريات، فان كل ذلك قد يكون الدافع الذي يقف خلف اهتمام النسبة الكبرى من عينة الدراسة بهذه المجالات، وذلك لتلبية الحاجات الفلسطينية الطارئة، ولمعالجة الأزمات والقضايا الاجتماعية المختلفة، التي يخلفها الاحتلال في المجتمع الفلسطيني من جراء سيطرته على الأرض والمجتمع الفلسطينيين، بالإضافة إلى وجود رغبة لدى العديد من المؤسسات في المساهمة في مجتمع مدني ديمقراطي، في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، لتتمكن من المشاركة في إرساء قواعد الحكم الصالح.

وأما بالنسبة للمناطق الجغرافية التي ينتشر فيها نشاط عينة الدراسة، فإن التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بمناطق نشاط المؤسسات الأهلية، التي تشكل هذه العينة، تشير إلى أن (24.6%)، من المؤسسات التي شملتها عينة الدراسة، يتركز نشاطها في الضفة الغربية، وان (43.5%)، منها ينتشر نشاطها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما (15.9%)، من هذه العينة يقتصر نشاطها على الضفة الغربية ومنطقة القدس، وهناك (15.9%)، تنشط في قطاع غزة فقط، وان الجدول (3.3) يوضح ذلك.

جدول 3.3: مناطق نشاط عينة الدراسة

النسب المئوية	التكرارات	منطقة النشاط
24.6%	17	الضفة الغربية
15.9%	11	قطاع غزة
43.5%	30	الضفة الغربية و قطاع غزة
15.9%	11	الضفة الغربية والقدس
100%	69	المجموع

تشير البيانات الواردة في جدول (3.3)، أن الضفة الغربية، هي المنطقة الجغرافية التي تحظى بغالبية نشاط عينة الدراسة، تليها منطقة قطاع غزة، ويلاحظ أن منطقة القدس، هي الأقل حظاً من نشاط مؤسسات عينة هذه الدراسة.

أن هذه الفروقات، باعتقاد الباحث، قد تعزى إلى كبر المساحة الجغرافية للضفة الغربية، مقارنةً مع قطاع غزة، مما يجعل من الضفة الغربية محط اهتمام المؤسسات الأهلية بها أكثر من قطاع غزة، وذلك عائدٌ للحاجات الكبيرة في القطاعات الاجتماعية المختلفة، المنتشرة في الضفة الغربية، خاصةً وان مساحة قطاع غزة قياساً مع مساحة الضفة الغربية، هي (1/15) من مساحة الضفة الغربية.

وأما منطقة القدس، فإن تدني درجة نشاط مؤسسات عينة الدراسة فيها، قد يعود لخصوصية الواقع المحيط بالقدس من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي يعمل دائماً على منع أو تضييق مجالات أي نشاط فلسطيني داخل منطقة القدس لأسباب سياسية وأمنية، بالإضافة إلى أن طبيعة النشاطات التي تقوم بها المؤسسات الأهلية تقع ضمن إطار تلبية الحاجات الصحية والاجتماعية.

لذلك، ونظرا لكون القدس تتبع من الجانبين الإداري والسياسي لحكومة الاحتلال الإسرائيلي الذي يفترض فيه أن يوفر مثل هذه الحاجات، ولكن واقع الحال في القدس يشير إلى عكس ذلك، إذ أن الحكومة الإسرائيلية لا تقدم الحد الأدنى من هذه الخدمات للمواطنين العرب، وبنفس الوقت تعيق وتعرقل نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في هذا المجال أن تقدم هذه الخدمات للسكان القدس العرب.

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي الأفراد القائمين على إدارة وقيادة هذه المؤسسات الأهلية التي تتألف منها عينة هذه الدراسة، فإن الجدول (4.3) يظهر ذلك.

جدول 4.3: توزيع أفراد الهيئات الإدارية حسب النوع الاجتماعي.

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
62.8%	302	ذكور
37.2%	179	إناث
100%	481	المجموع

يظهر من خلال البيانات الواردة في جدول (4.3)، أن (62.8%) من أعضاء الهيئات الإدارية لمؤسسات عينة الدراسة ذكور، و (37.2%) إناث، وان هذا التباين في النسب، باعتقاد الباحث، قد يعود إلى أن الذكور يمتلكون من الوقت والقدرة على الحركة أكثر من الإناث، مما يجعل تقدم الذكور لمثل هذه المواقع القيادية أكثر من الإناث، زيادة على أن الثقافة للمجتمع الفلسطيني تجعل من دور المرأة داخل البيت والأسرة أكثر من الذكور، وهذا كذلك يشكل عقبة أمام تصدي الإناث بشكل كبير للمواقع القيادية والإدارية للمؤسسات المختلفة.

6.3 أداة الدراسة

تم إعداد استبانة بحثية من قبل الباحث حيث عرضت على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والدراية والاختصاص، وبعد أن حُكمت وُعُدّت بصورة تامة، (من قبل كل من د. ثمين هيجاي، د. محمد قهوجي، د. سائد جاسر) وأصبحت ملائمة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لأغراض هذه

الدراسة فقد أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية مؤلفةً من (6) أسئلة متفرعة إلى (53) فقرة، وقد تألفت هذه الأسئلة من إجابات الاختيار من متعدد، ومن الإجابات ذات الخيارين، ومن الإجابات ذات المقياس المبنية على مقياس ليكرت المتدرج من (1-5) درجات، وان جدول (5.3) يظهر ذلك.

5.3 : جدول توزيع أسئلة الاستبانة و فقراتها.

الرقم	محور السؤال	عدد الفقرات
1	معلومات عامة عن المؤسسات التي تتألف منها عينة الدراسة	8
2	أسئلة عامة عن المؤسسات	3
3	التشبيك والعلاقات المختلفة	3
4	الواقع التنظيمي والإداري	11
5	الجوانب المالية والبرنامجية	13
6	التأثير في السياسات العامة	15
	المجموع	53

وبالإضافة إلى الاستبانة الميدانية فقد تم الاعتماد على إجراء العديد من المقابلات مع العديد من القيادات الإدارية في المؤسسات الأهلية، وان أهم هذه المقابلات:

- د. مصطفى البرغوثي/ عضو مجلس إدارة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- السيد: عزت عبد الهادي/ عضو مجلس إدارة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- السيدة: رناد القبعج/ منسقة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- السيد: سمير البرغوثي/ رئيس شبكة الإقراض الفلسطينية.
- السيد: عبد الرحيم برير/ رئيس مجلس إدارة اتحاد الجمعيات الخيرية الفلسطينية.

7.3 صدق الأداة

لضمان تحقيق الاستبانة للأهداف التي وضعت من أجلها، فقد تم عرضها على عدد من أساتذة الجامعات المتخصصين في مجال هذه الدراسة، وذلك لمراجعة الاستبانة وتصويبها، حيث خرجت

الاستبانة بصورتها النهائية الصالحة لاستخدامها، وذلك بعد الاسترشاد بالملاحظات التي أباها المختصون الذين عرضت عليهم لتحكيمها، (انظر ملحق رقم (3)).

8.3 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال توزيعها على عينة مصغرة مؤلفة من (10 مؤسسات من المؤسسات الأهلية، ثم تم استرجاع هذه الاستبانات، حيث تم احتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفحص الاتساق الداخلي لل فقرات، وقد بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا (0.83)، وهذه درجة عالية تشير إلى تمتع الاستبانة بثبات يفي بأغراضها، ويجعلها صالحة لإجراء الدراسة، وتوزيعها على عينة الدراسة.

9.3 إجراءات تطبيق الدراسة

بعد استكمال كل الخطوات اللازمة لإجراء الدراسة، تم التوجه إلى مكتب التنسيق القائم على إدارة شؤون شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك لاستصدار الإذن الرسمي من أجل الشروع في توزيع الاستبانة على المؤسسات الأعضاء في هذه الشبكة، وبعد الحصول على الإذن الرسمي من مكتب التنسيق، فقد تم البدء بالاتصال بأعضاء الشبكة كافة، بهدف توزيع الاستبانات عليها، حيث تم توزيع (89) استمارة، وتم استرجاع (69) استمارة، أي (77%) من مجموع الاستمارات الموزعة.

10.3 معالجة بيانات الدراسة

تم تفرغ بيانات الاستبانات المسترجعة على الحاسوب بواسطة الرزمة الإحصائية (spss)، وقد خرجت البيانات الأولية بعد تحليلها على هيئة تكرارات حسابية ونسب مئوية وانحرافات معيارية، وقد تم استخدام اختبار (T-Test) لمعرفة التشابه والاختلاف بين عينة الدراسة، كما تم الاعتماد على اختبار التباين الأحادي (One way ANOVA) لتحديد الفروقات بين المتغيرات، ثم عرضت هذه البيانات بصورة نهائية في هذه الدراسة، بالنمطين: الكمي والكيفي.

11.3 خلاصة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل المنهج البحثي الذي اعتمدت عليه الدراسة، حيث تم فيه عرض وتوضيح خصائص منطقة الدراسة والمؤلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، كما عرض تفصيلات وحيثيات مجتمع الدراسة المؤلف من كل المنظمات والمؤسسات الأهلية المنضمة إلى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والتي تشكل محور هذه الدراسة كحالة دراسية مبحوثة.

لقد تم عرض وتوضيح إجراءات اختيار عينة الدراسة، هذه العينة التي تتألف من كل عناصر مجتمع الدراسة، المكون من كل المؤسسات الأهلية المنضمة إلى عضوية شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وكذلك فقد تم إبراز الإجراءات التي يعتمد عليها منهج هذه الدراسة، هذا المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توضيح مصادر البيانات الأولية وكيفية الحصول عليها، وكذلك

تم في هذا الفصل تحديد إجراءات التحقق من صدق وثبات أدوات البحث المؤلفة من الاستبانة بالدرجة الأولى، والمقابلات الشخصية، وذلك من خلال الرجوع إلى نو الدراية والخبرة والاختصاص، لتحديد درجة مناسبتها لهذه الدراسة، للحصول على البيانات اللازمة لها، وللتحقق من ثباتها وقدرتها على تحقيق المطلوب منها.

بالإضافة إلى ذلك فقد عرض هذا الفصل للكيفية التي قد تم فيها تحليل البيانات التي توفرت للباحثة من خلال الاستبانات الميدانية، وذلك من خلال معالجة هذه البيانات إحصائياً بالاعتماد على الحاسوب، حيث تم ترجمة هذه البيانات من الجانب اللغوي والتعبيري، إلى لغة الأرقام على هيئة كرات وفروقات ونسب مئوية.

وأخيراً فإن هذا الفصل قد بين بشكل تفصيلي كل ما يتعلق بخطوات إجراء هذه الدراسة، من الخطوة الأولى وحتى جمع البيانات ومعالجتها، بحيث أصبحت جاهزة للعرض والمناقشة والتفصيل، وهذا ما يحتوي عليه الفصل اللاحق.

الفصل الرابع

عرض نتائج تحليل الدراسة

1.4 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرض نتائج تحليل البيانات المتعلقة بهذه الدراسة، والتي تم الحصول عليها من خلال المقابلات الاستبانة الميدانية التي تم توزيعها على كامل مجتمع الدراسة، الذي يؤلف عينة الدراسة البالغ عددها (89) مؤسسة أهلية، حيث يشكل هذا العدد أعضاء شبكة المنظمات البيئية كافة.

تتألف البيانات التي تم تحليلها من إجابات المبحوثين على الاستبانة الميدانية، حيث سيتم عرضها بشكل كمي، ثم التعليق عليها بشكل كفي بالاستنتاج والاشترشاد بالبيانات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات المختلفة.

وان هذا العرض للتحليل الكمي والكفي يتناول مناقشة أسئلة الدراسة، وهي (7 أسئلة، ثم فحص فرضيات الدراسة وهي (3) فرضيات.

2.4 عرض نتائج تحليل أسئلة الدراسة

1.2.4. تحليل إجابة سؤال رقم (1)

إن نتائج تحليل السؤال رقم (1)، والذي يتعلق بمدى عمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على توفير الحماية والدعم والرعاية وقنوات التمويل وتهيئة ظروف التأثير الفاعل لأعضائها في المسار التنموي، وكما تظهر في جدول (1.4) كالتالي:

الجدول 1.4: مجالات رعاية الشبكة لأعضائها.

الخيارات	التكرارات	النسب المئوية
حماية من السلطة	5	5%
بناء القدرات	1	1.5%
تأثير في السياسات	2	3%
الحصول على التمويل	16	23.3%
التشبيك	3	4.5%
غير ذلك	47	67.7%
المجموع	69	100%

يظهر جدول (1.4) إن (4.5%) من عينة الدراسة قد انضموا إلى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية لتحقيق الحماية من السلطة، بينما (1.5%) انضموا إلى الشبكة بهدف تعزيز وتقوية بناء القدرات لديهم، وهناك (23.5%) يعتقدون أن انضمامهم إلى الشبكة يوفر لهم مصادر تمويل.

وأما (4.5%) يعود انضمامهم إلى الشبكة، لإيمانهم بضرورة إتباع سياسة التشبيك، كسياسة إستراتيجية للمنظمات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ولكن النسبة الكبرى منهم والتي تبلغ (67.7%) تشير إجاباتهم إلى أن الحماية من السلطة، وبناء القدرات، والتأثير في السياسات، وترسيخ إستراتيجية التشبيك، والحصول على التمويل كل ذلك شكل دوافع متعددة الأسباب والأهداف تقف كلها خلف انضمام المؤسسات إلى الشبكة.

إن ارتفاع نسبة الذين اعتبروا أن كل تلك الأسباب مجتمعة، هي المحفز لانضمامهم إلى الشبكة، هو باعتقاد الباحث أمر طبيعي قد يعود إلى أن طبيعة الأشياء، بديهيات العمل الاجتماعي والمؤسسي، وفي كل المجالات، عادةً ما تكون متعددة الأهداف والأسباب التي تدفع هذه المؤسسة أو تلك إلى اتخاذ القرارات المختلفة، وبالتالي فإن مجموعة أسباب، أو مجموعة دوافع، هي القواعد البديهية التي تحكم وضع السياسات والأهداف في العمل المؤسسي بشكل عام، وإن ما يعزز هذا القول، أن من أهداف الشبكة، ومن الدوافع التي سارعت بعملية إنشائها وإعلانها هو:

"مواجهة التحديات الناتجة عن قيام السلطة الوطنية (1993)، وعدم التيقن من سياسة هذه السلطة باتجاه المؤسسات الأهلية، كما أن الشبكة قد رسمت لنفسها سياسة تقديم الخدمة العامة، والتعزيز، وتقوية شبكة العلاقات للمؤسسات الأهلية مع الممولين والعالم الخارجي". (رئيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، حزيران 2006 ، اتصال شخصي).

2.2.4. تحليل إجابة سؤال رقم (2):

تظهر البيانات الواردة في جدول (2.4) نتائج تحليل إجابة سؤال رقم (2)، الذي يتمحور حول مدى عمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على متابعة القضايا الفنية والإجرائية، للمؤسسات الراغبة في الانضمام إليها، وهي كما يلي:

جدول 2.4: مدى اهتمام الشبكة بالإجراءات الفنية المتعلقة بانضمام المؤسسات إليها

النسب المئوية	التكرارات	الخيارات
67.2%	41	نعم
32.8%	20	لا
100%	61	المجموع

تشير التكرارات والنسب المئوية الواردة في جدول (2.4) إلى أن (67.2%) من عينة الدراسة، قد أجابوا: أن الشبكة تهتم بالشروط والإجراءات الفنية المتعلقة بعضويتهم في الشبكة، بينما (32.8%) قد أجابوا: أن الشبكة لم ترسل لهم أية ملاحظات حول اكتمال الشروط الفنية لعضويتهم فيها.

إن إجابة النسبة الكبرى من المبحوثين، أشارت إلى أنهم تلقوا ملاحظات من الشبكة حول طلبهم العضوية فيها، بينما النسبة الصغرى منهم لم يصلهم أية توجيهات أو ملاحظات حول اكتمال شروط عضويتهم لديها.

إن هذا التباين في الإجابات، يعود حسب اعتقاد الباحث إلى أن الشبكة، وفي بداية تكوينها، قد تألفت من مجموعة من المؤسسات الأهلية بهدف الإعلان عن تكوين الشبكة، ولذلك، فهي تجربة حديثة، ولم تكن لدى تلك النواة الأولى للشبكة صورة واضحة حول الشكل الإداري، أو الفني، أو التنظيمي المناسب بشكل واضح، وعلية فقد خاضت هذه الشبكة تجربة الصح والخطأ، ومسيرة تطوير الذات، من خلال التجربة الذاتية، حيث بدأت بتصويب مسار سلامة هيكلها التنظيمي من خلال سياساتها المتعاقبة، وتراكم التجربة لديها، وهذا ما جعلها تصوب ذاتها بشكل تنظيمي، وتشبيكي بما يتلائم مع مسيرتها.

وهناك منطلقات معينة تنطلق منها الشبكة في سياسة قبول المؤسسات الأهلية كأعضاء فيها، حيث تتبلور هذه في:

"التخوف من دخول عدد كبير من الأعضاء لا يؤمنون ولا يفهمون مبادئ المجتمع المدني، بالإضافة إلى أن جزءاً كبيراً من المؤسسات المقدمة لطلبات الانضمام لعضوية الشبكة، لا يوجد لها نشاط طبيعي على الأرض، زيادة على أن هناك بعض الأعضاء يحاولون الاحتفاظ بعدد معين من الهيئة العامة، لما في ذلك من انعكاس على احتفاظهم بمقعدهم في اللجنة التنسيقية". (عضو لجنة تنسيق لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، شباط 2005، اتصال شخصي).

وزيادة على ذلك فإن طبيعة الناظم الفكري العام للشبكة يفرض ذاته على شروط وإجراءات العضوية فيها، إذ أن هذا الناظم الفكري للشبكة:

"الشبكة إطار علماني ديمقراطي، وبالتالي لا مجال للمؤسسات الدينية للانضمام إلى الشبكة، ناهيك عن الخوف من محاولة بعض التنظيمات من الانضمام إلى الشبكة من أجل تسييسها وزجها في إطار خدمة أهداف هذا التنظيم، وخاصة التخوف من حركة فتح تحديداً أن تسيطر على الشبكة". (رئيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، حزيران، 2006، اتصال شخصي).

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن تاريخ وعراقة وقوة واكمال التجربة، والنضوج الإداري والتنظيمي لكل مؤسسة على حده، يخلق حالة من التمايز والتباين بين المؤسسات الأعضاء في الشبكة في

مجالات التجارب وتراكم الخبرات، وهذا يعني أن هناك مؤسسات لها قدرة ودراية تامة بالإجراءات الإدارية والفنية اللازمة للانضمام للأجسام الائتلافية والتشبيكية، بحيث تكون قادرة على إتمام إجراءاتها بذاتها، ولكن هناك مؤسسات ذات تجارب ضعيفة، وخبرات متدنية، وقدرات يعثرها الضعف والنقص، وهذا يجعلها تغفل عن معرفة وإدراك الإجراءات والشروط اللازمة لاستكمال انضمامها إلى الشبكة، مما يقتضي من الشبكة أن تلفت انتباه تلك المؤسسات لذلك النقص، أو هذا الخلل في إجراءات استكمال شروط الانضمام إليها.

3.2.4. تحليل إجابة سؤال رقم (3):

إن إجابة سؤال رقم (3)، والمتعلق بمدى ممارسة المؤسسات الأعضاء في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية للنهج الديمقراطي في إفراز قياداتها ولجانها الإدارية، فان جدول (3.4) يبين ذلك.

جدول 3.4 : طرق إفراز اللجان الإدارية والقيادية للمؤسسات الأعضاء في الشبكة.

الخيارات	التكرارات	النسبة المئوية
منتخبة	66	95.6 %
غير منتخبة	3	4.4 %
المجموع	69	100 %

تبين البيانات الواردة في جدول (3.4)، أن (95.6%) من الهيئات الإدارية للمؤسسات التي شملتها عينة الدراسة، هي هيئات منتخبة بطريقة ديمقراطية، وأما (4.4%) من هذه المؤسسات، قد تم إفراز هيئاتها الإدارية بطريقة غير انتخابية.

تعتقد الباحثة أن شيوع آلية إفراز اللجان الإدارية والقيادية لهذه المؤسسات بطريقة الانتخاب، هو أمر عائد إلى طبيعة توجهات وأهداف وسياسات تلك المؤسسات الأهلية، حيث تنطلق هذه المؤسسات، من منطلقات العمل على توعية المجتمع، ورفع درجة احترام الحريات، ونشر الديمقراطية قولاً وممارسة، كما تتبنى سياسات لتحقيق أهداف: نشر العدالة الاجتماعية، وتمكين المرأة، والمشاركة المجتمعية، وغير ذلك من مبادئ وقيم ديمقراطية وثقافية مختلفة، وهذا الأمر يجعل هذه المؤسسات مجبرة على

الالتزام بما تتبناه من أفكار، بحيث تعمل على تطبيقه على نفسها قبل غيرها حتى تتمكن من إعطاء القدوة الصادقة للقول والفعل، ولتجعل درجة احترام المجتمع والتزامه بفكرها مرتفعة، وهذا بالطبع قد يحقق لها التفاف شعبي، ويمكنها من الانتشار الواسع بين مختلف فئات المجتمع.

4.2.4. عرض نتائج تحليل إجابة سؤال رقم (4):

إن إجابة السؤال الرابع، المتعلق بوجود لجان رقابة منتخبة لدى المؤسسات الأهلية المنضمة إلى الشبكة، فإن النسب المئوية، والتكرارات الواردة في جدول (4.4) تبين ذلك على النحو التالي:

جدول 4.4: لجان الرقابة المنتخبة لدى اللجان المؤسسات الأعضاء في الشبكة.

الإجابات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	65	95.6 %
لا	3	4.4 %
المجموع	68	100 %

تشير البيانات الواردة في جدول (4.4)، أن (95.6%) من إجابة عينة الدراسة، تشير إلى أن هناك لجان رقابة مؤسساتية منتخبة بطرق ديمقراطية لديهم، بينما (4.4%)، من عينة الدراسة تشير إجاباتهم، أنه لا يوجد لجان رقابة منتخبة لدى مؤسساتهم.

إن تفسير التكرارات والنسب المئوية الواردة في جدول (4.4)، يعني أن فئة قليلة فقط من المنظمات الأهلية المنضمة إلى الشبكة لا يوجد لديها لجنة رقابة ولكن النسبة العظمى من مجموع المؤسسات الأعضاء في الشبكة، والتي نسبتها (95.6%) يوجد لديها لجان رقابة مؤسساتية منتخبة.

إن وجود لجان رقابة منتخبة في هذه المؤسسات الأهلية، قد يعود إلى أن طبيعة المبادئ والمنطلقات التي تتبناها هذه المؤسسات، تتمحور حول رسالة نشر الوعي الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى رفع درجة الوعي الشعبي الفلسطيني نحو الحرية والعدالة والديمقراطية، وبالتالي من البديهي أن تمارس هذه المؤسسات بالدرجة الأولى، وداخل إطارها الإداري والتنظيمي تحديداً، ما تدعو إليه من أفكار ومبادئ، حتى تكون قادرة على التأثير في الجمهور الفلسطيني بدرجة أقوى وبشكل أكبر، مما يعزز بقائها ونموها والتفاف الجمهور الفلسطيني حولها، إضافة إلى أن الكثير من الجهات

الأجنبية المانحة ، التي توفر الدعم للعديد من هذه المؤسسات الأهلية، غالبا ما تشترط وجود رقابة وشفافية وأنماط ديمقراطية داخل هذه المؤسسات كمحددات واشتراطات لتقديم الدعم المالي لها.

وليس هذا فحسب، بل حتى تتمكن الشبكة من الضغط والتأثير على المشرع الفلسطيني لتشريع النظم والقوانين الحامية والحافزة للحريات الإنسانية المختلفة للمواطن الفلسطيني، فإنها لا يمكن أن يتوفر لها قوة وإمكانية تمكنها من هذا التأثير ما لم تمارس هي نفسها الأنماط الديمقراطية السليمة داخل إطارها الذاتي حتى تتسم بنوع من المصادقية، ووضوح السلطة القائمة لتأثيراتها.(رئيس مجلس إدارة لجان الإغاثة الطبية، تشرين ثاني 2005).

5.2.4. عرض تحليل إجابة سؤال رقم (5):

إن تحليل إجابة هذا السؤال المتمحور حول عمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على تسهيل إنشاء علاقات خارجية للمؤسسات الأعضاء فيها، فان جدول (5.4) يبين ذلك كالتالي:

جدول 5.4: دور الشبكة في تطوير العلاقات الخارجية لأعضائها.

الخيارات	التكرارات	النسب المئوية
أكثر من (5) جهات	21	32.3%
من (3 - 2) جهات	11	16.9%
جهة واحدة فقط	6	9.2%
لا شيء (0)	27	41.5%
المجموع	65	100%

تظهر النسب المئوية والتكرارات الواردة في جدول (5.4)، أن (32.3%) من عينة الدراسة، توضح إجاباتهم، أنهم قد تعرفوا من خلال الشبكة على أكثر من (5) جهات خارجية، وأما (16.9%) منهم قالوا أنهم قد تمكنوا من خلال الشبكة، من التعرف على ما بين (3-2) جهات، وأما (9.2%) منهم أجابوا أنهم قد تعرفوا على جهة خارجية واحدة فقط من خلال الشبكة، وهناك (41.5%) من المبحوثين تظهر إجاباتهم بشكل واضح أن الشبكة لم توفر لهم أية علاقة خارجية قط.

إن هذا الاختلاف الظاهر على إجابات المبحوثين، والمتمثل في الفروقات المختلفة بين النسب المئوية، يعتقد الباحث أن السبب في هذه الفروقات قد يعود إلى أن المؤسسات الكبرى، ذات التاريخ الطويل في العمل الأهلي، هي في الأصل ذات كيان متين، وتاريخ مهني طويل مكنها من تأسيس الأسس والقواعد التي توفر لها القدرة على تعزيز علاقاتها الدولية والإقليمية من خلال عضويتها للشبكة.

أما المؤسسات التي لم تتمكن من إنشاء أي علاقة خارجية لها من خلال عضويتها للشبكة، فإن ذلك قد يعزى إلى أن المؤسسات الصغيرة، أو المؤسسات التي تكونت حديثاً، هي مؤسسات غير متمرسة في العمل الأهلي، ولا تزال غي قادرة على فرض ثقلها داخل الشبكة بحيث تصبح ذات قدرة على الاستفادة من عضويتها فيها والانطلاق نحو العالم الخارجي من خلال ذلك.

إن هذا الأمر، عائد إلى نظام العمل العام لدى الشبكة القائم على تعميم أسماء وعناوين الجهات الخارجية على أعضائها، وتعريفهم بهذه الجهات بشكل إعلامي، ومن ثم ترك المجال لإنشاء العلاقات مع هذه الجهات الخارجية لكل عضو من أعضائها بشكل منفرد، وإن ما يعزز هذا القول انه:

وزيادة على ذلك، فإن هناك تفسير آخر يمكنه توضيح ما ذكر بشكل أكثر عمق، ويمكن أن يفسر ذلك بشكل جلي، وهو:

"إن الشبكة قد أضافه الكثير لأعضائها، وفتحت لهم أفاق تطويرية وعلاقات وشبكات اتصال كبيرة، ولكن لا يمكن أن ينعكس هذا الأمر على الأعضاء كافة، إذ أن السمعة التي تضيفها الشبكة على أعضائها، تعتمد على قوة المؤسسة ذاتها، فإذا كانت المؤسسة كبيرة وقوية، فإنها تستطيع أن تستثمر عضويتها في الشبكة لمصلحتها ولسمعتها الذاتية، والعكس هو الصحيح". (رئيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، حزيران، 2006، اتصال شخصي).

وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن المؤسسات الكبيرة والقوية، والتي تتبوأ مقاعد في اللجنة التنسيقية للشبكة، غالباً ما يكون لديها إمكانية الاتصال والتواصل، والحصول على المعلومات بشكل أكبر وأسرع من المؤسسات الصغيرة، نظراً لكون هذه المؤسسات الصغيرة، هي بالأصل بعيدة عن مركز اتخاذ القرار، ولا تتمكن من متابعة النشاطات المختلفة للشبكة.

6.2.4. عرض نتائج إجابة سؤال رقم (6):

بما يتصل بنتائج تحليل إجابة السؤال رقم (6)، المتعلق بمقدار تمكن المؤسسات الأهلية الأعضاء في الشبكة، من ربط ذاتها مع قنوات اتصال لممولين مختلفين من جراء تأثير الشبكة ودعمها لذلك، فإن النسب المئوية والتكرارات الواردة في جدول (6.4) تظهر ذلك على النحو الآتي:

جدول 6.4 دور الشبكة في توفير قنوات مالية لأعضائها.

النسب المئوية	التكرارات	الخيارات
15.2%	10	أكثر من (5)
7.6%	5	من (2-4)
15.2%	10	ممول واحد فقط
62.1%	41	لا شيء (0)
100%	66	المجموع

تشير البيانات الواردة في جدول (6.4) إلى أن (15.2%) من عينة الدراسة أجابوا أنهم تعرفوا من خلال شبكة المنظمات على أكثر من (5) ممولين، وهناك (7.6%) من عينة الدراسة أجابوا أنهم قد تمكنوا من خلال الشبكة الفلسطينية من التعرف على ما بين (2-4) من الممولين، ولكن (15.2%) منهم تظهر إجاباتهم أن ما تمكنوا من التعرف عليه من خلال الشبكة هو ممول واحد فقط، وأما (62.1%) فهم تشير إجاباتهم أنهم لم يتمكنوا من خلال الشبكة من التعرف على أي ممول قط.

إن التفسير الكيفي لهذه الفروقات في النسب المئوية والتكرارات قد يعود باعتقاد الباحث إلى أن الشبكة الفلسطينية هي في الأصل إطار تنسيق للجهود والمعارف، أكثر منها إطار للتكافل والاتحاد، أي بمعنى آخر هي إطار تنسيقي وليس إطار اتحادي، ولذلك فإن الشبكة تعمل على تعريف أعضائها بجهات التمويل وقنواته، ولكن لا تتدخل في العمل أو الضغط على هذه الجهة أو تلك، لتقديم المال لهذا العضو أو ذلك من أعضائها، ولذلك فإن المؤسسات الأهلية الأعضاء في الشبكة، والتي لها أسس راسخة وذات قوة وحجم وامتداد، فإنها هي أصلاً لها قنوات معرفة مع جهات التمويل ولكنها من خلال إطار الشبكة قد ضاعفت من هذه القدرات، لان قدرتها في الأصل وإمكانياتها تمكنها من ذلك، وأما المؤسسات الصغيرة أو حديثة العهد في التكوين، أو التي ليس لها تجارب عديدة وسابقة، فإنها لأتمك الخبرة والدراية الكافية، وليس لها علاقات من حيث المبدأ، وهذا ما يجعلها لا تستطيع ولا تتمكن من التعرف على قنوات تمويل من خلال الشبكة.

لذلك، إن هذه الفروقات بين قدرات المؤسسات الأعضاء في الشبكة، قد عكس نفسه على إجابات عينة الدراسة، أي بعبارة أخرى، فإن ما يعزز هذا التفسير هو:

"إن قرارات الشبكة ليس ملزمة، وأحياناً يحصل تضارب بين الأعضاء حول قضية ما، فقد لعبت الشبكة دوراً كبيراً في قضية التمويل الأمريكي المشروط من خلال إصدار موقف ركز على عدم استقبال أي تمويل مشروط، حيث جرت محاولات حقيقية للتعديل على الورقة المقدمة من الأمريكان، ولكن لم يلتزم الجميع بذلك، بل هناك بعض المؤسسات الأعضاء في الشبكة لا تزال تتلقى أموال من Usaid (المدير المالي لمؤسسة فاتن، كانون ثاني 2005، اتصال شخصي).

7.2.4. عرض نتائج تحليل السؤال رقم (7):

إن إجابات عينة الدراسة على هذا السؤال والمتعلق بمدى عمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على تعزيز وتفعيل المنظمات الأعضاء فيها من خلال تفويض هذه المنظمات في تمثيل الشبكة في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية المختلفة، وكما يشير الجدول (7.4) هي كما يلي:

جدول 7.4: مدى تمثيل أعضاء الشبكة، للشبكة في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية.

الخيارات	التكرارات	النسب المئوية
مثلت الشبكة أكثر من (5)مرات	14	21.5%
مثلت الشبكة (4) مرات فقط	9	13.8%
مثلت الشبكة مرة واحدة فقط	13	20.0%
لم أمثل الشبكة قط	29	44.6%
المجموع	65	100%

إن النسب المئوية والتكرارات الواردة في الجدول رقم (7.4) تظهر أن (21.5%) ممن شملتهم عينة هذه الدراسة أجابوا أنهم مثلوا الشبكة الفلسطينية في المحافل المختلفة أكثر من (5) مرات، وهناك (13.8%) أجابوا أنهم قد مثلوا الشبكة في المؤتمرات والمحافل المختلفة (4) مرات، وأما (20.0%) قد أجابوا أنهم تمكنوا من تمثيل الشبكة لدى المحافل المختلفة مرة واحدة فقط، ولكن (44.6%) تشير إجاباتهم أنهم لم يتمكنوا من تمثيل الشبكة في المؤتمرات والمحافل المختلفة ولا مرة.

ما يلاحظ على هذه الإجابات، أن النسبة الكبرى من عينة الدراسة والتي نسبتها (44.6%) لم تحظ بأية فرصة لتمثيل الشبكة في المحافل المختلفة وان هذا الأمر، وباعتقاد الباحث قد يكون سببه عائد إلى الاختلاف في القدرات الذاتية والإمكانيات المتوفرة لأعضاء الشبكة بشكل فردي، أي بعبارة أخرى، إن المؤسسات ذات الإمكانيات والعلاقات المتشعبة وذات التأثير والنفوذ والحجم الواسع، قد تكون هي صاحبة الخطوة في تمثيل الشبكة في المحافل المختلفة لقدرتها على ذلك، وإمكانياتها التي تمكنها من فعل هذا الأمر بنجاح، وهي مختلفة باختلاف قدراتها، ولذلك فإن القطاع الواسع من المؤسسات الأعضاء لا يمتلك نفوذ كبير، سواء على الصعيد الداخلي، أو الإقليمي، أو الدولي، وهذا يحد من قدرة هذه المؤسسات على التحرك والمنافسة داخل الشبكة، إذ إن:

"هناك هيمنة من المؤسسات الكبيرة على المؤسسات الصغيرة داخل الشبكة، وذلك يؤدي إلى بقاء المؤسسات الكبيرة تعمل دائما على الحفاظ على هيمنتها ونفوذها الذاتي ولو على حساب الأعضاء الآخرين في الشبكة مما يخلق حالة من عدم التوازن بين الأعضاء في معظم المجالات" (عضو لجنة التنسيق لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، شباط، 2005، اتصال شخصي).

3.4 عرض نتائج تحليل وفحص الفرضيات

1.3.4. اثر التشبيك على الواقع التنظيمي والإداري:

حول الواقع التنظيمي للمؤسسات والمنظمات الأهلية الأعضاء في الشبكة واثر التشبيك على ذلك، فقد جاءت إجابة المبحوثين كما في الجدول (8.4) على النحو التالي:

جدول 8.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات اثر التشبيك على الواقع التنظيمي والإداري للمؤسسات الأعضاء في الشبكة.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	يوجد رؤية واضحة متفق عليها لدى الهيئة الإدارية والهيئة العامة والقيادات في المؤسسة	1.9710	.16899
2.	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في بلورة رؤية واضحة متفق عليها لهذه المؤسسة	1.1304	.45092
3.	يوجد اجتماعات دورية للهيئة العامة للمؤسسة	1.9275	.26115
4.	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في المحافظة على دورية اجتماعات الهيئة العامة	1.0580	.41601
5.	يتم إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية للهيئة الإدارية في المؤسسة	1.9420	.29125
6.	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية عالياً في تفعيل إجراء الانتخابات الديمقراطية في مؤسستكم	1.1014	.42513
7.	ترسل الشبكة من يمثلها لحضور اجتماعات الهيئة العامة للمؤسسة بشكل دائم	1.2029	.43991
8.	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في المحافظة على دورية اجتماعات الهيئة الإدارية للمؤسسة	1.1014	.34916
9.	تقدم المؤسسة تقارير إدارية ومالية مدققة سنوياً	2.0000	.00000
10.	تمارس الهيئة الإدارية كامل صلاحياتها حسب القانون، بما في ذلك توقيع المستندات المالية	1.9420	.23540
11.	ترسل الشبكة من طرفها من يقوم بمراجعة التقارير المالية والإدارية للمؤسسة	1.2029	.43991
12.	المجموع	1.5072	.17179

من الجدول (8.4)، واستناداً إلى قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين، والبالغ (1.50)، يتضح من إجابة المبحوثين انه لا يوجد تأثير للشبكة على الواقع الإداري والتنظيمي للمؤسسات الأهلية الأعضاء فيها، لتوضيح ذلك بشكل أدق، فإن الفقرات (2،4،6،7،8،11) من الجدول (8.4)، المتعلقة

بقياس اثر الشبكة على الواقعين: الإداري والتنظيمي لأعضائها، هي ذات متوسطات حسابية متدنية القيم، وان هذه الفقرات هي:

* ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في بلورة رؤية واضحة متفق عليها لهذه المؤسسة.

* ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في المحافظة على دورية اجتماعات الهيئة العامة.

* ساهمت شبكة المنظمات الأهلية عالياً في تفعيل إجراء الانتخابات الديمقراطية في مؤسستكم.

* ترسل الشبكة من يمثلها لحضور اجتماعات الهيئة العامة للمؤسسة بشكل دائم.

* ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في المحافظة على دورية اجتماعات الهيئة الإدارية للمؤسسة.

* ترسل الشبكة من طرفها من يقوم بمراجعة التقارير المالية والإدارية للمؤسسة.

وفي مقابل ذلك، فقد أظهرت نتائج التحليل الواردة في جدول (8.4)، أن هناك استقرار ووضوح في تماسك الواقع التنظيمي والإداري للمؤسسات الأعضاء في الشبكة، وان النهج الديمقراطي، واحترام القانون يلقيان اهتماماً واحتراماً من هذه المؤسسات، وهذا يبدو واضحاً من خلال قراءة درجة المتوسطات الحسابية للفقرات (1،3،5،9،10)، المتعلقة بقياس هذا الأمر، وان هذه الفقرات هي:

* يوجد رؤية واضحة متفق عليها لدى الهيئة الإدارية والهيئة العامة والقيادات في المؤسسة.

* يوجد اجتماعات دورية للهيئة العامة للمؤسسة.

* يتم إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية للهيئة الإدارية.

* في المؤسسة تقدم المؤسسة تقارير إدارية ومالية مدققة سنوياً.

* تمارس الهيئة الإدارية كامل صلاحياتها حسب القانون، بما في ذلك توقيع المستندات المالية.

من خلال هذا العرض يتضح إن الجوانب الإدارية والتنظيمية واستخدام النهج الديمقراطي والاحتكام إلى النظام والقانون لدى المؤسسات الأهلية الأعضاء في الشبكة الفلسطينية، هي جوانب واضحة، ولكن

ليس هناك أي تأثير لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على تلك الجوانب لدى المؤسسات الأعضاء في هذه الشبكة.

إن شيوع احترام والتزام النهج الديمقراطي وتقدير النظام لدى المؤسسات الأعضاء في الشبكة، هو الذي مكنها من التأثير على المشرع الفلسطيني في:

"تحويل القانون الانتخابي القديم إلى النظام المختلط، وكذلك إقرار قانون المنظمات الأهلية وهذا بدوره لم يكن قابلاً للإقرار لو لم تكن المنظمات الأهلية بشكل عام، ومؤسسات الشبكة بشكل خاص فاعلة في مجال ممارسة النهج الديمقراطي كنظرية وتطبيق على هيئاتها القيادية ولجانها الإدارية المختلفة" (رئيس شبكة المنظمات الفلسطينية، آذار، 2005، اتصال شخصي).

وأما فيما يتعلق بتأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول الواقع التنظيمي والإداري للمؤسسات الأعضاء في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية واثر الشبكة على ذلك، فإن الجدول (9.4) يظهر ذلك على النحو التالي:

جدول 9.4: الدلالات الإحصائية الاختبارية، وتحليل التباين الأحادي (Anova)، و (T-Test) لأثر خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول الواقع الإداري والتنظيمي واثر الشبكة على ذلك.

مستوى الدلالة	نوع الاختبار	الخصائص/المتغيرات
.339	Oneway Anova	قطاع العمل
.855	Oneway Anova	منطقة العمل
.409	T-Test	وجود لجنة رقابة منتخبة

من البيانات الواردة في جدول (9.4)، يظهر تحليل التباين الأحادي (Anova)، أن متغير قطاع العمل، ومتغير منطقة العمل، ليس لهما أي تأثير على طبيعة إجاباتهم، حيث أن قيمة الدلالة الإحصائية، هي اكبر من (a=0.05).

وكذلك، إن وجود لجنة رقابة منتخبة، ليس له تأثير على إجابة المبحوثين، حيث أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (T-Test)، على هذا المتغير، هي اكبر من (a=0.05)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية التي تقول:

(لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ في اتجاهات المبحوثين حول وجود تأثير لسياسة التشبيك والتنسيق التي تتبناها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على الواقع التنظيمي والإداري لأعضاء هذه الشبكة تعزى إلى منطقة العمل وقطاع العمل وجود لجنة رقابة منتخبة).

2.3.4. الجوانب المالية للمؤسسات الأعضاء في الشبكة:

فيما يتعلق بإجابات عينة الدراسة حول الجوانب المالية للمؤسسات الأعضاء في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فإن جدول (10.4) يبين ذلك.

جدول 10.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الجوانب المالية والبرنامجية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يوجد نظام إداري للمؤسسة	1.9565	.20543
2	ساهمت الشبكة عالياً في إيجاد نظام إداري للمؤسسة	1.1449	.42962
3	يوجد نظام مالي للمؤسسة	1.9420	.23540
4	ساهمت الشبكة عالياً في إيجاد نظام مالي للمؤسسة	1.1739	.48375
5	يوجد لدى المؤسسة برنامج تدريب للكادر العامل لديها	1.8551	.35461
6	شاركت مؤسستكم في ثلاث فعاليات نظمتها شبكة المنظمات في قضايا إدارية ومالية مختلفة	1.5652	.58103
7	البرامج المقدمة من الشبكة ملائمة لاحتياجاتكم	1.8986	1.05920
8	يوجد لدى مؤسستكم خطة واضحة الأهداف	1.9130	.28384
9	ساهمت الشبكة في إيجاد خطة واضحة للمؤسسة	1.0870	.47710
10	يوجد لدى مؤسستكم أدلة للبرامج والمشاريع الرئيسية	1.6232	.68817
11	ساهمت الشبكة عالياً في إيجاد أدلة إجراءات مؤسستكم	.9130	.56201
12	يوجد لمؤسستكم مقر مجهز بكامل المعدات اللازمة للعمل والنشاط	1.8696	.48243
13	ساهمت الشبكة في تجهيز مقركم بالمعدات اللازمة	.9710	.29561
--	المجموع	1.5318	.22648

تشير البيانات الواردة في جدول (10.4)، والمتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستناداً إلى قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين والذي قيمته (1.53)، فإن إجابات المبحوثين تظهر انه لا يوجد تأثير أو فاعلية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على الجوانب المالية للمؤسسات الأعضاء فيها، ولإظهار ذلك بشكل واضح، فإن الفقرات (2،4،6،7،9،10،11،13) من جدول (10.4) تبرز ذلك من خلال القيم المتدنية للمتوسطات الحسابية لها، وان هذه الفقرات هي:

* ساهمت شبكة المنظمات الأهلية عالياً في إيجاد نظام إداري للمؤسسة.

* ساهمت شبكة الأهلية عالياً في إيجاد نظام مالي للمؤسسة.

* شاركت مؤسستكم في ثلاث فعاليات نظمتها شبكة المنظمات في قضايا إدارية ومالية مختلفة.

* كانت البرامج التدريبية المقدمة من خلال الشبكة ملائمة لاحتياجات مؤسستكم.

* ساهمت الشبكة عالياً في إيجاد خطة إستراتيجية واضحة للمؤسسة.

* يوجد لدى مؤسستكم أدلة إجراءات للبرامج والمشاريع الرئيسية.

* ساهمت الشبكة عالياً في إيجاد أدلة إجراءات مؤسستكم.

* ساهمت الشبكة عالياً في توفير مقر لمؤسستكم مجهز بالمعدات اللازمة.

ولكن على الصعيد المقابل لذلك، فإن إجابات المبحوثين، تظهر أن هناك درجة من استقرار النظام المالي و الإداري و البرامجي للمؤسسات الأعضاء في الشبكة، وكذلك وجود برامج تأهيل وتدريب للكادر البشري، بالإضافة إلى امتلاك هذه المؤسسات قدراً بارزاً من وضوح الاستراتيجيات والأهداف، وان الفقرات (1،3،5،8،12) من جدول (10.4) تبين ذلك، وان هذه الفقرات هي:

* يوجد نظام إداري للمؤسسة.

* يوجد نظام مالي للمؤسسة.

* يوجد لدى المؤسسة برنامج تدريب وتأهيل للكادر العامل لديها.

* يوجد لدى مؤسستكم خطة إستراتيجية واضحة الأهداف.

* يوجد لمؤسستكم مقر مجهز بكامل المعدات اللازمة للعمل والنشاط.

يظهر هذا العرض المتعلق بإجابات المبحوثين الواردة في جدول (10.4)، أن الجوانب المالية والبرنامجية، وإمكانيات التأهيل البشري، والنظم الإدارية، ووضوح الإستراتيجية والأهداف لدى المؤسسات الأعضاء في الشبكة، هي جوانب تطور بناء على قدرات المؤسسات الذاتية، وإمكانياتها وسعيها بشكل فردي، وأما الشبكة فإنها لا تأثير لها، ولا فاعلية على تعزيز أو تطوير تلك الجوانب، ولا تهيئ الظروف والمناخات المنظمة والمؤثرة لدعم هذه الجوانب من قبل الشبكة بشكل مدروس وشامل.

وأما ما يتعلق بخصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول الجوانب المالية والبرنامجية واثار الشبكة عليها، فان الجدول (11.4) يبين ذلك كالتالي:

جدول 11.4: الدلالات الإحصائية الاختيارية وتحليل التباين الأحادي (Anova) و(T-Test) لأثر خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول الجوانب المالية والإدارية.

مستوى الدلالة	نوع الاختبار	الخصائص/ المتغيرات
.730	Oneway Anova	قطاع العمل
.855	Oneway Anova	منطقة العمل
.279	T-Test	وجود لجنة رقابة منتخبة

تشير البيانات الواردة في جدول (11.4)، إن تحليل التباين الأحادي (Anova)، يظهر إن متغير قطاع العمل، وكذلك متغير منطقة العمل، ليس لهما أي تأثير على طبيعة إجاباتهم، إذ جاءت قيمة الدلالة الإحصائية، وتحليل التباين الأحادي اكبر من ($a=0.05$)، كما أن متغير لجنة رقابة منتخبة، ليس له تأثير على إجاباتهم أيضا، حيث أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (T-Test)، هي اكبر من ($a=0.05$)، وبالتالي يمكن قبول الفرضية القائلة:

(لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) في اتجاهات المبحوثين حول وجود علاقة بين الانضمام لعضوية الشبكة، وتعزيز القدرات المالية والإدارية للمؤسسات الأعضاء فيها، تعزى إلى قطاع العمل ومنطقة العمل ووجود لجنة رقابة).

3.3.4. تأثير الشبكة في السياسات العامة والمحافل الدولية والاقليمية والمحلية:

بالنسبة لواقع تأثير الشبكة في السياسات العامة والمحافل الدولية والاقليمية والمحلية، فان إجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المحور، وكما يشير الجدول (12.4)، هي كما يلي:

جدول 12.4: تأثير الشبكة في السياسات العامة والمحافل المختلفة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
1.12307	2.0580	تشعر مؤسساتكم عن دور الشبكة في التأثير في وضع سياسات التمويل وخاصة التمويل الأمريكي المشروط.	1.
1.03519	1.9565	يوجد ارتياح من مؤسساتكم عن دور الشبكة في التأثير في الإصلاح الداخلي الفلسطيني.	2.
.98475	2.3633	مؤسساتكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في قانون الانتخابات العامة والمحلية.	3.
1.17954	1.6957	مؤسساتكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في قانون العقوبات.	4.
1.11144	3.0000	مؤسساتكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في قانون المنظمات الأهلية.	5.
.94769	2.5507	مؤسساتكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في تقارير الشبكة المالية والإدارية.	6.
.94612	1.9565	مؤسساتكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في الخدمات التي تقدمها الشبكة للمؤسسة عندما تواجه المؤسسة مشكلة مع الوزارات المختصة.	7.
1.43010	1.5507	مؤسساتكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في مؤتمر الاسكوا.	8.
1.48923	1.5797	مؤسساتكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي العربي	9.
1.34278	1.3043	مؤسساتكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في تشكيل منتدى اجتماعي عربي.	10.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
1.36232	1.2899	مؤسستكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في منتدى اجتماعي فلسطيني.	11.
1.42562	1.6232	مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي العالمي.	12.
1.46135	1.5072	مؤسستكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاورومتوسطي.	13.
1.48149	1.5072	مؤسستكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي الأوروبي.	14.
1.44610	2.2899	مؤسستكم راضية عن دور الشبكة في التأثير في الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني(GIPP).	15.
.93006	1.8831	المجموع	

تظهر البيانات الواردة في جدول (12.4)، أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بتأثير الشبكة في السياسات العامة، يبلغ (1.88)، حيث أن هذه القيمة تشير إلى وجود تأثيرات مختلفة للشبكة في السياسات والمحافل العامة، ولا سيما القضايا المحلية الفلسطينية، وان الفقرات (7،6،5،3،2،1) من جدول (12.4) تبرز ذلك، وهذه الفقرات هي:

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في وضع سياسات التمويل وخاصة التمويل الأمريكي المشروط .

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في الإصلاح الداخلي الفلسطيني.

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في قانون الانتخابات العامة والمحلية.

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في قانون المنظمات الأهلية.

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في تقارير الشبكة المالية والإدارية.

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في الخدمات التي تقدمها الشبكة للمؤسسة عندما تواجه المؤسسة مشكلة مع الوزارات المختصة.

تبرز هذه الفقرات درجة تأثير الشبكة في السياسات العامة، والقضايا المحلية، ولا سيما القضايا التشريعية والوطنية، وكذلك القضايا المتعلقة بالإصلاح الداخلي، وصياغة القوانين والأنظمة، وان ما يوضح هذا التأثير في السياسات والقضايا الفلسطينية، نشاط الشبكة في العديد من القضايا وتأثيرها فيها، إذ، "عملت الشبكة على ممارسة الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أسفر عن صياغة نظام المنظمات الأهلية الفلسطينية، الذي يعتبر من أفضل القوانين على مستوى الوطن العربي". (رئيس مجلس إدارة اتحاد الجمعيات الخيرية الفلسطينية، آب، 2006، اتصال شخصي).

كما أن الشبكة كان لها تأثير كبير في قضايا وطنية مهمة، مثل:

"إقرار قانون الانتخابات التشريعية بشكله الحديث وهو النظام المختلط بواقع (50%) دوائر، و(50%) قوائم حزبية، والتأثير في إقرار الكوتة النسائية بنسبة(20%) من مجموع المقاعد الانتخابية". (عضو لجنة التنسيق لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، شباط، 2005، اتصال شخصي).

وليس هذا فحسب، بل هناك تأثيرات قوية للشبكة في القضايا الوطنية، إذ:

"هناك اتفاق كامل بين أعضاء الشبكة كافة، في القضايا الوطنية، والقوانين، والعلاقة مع السلطة الوطنية، والنضال ضد الاحتلال، ولا سيما مناهضة ومقاومة الاستيطان وجدار الفصل العنصري وفضح السياسات الإسرائيلية من خلال ورش العمل والاعتصامات والزيارات للدول الأوروبية والعربية لتوضيح ما يترتب على هذه السياسات". (رئيس الحملة الشعبية لمناهضة الجدار، أيلول، 2005، اتصال شخصي).

وان من ابرز القضايا المحلية التي أثرت فيها الشبكة بشكل كبير:

"مناهضة ومقاومة وثيقة التمويل الأمريكي المشروط، وخاصة من خلال إصدار موقف جماعي من قبل كل أعضاء الشبكة، على عدم استقبال أي تمويل مشروط من قبل (USAID)، حيث أن النسبة الكبرى من أعضاء الشبكة يلتزمون بهذا الموقف". (منسق شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، حزيران، 2006، اتصال شخصي).

ولكن بقدر ما للشبكة من تأثير في القضايا المحلية والوطنية، إلا انه لا يوجد للشبكة قدر من التأثير في القضايا والمحافل الإقليمية والدولية، حيث أن الفقرات، (14،13،8،9،10،11،12) من الجدول (12.4) تبرز ذلك، وان هذه الفقرات هي:

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في مؤتمر الاسكوا.

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي العربي

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في تشكيل منتدى اجتماعي عربي.

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في منتدى اجتماعي فلسطيني.

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي العالمي.

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاورومتوسطي.

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي الأوروبي.

تبرز هذه الفقرات ضعف تأثير الشبكة في المؤتمرات الإقليمية والعربية، والعالمية والمتوسطة والأوروبية بشكل عام، ولكن يلاحظ أن للشبكة تأثير في تفعيل الحملة الشعبية العالمية للتعاطف مع الشعب الفلسطيني ومناصرته، حيث أن الشبكة في هذا المجال لها تأثير كبير، وان ألفقره (15) من الجدول (12.4) تظهر ذلك، وهذه الفقرة :

* مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني(GIPP).

إذ أن التأثير في هذا المجال من خلال حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني قد:

"أضافت نوع كبير من التأثير، حيث تم نقل معانات الشعب الفلسطيني، وفضح السياسات الاحتلالية ضد الفلسطينيين، وقد كان الدور الأساسي في هذه الحملة وخلال الشبكة، يتصدر ادارة الإغاثة الطبية"(رئيس مجلس إدارة اتحاد لجان العمل الصحي، نيسان، 2006، اتصال شخصي)

وأما بما يتعلق بخصائص عينة الدراسة، وأثرها على إجابة الباحثين من هذه العينة على فقرات محور تأثير الشبكة في السياسات العامة، فان الجدول (13.4) يبين ذلك على النحو التالي:

جدول 13.4: الدلالات الإحصائية والاختيارية للتباين الأحادي (Anova) و اختبار (T-Test) لأثر متغيرات منطقة العمل وقطاع العمل ووجود لجنة رقابة على الإجابات.

المتغير	نوع الاختبار	مستوى الدلالة
قطاع العمل	Oneway Anova	.223
منطقة العمل	Oneway Anova	.017
وجود لجنة رقابة منتخبة	T-Test	.335

يشير تحليل التباين الأحادي من خلال البيانات الواردة في جدول (13.4)، أن قطاع العمل ليس له تأثير على طبيعة إجابة الباحثين، إذ أن قيمة الدلالة الإحصائية والتباين الأحادي (Anova)، أكبر من ($a=0.05$)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (T-Test) على وجود لجنة رقابة، تظهر عدم وجود تأثير لهذا المتغير على طبيعة إجابة الباحثين، حيث أن قيمة التحليل الإحصائي للاختبار أكبر من ($a=0.05$).

وعليه، فإن الفرضية التي نصها: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) في اتجاهات الباحثين نحو أهمية دور التشبيك في حشد وتجنييد الدعم والتأثير في المستويات المحلية والإقليمية والدولية يعزى لقطاع العمل ومنطقة العمل ووجود لجنة رقابة)، نقبلها من جانب قطاع العمل ووجود لجنة رقابة منتخبة، لأن دلالتها الإحصائية أكبر من ($a=0.05$)، ولكن نرفضها من جانب متغير منطقة العمل، إذ أن الدلالة الإحصائية لمنطقة العمل جاءت قيمتها أقل من ($a=0.05$).

إن تأثير منطقة العمل على درجة تأثير الشبكة في السياسات العامة، والمحافل المختلفة، باعتقاد الباحث، قد يعزى إلى أن المنطقة أو البيئة تتأثر وتتوثر بما فيها من عناصر وعوامل، وبالتالي فإن المنطقة الجغرافية التي تتواجد فيها المؤسسات الأعضاء في الشبكة، وبحكم قانون التأثير والتأثير البيئي، فإنها لا بد وأن تتأثر هذه المؤسسات بعناصر وعوامل ومقومات البيئة التي تتواجد فيها، مثلما قد تؤثر الشبكة في هذه المنطقة.

وكذلك فإن مدى تقبل أو درجة توفر المقومات: الجغرافية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والديموقراطية، وغير ذلك من العوامل الموجودة في منطقة تواجد مؤسسات الشبكة، كل ذلك يؤثر في مدى قدرة الشبكة على النشاط والتأثير أو التأثير بالشكلين: السلبي والايجابي.

وزيادة على ذلك، فإن قلة المعلومات أو حجبها عن العديد من أعضاء الهيئة العامة للشبكة، حول نشاطات ومساهمات الشبكة في المنتديات العربية والأوروبية والدولية، لا يمكن هذه المؤسسات الأعضاء في الشبكة من معرفة دور الشبكة التام وتقييمه بشكل صحيح ، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال المقابلات العديدة التي أجريت خلال إعداد هذه الدراسة.

4.4 خلاصة الفصل الرابع

اشتمل هذا الفصل على عرض مفصل لبيانات الدراسة التي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة، والتي شكلت مجموع الإجابات المعطاة منهم عن الأسئلة الاستقصائية المعطاة منهم، والواردة في الاستبانة الميدانية التي تم من خلالها الحصول على تلك الأجوبة المؤلفة لهذه البيانات التي تناول هذا الفصل عرضها ومناقشتها وتحليلها.

فقد تم تفسير البيانات الرقمية التي اشتملت عليها الجداول الواردة في هذا الفصل، وذلك باستخدام أسلوب التفسير الكمي والكيفي، من أجل توضيح وتفسير الفروقات، والنسب، والتكرارات، والانحرافات المختلفة، وتعليلها بشكل منطقي.

وقد خلص هذا الفصل من خلال عرض البيانات ومناقشتها، إلى العديد من الاستنتاجات والحقائق المنطقية، وكذلك العديد من الملاحظات البحثية، بالإضافة إلى عرض نتائج فحص وقياس الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة، وإن ما يتعلق بهذه الاستنتاجات سيتم عرضه في الفصل اللاحق من هذه الدراسة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 تمهيد

عالجت هذه الدراسة موضوع التشبيك بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية، كأطراف فاعلة ومؤثرة في مجال عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، فقد تناولت هذه الدراسة قضية التشبيك من الجانبين: النظري والتطبيقي، وذلك من خلال الاستقصاء الميداني البحثي الذي اعتمدت عليه الدراسة.

فمن خلال إعداد هذه الدراسة وانجازها، لقد تبلور لدى الباحثة العديد من الاستنتاجات المتعلقة بسياسات التشبيك، وخاصة ما يتعلق بشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، كونها موضوع بحث وإجراء هذه الدراسة، ولذلك فإن هذا الفصل يعرض أهم هذه الاستنتاجات التي خلصت إليها الباحثة، كما انه يعرض لأهم التوصيات التي توصي بها هذه الدراسة.

إن هذه الاستنتاجات والتوصيات الخاتمة لهذه الدراسة، يعرضها هذا الفصل على النحو التالي:

2.5 الاستنتاجات

* إن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ينشر نشاطها بشكل بارز في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما نشاطها منطقة القدس محدود وقليل.

* إن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، تتبنى اشتراطات كثيرة على المنظمات التي تنتسب إليها، أو ترغب في الانضمام إليها.

* إن القطاع الذكري سمة غالبية على الهيئات القيادية والإدارية المختلفة للشبكة، وللمؤسسات الأعضاء فيها.

* إن النهج الديمقراطي، هو النهج البارز والمتبع لدى أعضاء الشبكة في اختيار، وإفراز اللجان، والقيادات الإدارية لهذه المؤسسات.

* لا تعمل الشبكة على توفير مصادر التمويل الأزم لأعضائها من المؤسسات الأهلية بشكل فاعل ومنظم وشامل.

* لا توفر الشبكة بشكل منظم وفعال وشامل شبكة علاقات خارجية لأعضائها.

* إن الشبكة هي إطار تشاوري وتنسيقي، وليس إطار اتحادي، ولا تكتسب قراراتها صفة الإلزام للمؤسسات الأعضاء فيها.

* هناك قطاع صغير من المؤسسات الأعضاء في الشبكة قد استفادة مالياً وخارجياً، وعززت نفوذها من خلال عضويتها في الشبكة، بينما النسبة الكبيرة من المؤسسات الأعضاء في الشبكة لم تستفد من خلال انتمائها للشبكة، ولا سيما المؤسسات الصغيرة.

* لا يتوفر لدى الشبكة إستراتيجية واضحة وقوية تمكنها من التأثير الفعال على الجوانب التنظيمية، والإدارية لأعضائها من المؤسسات الأهلية، فهي لا تأثير لها على هذه الجوانب المذكورة لدى أعضائها.

* لا يوجد لدى الشبكة نظام إعلامي ودعائي فعال يمكن من خلال تعزيز ونشر أفكار و استراتيجيات ومفاهيم الأعضاء، من اجل التعريف بهم لدى المحافل الإقليمية والدولية، للمجتمع المحلي.

* للشبكة تأثير واضح في قضايا: تعزيز الديمقراطية، والتشريعية المتعلقة بالنظم والقوانين المحلية.

* ليس للشبكة تأثيراً فاعلاً في السياسات الدولية، والمحافل المختلفة.

3.5 التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي خلص بها الباحث، من خلال إجراء هذه الدراسة، فإنه يقترح التوصيات التالية:-

* اقترح وضع إستراتيجية عمل خاصة، وواضحة، ومنظمة، من اجل تعزيز نشاط الشبكة، وتكثيف برامجها، وفرض وجودها ونشاطها داخل حدود القدس الشريف.

* اقترح إعادة صياغة الهيكل التنظيمي، والنظام الإداري للشبكة، وذلك بشكل مهني سليم يمكن الشبكة من إصدار القرارات الملزمة لأعضائها، وذلك بهدف توحيد السياسات الإستراتيجية حيال القضايا المركزية المختلفة، بحيث يكون الالتزام بهذه الاستراتيجيات من قبل الأعضاء جبرياً لا طوعياً.

* اقترح على الشبكة أن تعمل على تنظيم العلاقات الخارجية المختلفة في كل المناحي:المالية، والثقافية، والإعلامية، وذلك ليستفيد كل الأعضاء فيها من هذه الإمكانيات، بشكل عادل، لتحقيق الشمولية والعدل في التطور والنمو والتأثير لكل الأعضاء، دون تمييز أو تباين.

* اقترح أن تقوم الشبكة بمراجعة شروط العضوية، والإجراءات الفنية المتعلقة بها، بحيث تصبح هذه الشروط قابلة لتمكين كل المنظمات الأهلية الفلسطينية من الانضمام إلى هذه الشبكة، وذلك لتشكيل جبهة عريضة من التأثير الفاعل والجماعي لمنظمات المجتمع الفلسطيني.

* اقترح على الشبكة أن تنظم دورات وبرامج تأهيل في مجالات القيادة المدنية والإدارة المجتمعية لكل أفراد القيادات الإدارية لأعضائها، من اجل رفع مستوى الوعي الإداري والثقافة المهنية لهم، من اجل تمكينهم من رفع مستوى العمل الأهلي الفلسطيني، و رفع درجة الوعي المجتمعي للعمل الأهلي.

* اقترح على الشبكة، أن تعمل على تنظيم الوفود، واختيار المندوبين الذين يمثلونها، لدى المحافظ الدولية، والإقليمية، والمحلية المختلفة وذلك بشكل دوري ومنظم، حتى يتسنى لكل أعضاء الشبكة القيام لهذا الدور بشكل شامل وعادل، ودون أي استثناء أو تهميش لأي من المؤسسات الأعضاء في الشبكة.

* اقترح على الشبكة، أن تعمل على إنشاء معهد تدريب، أو أكاديمية متخصصة، تختص بعلوم المنظمات المدنية، و بأنماط وأساليب العمل الأهلي وسبل إدارته وتنفيذه، من اجل رفد المجتمع الفلسطيني بقيادات مهنية متخصصة، تستطيع أن ترتق بالعمل الأهلي، وتكون قادرة على التأثير الفعلي في القطاعات المجتمعية الفلسطينية، بشكل يمكن المؤسسات الأهلية من المشاركة الحقيقية في توجيه السياسات الشعبية، والرسمية، والذاتية، نحو قضايا الوطن بشكل فاعل وبناء.

* اقترح على الشبكة تأسيس مركز إعلامي ودعائي، بحيث يتولى هذا المركز مهام عقد الندوات، وورش العمل، وتنظيم المحاضرات التي تتناول أسس ومفاهيم وقضايا العمل الأهلي، وتكثيف تنفيذ هذه الندوات والمحاضرات بين قطاعات المجتمع الفلسطيني المختلفة، وفي كل المحافظات، من اجل رفع مستوى الثقافة المجتمعية بمفاهيم ومبادئ العمل الأهلي، وخلق حالة من الوضوح والانسجام بين مؤسسات العمل الأهلي والفئات المختلفة من الشعب الفلسطيني.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

* القرآن الكريم

1 أبو غوش، أ. (2005): "التممية بين رومانسية الشعار واستحقاق الممارسة". الوقائع الحركية، 7 ، ص ص 25-26.

2 الأشرم، م. (1980): محاضرات في المجتمع الريفي، الطبعة الأولى. منشورات جامعة حلب، سوريا.

3 أبو الرب، أ. (2006): المشاريع الصغيرة في محافظة جنين. جامعة القدس، القدس. (رسالة ماجستير غير منشورة).

4 استانبولي، د. (2004): منظمات المجتمع المدني. جامعة القدس ، فلسطين (دراسة غير منشورة) .

5 ابراش، أ. (2006): المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة. (<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/6/page4.html> 12/10/2006)

6 ابن منظور. ((ب.ت)): لسان العرب ، ط1، ج10. دار صادر ، (ب.ت) بيروت . 15جزء .

7 اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة شمال الضفة الغربية (2005): النظام الداخلي (http://www.itihad_ucs.org/pages/about7.htm، 15.08.2005)

8 الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية (2000): النظام الأساسي. الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية ، القدس .

- 9 بشارة، ع. (1996): مساهمة في نقد المجتمع المدني. الطبعة الأولى ، مؤسسة مواطن ، رام الله .
- 10 الجابري، م. (يناير ، 1993): "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي". مجلة المستقبل العربي ، 167.
- 11 جرادات، م. (2006): دور الشرطة الفلسطينية في توفير المناخ التنموي في محافظة جنين. جامعة القدس. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 12 حلبي، ز. (2004): المجتمع المدني العربي . تقييم التأويلات وتعيين التحديات. (http://www.boell_meo.org2005/10/5)
- 13 حوشيه، أ. (2005): القانون وأثره في التنمية المستدامة. في : ج . حبش . دراسات في التنمية (ص ص 133.111) . الإغاثة الزراعية الفلسطينية ، رام الله .
- 14 حبش، ج. (2005): مقارنة بين شبكات المنظمات الأهلية الفلسطينية. (دراسة غير منشورة) .
- 15 خلدون، أ. (1406): كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، ط 1 ، ج1، دار الكتب العلمية، 1992. 7 أجزاء.
- 16 الدجاني، م. (1998): الديمقراطية والتعددية السياسية، الطبعة الأولى. مؤسسة امرزيان للطباعة والتصوير الفني ، القدس .
- 17 دار المشرق. (1998): المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة الرابعة والعشرون . ن. دار المشرق ، بيروت .
- 18 دمج، ع. (2006): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأثره على التنمية الريفية المحلية في فلسطين من (1994 . 2006) (حالة دراسية . محافظة جنين). جامعة القدس ، فلسطين . (رسالة ماجستير غير منشورة) .
- 19 ردايدة، ش.(2006): التخطيط الاستراتيجي في الحكم المحلي الفلسطيني/ حالة دراسية الضفة الغربية، جامعة القدس.(رسالة ماجستير غير منشورة).

20 شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (1997): التقرير السنوي 1997، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، رام الله.

21 شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (1995): البنية الهيكلية.
(http://www.pngo.net/by_laws.htm.21.10.2006)

22 شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية الفلسطينية (2006): رسالة الشبكة.
(<http://www.pengonorg/arabic/about.htm 12006/10/28>)

23 عبد الهادي، ع. (1997): "المنظمات الأهلية الفلسطينية وإدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية" . شؤون تنمية ، 3 ص ص 90.76 .

24 عبد الهادي، ع (2004) رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، الطبعة الأولى. مركز بيسان للبحوث والإنماء ، رام الله .

25 عودة، أ، ملكاوي، ف. (1992): اساسيات البحث العلمي: عناصر البحث ومناهجة، الطبعة الثانية، مكتب كتانه. الاردن.

26 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004) مسح عمالة الأطفال. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.

27 قانون الجمعيات لسنة (1980): قانون معدل من قبل رئيس دولة إسرائيل إسحاق نافون، ورئيس الحكومة / مناحم بيغن، ووزير الداخلية / يوسف بورغ.

28 قانون رقم (1) لسنة (2000): بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. الطبعة الأولى ، رام الله .

29 القدس (2006): جريدة القدس، عدد (13253). 11/7/2006. ص1

30 كليبر، د، مكلرن، ك، بيسون، ر، (2002): القبض على النمر من ذيله، ترجمة. د . عادل ح . يحيى . جمعية التنمية الزراعية " الإغاثة الزراعية " ، رام الله .

31 كياي، ع. (محرر). (1989): موسوعة السياسة، ط2، ج1، ح، دار الشفق، 1989 كفر قرع. 7 أجزاء.

32 لبنان، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (2006): ندوة حول التشبيك والشراكة بين المنظمات الأهلية اللبنانية، OMSAR، لبنان.

(<http://ms:b.omsar.org.gov.lb/cultures.htm12/10/2006>)

33 الموسوعة الفلسطينية (1984): "الحركة النسائية". الطبعة الأولى، دمشق.

34 مركز دراسات الوحدة العربية (1989): الاقتصاد الفلسطيني . تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

35 مركز بيسان للبحوث والإنماء (1993): تقديم لدليل المؤسسات النسوية الفلسطينية . الطبعة الأولى ، مركز بيسان للبحوث والإنماء ، رام الله.

36 مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (1999): المدنيات. الطبعة الثانية . مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. نابلس.

37 المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية (2000): وقائع مؤتمر طولكرم خضراء ... حق ومسؤولية، الطبعة الأولى. المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية ، القدس.

38 المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية (2001): عشر سنوات من العمل على تعزيز المجتمع المدني والديمقراطي في فلسطين . التقرير السنوي العام 2001، الطبعة الأولى. المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية ، القدس.

39 مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1990): فلسطين . تاريخها وقضيتها. الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس.

40 مؤسسة شفق (2006): التشبيك الصيغة الأمثل لمنظماتنا الفيلية. العراق . (<http://www.shafaaq.com/paper>، 4.10.2006)

41 منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين (2000): التأقلم مع التغيير . دراسة لأربع منظمات أهلية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. الطبعة الأولى ، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، القدس .

42 منتدى الفكر والحوار (2005) : المنظمات غير الحكومية . نعم للقانون لا للخوف .
(<http://www.fateh.net/public/newsletter/17/2/2005>)

43 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) (2001): تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الطبعة الأولى. ماس ، رام الله .

44 معهد الأبحاث التطبيقية . أريج (2006): قسم الخرائط، بيت لحم. فلسطين.

45 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2005): نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، الطبعة الأولى. ماس ، رام الله .

46 محاميد، خ (2007) قياس مدى تطبيق مبادئ منظمة العمل الدولية على الحركة العمالية الفلسطينية. جامعة القدس، القدس. (رسالة ماجستير غير منشورة)

47 مصري، س. (1998): تمويل وتطبيق. الطبعة الثانية ، دار الكاتب ، القدس .

48 النمر، أ. (1975): تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ط 2 ، ج3 . مطبعة جمعية المطابع التعاونية ، 1975 نابلس ، 4 أجزاء .

49 نخلة، خ. (2004): أسطورة التنمية في فلسطين، الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات المقدسية ، رام الله .

50 هلال، ج. (2006): حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، بيروت. تشرين أول 2004 .
(<http://www.boell-meo.org/ar/web/219.htm12006/5/10>)

51 الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية (2000): النظام الأساسي للهيئة الوطنية الأهلية الفلسطينية، رام الله.

52 الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية(2006 . أ).
(<http://www.pnin.org.htm.25.10.2006>)

53 الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية(2006 . ب).
(<http://www.pnin.org.htm.25.10.2006>)

54 سالم، و. (1999): تاريخ العمل التطوعي في فلسطين. مركز بيسان للبحوث ، رام الله . (ورقة غير منشورة) .

55 وحدة البحوث البرلمانية (2002): وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية العامة، الطبعة الأولى. وحدة البحوث البرلمانية ، رام الله .

56 نص مشروع الشرق الأوسط الكبير: (2006) CNN
(<http://arabic.cnn.com.10.12.2006>)

المقابلات

57 رئيس شبكة الإفراض الفلسطينية (تموز2006): طرق التمويل. اتصال شخصي

58 رئيس شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية (أب2006): حماية النظام البيئي. اتصال شخصي.

59 رئيس مجلس إدارة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (حزيران2006): تأسيس الشبكة. اتصال شخصي.

60 رئيس مجلس إدارة اتحاد الجمعيات الخيرية الفلسطينية (تشرين أول 2006): مجالات النشاط. اتصال شخصي.

61 رئيس مجلس إدارة اتحاد لجان العمل الصحي (نيسان2006): تأثير الشبكة. اتصال شخصي.

62 رئيس مجلس إدارة لجان الإغاثة الطبية (تشرين ثاني 2005): الهيكل التنظيمي للشبكة. اتصال شخصي.

63 رئيس الحملة الشعبية لناهضة الجدار (أيلول 2005): تأثيرات محلية. اتصال شخصي.

64 عضو لجنة التنسيق لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (شباط 2005). الأهداف. اتصال شخصي.

65 المدير المالي لمؤسسة فاتن للإقراض (كانون ثاني 2005): القنوات المالية. اتصال شخصي.

66 وكيل وزارة شؤون المنظمات الأهلية الفلسطينية (تشرين ثاني 2006): إجراءات اعتماد الشبكات. اتصال شخصي.

الملاحق

ملحق رقم (1)

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((استبانة بحثية))

الإخوة مدراء المنظمات الأهلية الأعضاء في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
تحية وبعد:

نضع بين أيديكم استبانة بحثية لإجراء دراسة عن (أثر التشبيك على السياسات التنموية وانعكاساته على المؤسسات المشاركة / حالة دراسية. شبكة المنظمات الأهلية) ، علماً أن هذه الدراسة هي دراسة علمية بحثية، لذا نرجو التكرم بالإجابة عن جميع فقرات هذه الاستبانة بدقة وموضوعية، حيث أن إجاباتكم ستحاط بالسرية العلمية التامة، ولكم حسن الشكر والتقدير على تعاونكم معنا.

القسم الأول : معلومات عامة عن المؤسسة

● يرجى كتابة الإجابة في السطور المنقطة

1. * اسم المؤسسة.....
- * . الوصف الوظيفي لمعبيء البيانات.....
2. سنة التأسيس.....
3. جهة التسجيل (الوزارة / الهيئة الحكومية).....
4. قطاع العمل.....
5. منطقة العمل.....
6. عدد أعضاء الهيئة العامة: أ . إناث(.....) ب . ذكور (.....)
7. عدد أعضاء الهيئة الإدارية: أ . إناث(.....) ب . ذكور (.....)
8. هل يوجد لجنة رقابة منتخبة: أ . نعم ب . لا

القسم الثاني: أسئلة عامة.

1- إن سبب انضمامكم إلى إحدى شبكات المنظمات الأهلية الفلسطينية هو:-

1. حماية من السلطة 2. بناء قدرات 3. تأثير في السياسات

4. الحصول على تمويل 5. التشبيك 6. غير ذلك

2 هل يصلكم ملاحظات حول مدى اكتمال شروط عضويتكم للشبكة بعد تقديمكم طلب الانضمام لها . أ. نعم ب. لا

3- هل الهيئة الإدارية منتخبة: أ. نعم ب. لا

القسم الثالث/ التشبيك والعلاقات المختلفة.

* ضع إشارة (x) في المربع المناسب من الخيارات التالية:-

1. إن الجهات الخارجية التي تعرفت عليها مؤسستكم من خلال الشبكة يبلغ عددها:-

1. أكثر من خمسة
2. من 4
3. مشروع واحد فقط
4. صفر

2. إن مؤسستكم قد تعرفت على ممولين يبلغ عددهم:-

1. أكثر من خمسة
2. من 4
3. ممول واحد فقط
4. صفر

3. إن عدد المرات التي قامت بها مؤسستكم بتمثيل الشبكة في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية هو:-

1. أكثر من خمسة
2. أربع مرات
3. مره واحدة فقط
4. صفر

القسم الرابع:- ضع إشارة (x) أمام ما تراه مناسباً من الخيارات أدناه:

الرقم	محور الفقرات:-	موافق بشدة	موافق	لا أوافق بشدة
1.	يوجد رؤية واضحة متفق عليها لدى الهيئة الإدارية والهيئة العامة والقيادات في المؤسسة			
2.	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في بلورة رؤية واضحة متفق عليها لهذه المؤسسة			
3.	يوجد اجتماعات دورية للهيئة العامة للمؤسسة			
4.	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في المحافظة على دورية اجتماعات الهيئة العامة			
5.	يتم إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية للهيئة الإدارية في المؤسسة			
6.	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية عالياً في تفعيل إجراء الانتخابات الديمقراطية في مؤسستكم			
7.	ترسل الشبكة من يمثلها لحضور اجتماعات الهيئة العامة للمؤسسة بشكل دائم			
8.	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في المحافظة على دورية اجتماعات الهيئة الإدارية للمؤسسة			
9.	تقدم المؤسسة تقارير إدارية ومالية مدققة سنوياً			
10.	تمارس الهيئة الإدارية كامل صلاحياتها حسب القانون، بما في ذلك توقيع المستندات المالية			
11.	ترسل الشبكة من طرفها من يقوم بمراجعة التقارير المالية والإدارية للمؤسسة			

القسم الخامس: ضع إشارة (x) أمام ما تراه مناسباً من الخيارات أدناه:

الرقم	محور الفقرات:- الجوانب المالية والإدارية والبرنامجية للمؤسسة	موافق بشدة	موافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	يوجد نظام إداري للمؤسسة				
2.	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية عالياً في إيجاد نظام إداري للمؤسسة				
3.	يوجد نظام مالي للمؤسسة				
4.	ساهمت شبكة الأهلية عالياً في إيجاد نظام مالي للمؤسسة				
5.	يوجد لدى المؤسسة برنامج تدريب وتأهيل للكادر العامل لديها				
6.	شاركت مؤسستكم في ثلاث فعاليات نظمتها شبكة المنظمات في قضايا إدارية ومالية مختلفة				
7.	كانت البرامج التدريبية المقدمة من خلال الشبكة ملائمة لاحتياجات مؤسستكم				
8.	يوجد لدى مؤسستكم خطة إستراتيجية واضحة الأهداف				
9.	ساهمت الشبكة عالياً في إيجاد خطة إستراتيجية واضحة للمؤسسة				
10.	يوجد لدى مؤسستكم أدلة إجراءات للبرامج والمشاريع الرئيسية				
11.	ساهمت الشبكة عالياً في إيجاد أدلة إجراءات مؤسستكم				
12.	يوجد لمؤسستكم مقر مجهز بكامل المعدات اللازمة للعمل والنشاط				
13.	ساهمت الشبكة عالياً في توفير مقر لمؤسستكم مجهز بالمعدات اللازمة				

القسم السادس: ضع إشارة (x) أمام ما تراه مناسباً من الخيارات التالية:

الرقم	محور فقرات: التأثير في السياسات العامة	عالي	جيد	متوسط	غير مُرَض
1.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في وضع سياسات التمويل وخاصة التمويل الأمريكي المشروط				
2.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في الإصلاح الداخلي الفلسطيني				
3.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في قانون الانتخابات العامة والمحلية				
4.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في قانون العقوبات.				
5.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في قانون المنظمات الأهلية.				
6.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في تقارير الشبكة المالية والإدارية.				
7.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في الخدمات التي تقدمها الشبكة للمؤسسة عندما تواجه المؤسسة مشكلة مع الوزارات المختصة.				
8.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في مؤتمر الاسكوا.				
9.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي العربي.				
10.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في تشكيل منتدى اجتماعي عربي.				
11.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في منتدى اجتماعي فلسطيني.				
12.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي العالمي.				
13.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاورومتوسطي.				
14.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي الأوروبي.				
15.	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني(GIPP).				

ملحق رقم (2)

أسئلة المقابلات:

1. هل هناك شروط معينة وواضحة يجب انطباقها على المؤسسات المنضمة أو التي تريد الانضمام إلى الشبكة؟
2. ما هي أهم القضايا التي كان للشبكة تأثير كبير فيها؟
3. ما هي أهم الأهداف التي تسعى الشبكة إلى تحقيقها؟
4. ما هي طبيعة العلاقة بين اللجنة التنسيقية وأعضاء الهيئة العامة للشبكة؟
5. ما هي مبررات الشبكة في التشديد على شروط العضوية؟
6. ما هي دوافع إنشاء شبكة المنظمات الأهلية؟
7. ما هي أهم القضايا المحلية التي تهتم بها الشبكة؟
8. ما هي سلطات الشبكة على أعضائها؟
9. ما هي التوجهات التنموية العامة التي تهدف الشبكة إلى التأثير فيها؟
10. هل هناك تنسيق أو تشاور بين الشبكة وبين الشبكات والاتحادات الفلسطينية الأخرى؟
11. هل هناك تناغم بين النظريات والخطط وبين الممارسة الواقعية لإدارة الشبكة؟
12. ما هي مصادر تمويل الشبكة؟
13. ما هي طبيعة ومكونات الهيكل التنظيمي والإداري للشبكة؟
14. ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف في الشبكة حسب اعتقادكم؟
15. هل لديكم اقتراحات وملاحظات؟

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة تحكيم استبانة

حضرة السيد: المحترم.

تحية وبعد:-

الموضوع: تحكيم استبانة بحثية.

أرجو التكرم بالموافقة على قبولكم تحكيم استبانة ميدانية مع الأساتذة الأفاضل:

1. د. محمد قهوجي

2. د. ثمين هيجاوي

3. د. سائد جاسر

4. مدقق لغوي/ أ. جمال حبش

5. السيد: شوكت صرصور

ولكم جزيل الشكر والتقدير

ملحق رقم (4)

التحليل الإحصائي

النسبة	العدد	القسم الأول . المتغيرات
		قطاع العمل
21.7	15	1 الديمقراطية وحقوق الإنسان
15.9	11	2 التربية والتعليم والأبحاث والدراسات
14.5	10	3 الصحة والصحة النفسية
15.9	11	4 الأطفال والمرأة والشباب
31.9	22	5 تنمية اجتماعية واقتصادية
		القسم الثاني . أسئلة عامة
	---	سبب انضمامكم إلى إحدى شبكات المنظمات الأهلية الفلسطينية
	---	1. حماية من السلطة
1.5	1	2. بناء قدرات
---	---	3. تأثير في السياسات
23.5	16	4. الحصول على تمويل
1.5	1	5. التشبيك
1.5	1	6 (1 + 2)
10.3	7	7 (2 + 3)
27.9	19	8 (2 + 5)
2.9	2	9 (1+3+5)
20.6	14	10 (2+3+5)
1.5	1	11 (2+4+5)
1.5	1	12 (3+4+5)
		هل يصلكم ملاحظات حول مدى اكتمال شروط عضويتكم للشبكة بعد تقديمكم طلب الانضمام لها .
67.2	41	1 نعم
32.8	20	2 لا
		عدد أعضاء الهيئة العامة:
		1 إناث 29.3 المتوسط الحسابي
		2 ذكور 21.8 المتوسط الحسابي
		عدد أعضاء الهيئة الإدارية:
		1 إناث 4.1 المتوسط الحسابي
		2 ذكور 20.3 المتوسط الحسابي

هل الهيئة الإدارية منتخبة:	65	95.6
1 نعم	3	4.4
2 لا		
هل يوجد لجنة رقابة منتخبة:	37	56.1
1 نعم	29	43.9
2 لا		

الرقم	القسم الثالث: التشبيك والعلاقات المختلفة . الفقرة	العدد	النسبة
1	إن الجهات الخارجية التي تعرفت عليها مؤسستكم من خلال الشبكة يبلغ عددها:- 1. أكثر من خمسة 2. من 4.2 3. مشروع واحد فقط 4. صفر	21	32.3
		11	16.9
		6	9.2
		27	41.5
2	إن مؤسستكم قد تعرفت على ممولين يبلغ عددهم:- 1. أكثر من خمسة 2. من 4.2 3. ممول واحد فقط 4. صفر	10	15.2
		5	7.6
		10	15.2
		41	62.1
3	إن عدد المرات التي قامت بها مؤسستكم بتمثيل الشبكة في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية هو:- 1. أكثر من خمسة 2. أربع مرات 3. مره واحدة فقط 4. صفر	14	21.5
		9	13.8
		13	20.0
		29	44.6

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القسم الرابع الواقع التنظيمي والإداري للمؤسسة واثـر التشبيك عليها	الرقم
.16899	1.9710	يوجد رؤية واضحة متفق عليها لدى الهيئة الإدارية والهيئة العامة والقيادات في المؤسسة	01
.45092	1.1304	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في بلورة رؤية واضحة متفق عليها لهذه المؤسسة	02
.26115	1.9275	يوجد اجتماعات دورية للهيئة العامة للمؤسسة	03
.41601	1.0580	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في المحافظة على دورية اجتماعات الهيئة العامة	04
.29125	1.9420	يتم إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية للهيئة الإدارية في المؤسسة	05
.42513	1.1014	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية عالياً في تفعيل إجراء الانتخابات الديمقراطية في مؤسستكم	06
.43991	1.2029	ترسل الشبكة من يمثلها لحضور اجتماعات الهيئة العامة للمؤسسة بشكل دائم	07
.34916	1.1014	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية في المحافظة على دورية اجتماعات الهيئة الإدارية للمؤسسة	08
.00000	2.0000	تقدم المؤسسة تقارير إدارية ومالية مدققة سنوياً	09
.23540	1.9420	تمارس الهيئة الإدارية كامل صلاحياتها حسب القانون، بما في ذلك توقيع المستندات المالية	10
.43991	1.2029	ترسل الشبكة من طرفها من يقوم بمراجعة التقارير المالية والإدارية للمؤسسة	11
.17179	1.5072	المجموع	

الرقم	القسم الخامس: الجوانب المالية والإدارية والبرنامجية للمؤسسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يوجد نظام إداري للمؤسسة	1.9565	.20543
02	ساهمت شبكة المنظمات الأهلية عالياً في إيجاد نظام إداري للمؤسسة	1.1449	.42962
03	يوجد نظام مالي للمؤسسة	1.9420	.23540
04	ساهمت شبكة الأهلية عالياً في إيجاد نظام مالي للمؤسسة	1.1739	.48375
05	يوجد لدى المؤسسة برنامج تدريب وتأهيل للكادر العامل لديها	1.8551	.35461
06	شاركت مؤسستكم في ثلاث فعاليات نظمتها شبكة المنظمات في قضايا إدارية ومالية مختلفة	1.5652	.58103
07	كانت البرامج التدريبية المقدمة من خلال الشبكة ملائمة لاحتياجات مؤسستكم	1.8986	1.05920
08	يوجد لدى مؤسستكم خطة إستراتيجية واضحة الأهداف	1.9130	.28384
09	ساهمت الشبكة عالياً في إيجاد خطة إستراتيجية واضحة للمؤسسة	1.0870	.47710
10	يوجد لدى مؤسستكم أدلة إجراءات للبرامج والمشاريع الرئيسية	1.6232	.68817
11	ساهمت الشبكة عالياً في إيجاد أدلة إجراءات مؤسستكم	.9130	.56201
12	يوجد لمؤسستكم مقر مجهز بكامل المعدات اللازمة للعمل والنشاط	1.8696	.48243
13	ساهمت الشبكة عالياً في توفير مقر لمؤسستكم مجهز بالمعدات اللازمة	.9710	.29561
	المجموع	1.5318	.22648

القسم السادس

الرقم	التأثير في السياسات العامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في وضع سياسات التمويل وخاصة التمويل الأمريكي المشروط .	2.0580	1.12307
02	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في الإصلاح الداخلي الفلسطيني.	1.9565	1.03519
03	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في قانون الانتخابات العامة والمحلية.	2.3623	.98475
04	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في قانون العقوبات.	1.6957	1.17954
05	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في قانون المنظمات الأهلية.	3.0000	1.11144
06	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في تقارير الشبكة المالية والإدارية.	2.5507	.94769
07	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في الخدمات التي تقدمها الشبكة للمؤسسة عندما تواجه المؤسسة مشكلة مع الوزارات المختصة.	1.9565	.94612
08	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في مؤتمر الاسكوا.	1.5507	1.43010
09	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي العربي	1.5797	1.48923
10	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في تشكيل منتدى اجتماعي عربي.	1.3043	1.34278
11	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في منتدى اجتماعي فلسطيني.	1.2899	1.36232
12	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي العالمي.	1.6232	1.42562
13	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاورومتوسطي.	1.5217	1.46135
14	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في المنتدى الاجتماعي الأوروبي.	1.5072	1.48149
15	مدى رضا مؤسستكم عن دور الشبكة في التأثير في الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني (GIPP).	2.2899	1.44610
	المجموع	1.8831	.93006

الفرضيات

الواقع التنظيمي والإداري للمؤسسة واثر التشبيك عليها

مستوى الدلالة	قيمة F/T	نوع الاختبار	المتغير
.339	1.154	Oneway Anova	قطاع العمل
.855	.072	Oneway Anova	منطقة العمل
.409	.853	T-Test	وجود لجنة رقابة منتخبة

الجوانب المالية والإدارية والبرنامجية للمؤسسة

مستوى الدلالة	قيمة F/T	نوع الاختبار	المتغير
.730	.508	Oneway Anova	قطاع العمل
.855	.258	Oneway Anova	منطقة العمل
.279	.693	T-Test	وجود لجنة رقابة منتخبة

التأثير في السياسات العامة

مستوى الدلالة	قيمة F/T	نوع الاختبار	المتغير
.223	1.467	Oneway Anova	قطاع العمل
.017	3.655	Oneway Anova	منطقة العمل
.335	1.220	T-Test	وجود لجنة رقابة منتخبة

فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول	الرقم
58	عناصر مجتمع الدراسة	1.3	.1
64	مجالات نشاط عينة الدراسة	2.3	.2
65	مناطق نشاط عينة الدراسة	3.3	.3
66	توزيع أفراد الهيئات الإدارية حسب النوع الاجتماعي	4.3	.4
67	توزيع أسئلة الاستبانة وفقراتها	5.3	.5
72	مجالات رعاية الشبكة لأعضائها	1.4	.6
73	مدى اهتمام الشبكة بالإجراءات الفنية المتعلقة بانضمام المؤسسات إليها	2.4	.7
75	طرق إفراز اللجان القيادية الإدارية للمؤسسات الأعضاء في الشبكة	3.4	.8
76	لجان الرقابة المنتخبة لدى المؤسسات الأعضاء في الشبكة	4.4	.9
77	دور الشبكة في تطوير العلاقات الخارجية لأعضائها	5.4	.10
79	دور الشبكة الفلسطينية في توفير قنوات اتصال مالية لأعضائها	6.4	.11
80	مدى تمثيل أعضاء الشبكة للشبكة في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية	7.4	.12
82	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات الواقع التنظيمي والإداري لأعضاء الشبكة واثر التشبيك عليها	8.4	.13
84	الدلالات الإحصائية والاختيارية وتحليل التباين الأحادي (Anova) و (T-Test) لأثر خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول الواقع الإداري واثر الشبكة على ذلك	9.4	.14
85	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الجوانب المالية والبرنامجية	10.4	.15
87	الدلالات الإحصائية والاختيارية وتحليل التباين الأحادي (Anova) و (T-Test) لأثر خصائص المبحوثين على إجاباتهم حول الجوانب المالية البرنامجي	11.4	.16
88	مدى تأثير الشبكة في السياسات العامة	12.4	.17
92	الدلالات الإحصائية والاختيارية للتباين الأحادي (Anova) و (T-Test) لأثر متغيرات منطقة العمل وقطاع العمل ووجود لجنة رقابة على الإجابات	13.4	.18

فهرس الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق	الرقم
105	الاستبانة الميدانية المتعلقة بالدراسة	(1)	.1
111	أسئلة المقابلات	(2)	.2
112	رسالة تحكيم الاستبانة الميدانية المتعلقة بالدراسة	(3)	.3
113	التحليل الإحصائي	(4)	.4

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
-	الغلاف الداخلي	.1
-	العنوان	.2
-	الإجازة	.3
-	الإهداء	.4
أ	إقرار	.5
ب	شكر وتقدير	.6
ج	التعريفات	.7
هـ	المختصرات	.8
و	الملخص بالعربية	.9
ح	الملخص بالانجليزية	.10
(1-12)	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها	
1	مقدمة	1.1
5	مشكلة الدراسة	2.1
6	مبررات الدراسة	3.1
7	هدف الدراسة	4.1
7	أسئلة الدراسة	5.1
8	فرضيات الدراسة	6.1
9	أهمية الدراسة	7.1
9	منهجية الدراسة	8.1
11	محددات الدراسة	9.1
12	خلاصة الفصل الأول	10.1
(13-54)	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
13	بداية المجتمع المدني	1.2
13	منظمات المجتمع المدني	2.2
16	مقومات المجتمع المدني ومميزاته	3.2
18	دور منظمات المجتمع المدني في فلسطين	4.2
25	التشبيك بين منظمات المجتمع المدني	5.2

25	مفهوم التشبيك	1.5.2
26	أهمية التشبيك ومقوماته	2.5.2
29	التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني	6.2
31	نماذج من الشبكات الفلسطينية	7.2
32	الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية	1.7.2
35	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	2.7.2
37	الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية	3.7.2
39	شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية	4.7.2
40	نموذج مقارنة	8.2
47	دراسات سابقة	9.2
52	دراسة نقدية للأدبيات السابقة	10.2
53	خلاصة الفصل الثاني	11.2
(55-69)	الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
55	تمهيد	1.3
55	منهجية الدراسة	2.3
56	منطقة الدراسة	3.3
57	مجتمع الدراسة	4.3
63	عينة الدراسة	5.3
64	خصائص عينة الدراسة	1.5.3
67	أداة الدراسة	6.3
68	صدق الأداة	7.3
68	ثبات الأداة	8.3
68	إجراءات تطبيق الدراسة	9.3
68	معالجة بيانات الدراسة	10.3
69	خلاصة الفصل الثالث	11.3
(70-92)	الفصل الرابع: عرض وتحليل: نتائج تحليل الدراسة	
70	تمهيد	1.4
70	عرض وتحليل أسئلة الدراسة	2.4
71	تحليل إجابة سؤال رقم (1)	1.2.4
72	تحليل إجابة سؤال رقم (2)	2.2.4
74	تحليل إجابة سؤال رقم (3)	3.2.4

75	تحليل إجابة سؤال رقم (4)	4.2.4
76	تحليل إجابة سؤال رقم (5)	5.2.4
78	تحليل إجابة سؤال رقم (6)	6.2.4
79	تحليل إجابة السؤال رقم (7)	7.2.4
80	عرض نتائج تحليل الفرضيات	3.4
80	الفرضية الأولى	1.3.4
84	الفرضية الثانية	2.3.4
87	الفرضية الثالثة	3.3.4
92	خلاصة الفصل الرابع	4.4
(93-95)	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	
93	تمهيد	1.5
94	الاستنتاجات	2.5
95	التوصيات	3.5
96	المراجع	*
104	الملاحق	*
117	فهرس الجداول	*
118	فهرس الملاحق	*
119	فهرس المحتويات	*